الاثنين 29 أيار 2023
العدد 4924 السنة السابعة عشرة
Lundi 29 Mai 2023 nº 4924 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## رأس المال
الضمان مفلس
حتى إشعار آخر

● طاهر سلامة
**18 مليار دولار الناتج عام 2023**

● محمد وهبة
**الياس سابا وجرأة مواجهة الارتهان**

## إردوغان رئيساً لتركيا: قرن جديد وأمّة منقسمة [8]

# انقسام بين «التغييريين» وأصوات جنبلاط ليست في «جيبة» أحد
# معارضو فرنجية قرّروا المواجهة [2]

# حرب الوقف الدرزي
[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

05
تقرير
**الإمارات لم تطلق كل المعتقلين اللبنانيين**

06
تقرير

رواتب القطاع العام
**عودة إلى الإضراب وتهديد الامتحانات**

07
تقرير

**أسعار أدوية مستعصية ستزيد عشرة أضعاف**

11
تقرير

هنري كيسنجر
**100 عام في حضن الشيطان**

المشهد السياسي

# معارضو فرنجية قرّروا المواجهة

(هيثم الموسوي)

بات فريق المعارضين لوصول رئيس تيار المردة سليمان فرنجية إلى الرئاسة على قناعة بأن لا طريق لتقليص فرصه سوى بالتوصل سريعاً إلى اتفاق على مرشح منافس. وحرصت مصادر هؤلاء أمس على التسويق بأن هذا الاتفاق بات «ناجزاً»، ولم يتبقَّ له سوى «الإعلان» الذي سيكشف صدق النوايا من زيفها وهدف كل طرف منه، سواء كان جدياً أو مناورة أو ابتزازاً أو حرق أسماء، خصوصاً أنه كلما عُمّمت أجواء إيجابية تُعمم عاجلها ما يشكك فيها، كإعلان رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، أول من أمس، أنه سيواصل طرح علامات استفهام حتى يرى بعينيه النائب جبران باسيل يقترع للوزير السابق جهاد أزعور.

في هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن الأحزاب المسيحية الثلاثة أبلغت البطريرك الماروني بشارة الراعي أنها اتفقت، مع نواب آخرين، على

> **انقسام بين «التغييريين» وجنبلاط يؤكد أن أصواته ليست في «جيبة» أحد**

ترشيح أزعور، وأن الراعي «أثنى على الخطوة وطلب الإسراع في الإعلان عنها، وهو ما يُتوقّع خلال الساعات الـ 48 المقبلة، خصوصاً أن الراعي يريد أن يحمل هذه الورقة إلى لقائه الأسبوع المقبل مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون». وبحسب مصادر معنية بالاتصالات، فقد أبلغ باسيل الوسيط الكتائبي، قبيل ثلاثة أيام، «موقفه الحاسم من ترشيح أزعور، وهو سيعقد اجتماعاً قريباً لكتلته النيابية ليتّ الأمر». ونُقل عن باسيل أنه «يتوقّع التزام كل نواب التكتل بالقرار بعد صدوره»، على عكس ما تعتقده مصادر قواتية، خصوصاً أن «البحث مع حزب الطاشناق بدأ للتوّ، وقد أبلغ النائب هاغوب بقرادونيان المتصلين به بأن القرار لن يُتخذ قريباً، وسط شكوك من جانب داعمي أزعور بتراجع الطاشناق عن التزامه بدعم فرنجية».

وكشفت المصادر أن قادة قوى الاتفاق عقدوا، نهاية الأسبوع، اجتماعات منفصلة مع أزعور الذي زار لبنان لثلاثة أيام، «تخللها نقاش مطول مع رئيس حزب القوات سمير جعجع».

وقالت مصادر الأخير إن «الانطباع الأول إيجابي لجهة التصور الذي عرضه أزعور لمعالجة الأزمة الاقتصادية».

وبحسب المصادر المطلعة على المفاوضات، فإن «التوافق الشفهي يضمن لأزعور له حداً أدنى من الأصوات قريباً أو مطابقاً لأصوات فرنجية». وأوضحت أن أصوات أزعور ستتأتى من نواب «الجمهورية القوية» (19)، التيار الوطني الحر المضمونين (15)، الكتائب (4)، كتلة تجدّد (4)، إضافة إلى 6 نواب على الأقل من «التغييريين»، ومستقلين مثل غسان سكاف وبلال حشيمي وآخرين. وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن «ترشيح أزعور سيفرض نفسه على الوسطاء الخارجيين، خصوصاً فرنسا، ويلزمها وقف الضغوط لمصلحة فرنجية، أقله علناً». غير أنها استبعدت بأن «تغيّر فرنسا موقفها نهائياً من التسوية ربطاً بمصالحها التي تتجاوز الملف الرئاسي». وبحسب المصادر نفسها، فإن «السعودية لم تحرك ساكناً إزاء التوافق على أزعور وأبلغت بعض المستفسرين بتمسكها على خطّ موازٍ، يقود كل من النائبين «التغييريين» مارك ضو ووضاح الصادق معركة أزعور داخل مجموعة «التغيير» نفسها. وبحسب مصادر معنية، يمارس الصادق وضوً ضغوطاً على زملائهما للقاء أزعور كـ«تكتل»، وسط معلومات تؤكد رفض النواب حليمة القعقور وإبراهيم منيمنة وسينتيا زرازير وفراس حمدان التصويت له. فيما اعتبر النائب ميشال الدويهي، في اتصال مع «الأخبار»، أنّ «اللقاء ضروري لمعرفة مواقف أزعور من ملفات أساسية في الاقتصاد كصندوق النقد وتوزيع الخسائر، وفي السياسة كمسألة سلاح حزب الله وعلاقات لبنان الخارجية وغيرها من القضايا الشائكة»، و«على أساسها اتخذ قراري بالتصويت له من عدمه». أما منيمنة فوصف ما يحصل بأنّه «تكرار للصفقات السابقة ذات البنود المستترة في غرف مغلقة من دون تقديم أجوبة حول ملفات عديدة عالقة».

ويبدو أن ترشيح أزعور قسّم المجموعة «التغييرية» إلى فريقين، أحدهما، بحسب المعارضين، «ارتضى أن يكون جزءاً من توافق الأحزاب المسيحية على مرشح يواجه مرشح حزب الله، ولا يمانع أن تكون أصواته من ضمن حلف طائفي، والتموضع مع أحد فريقي النزاع»، وآخر قرر «مواجهة المحورين اللذين يتقاسمان البلد، برفض التصويت لأزعور وكذلك لفرنجية، من منطلق أن ليس دورنا دعم فريق على حساب الآخر» كما تقول مصادره. هذا الواقع دفع، وفق المعلومات، بعض النواب «التغييريين» إلى «البحث في تشكيل إطار سياسي جديد له وزن سياسي وقاعدة شعبية، يكون حكماً خارجة الصادق وضو وربما الدويهي نظراً للاختلاف في الخيارات السياسية»، فيما أفادت مصادر لـ «الأخبار» بأن «النائبين أسامة سعد وشربل مسعد قد يكونان من ضمن الإطار الجديد».

وفيما لا يزال موقف كتلة «اللقاء الديموقراطي» مُلتبساً حول الترشيح نفسه، قال متصلون برئيس الحزب «المستقبل» وليد جنبلاط إنه لن يُعلن موقفاً في وقت قريب، وسينتظر نتائج جولة جديدة من الاتصالات الداخلية والخارجية على ضوء اتفاق المعارضة، وإنه أبلغ رئيس مجلس النواب نبيه بري أن موقف كتلته لن يكون «في جيب أحد». ولفتت مصادره إلى أن «موقف الحزب من ترشيح أزعور لم يعُد كما في السابق، فجنبلاط أول من عرض ترشيحه لكنه سيسير فيه في حال كان مرشحاً توافقياً لا مرشح مواجهة مع الفريق الآخر»، ناصحة المعارضة بـ«عدم احتساب أصوات الكتلة التي ستلجأ للورقة البيضاء في حال احتدام الصراع».

في المقابل، لا يزال الفريق الداعم لفرنجية يتعاطى مع الكلام عن اتفاق المعارضة على أنه مجرد مناورة لرفع سقف التفاوض في سياق لعبة الانتظار. وعبّر رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد عن ذلك أمس قائلاً إن «المرشح الذي يتداول باسمه هو مرشح مناورة مهمته مواجهة ترشيح من دعمناه وإسقاطه»، داعياً الفريق الآخر إلى «التوقف عن هدر الوقت وإطالة زمن الاستحقاق».

(الأخبار)



ابراهيم الأمين

## أسبوع خصوم فرنجية: الهدف تغيير موقف فرنسا

التبدّلات في المشهد الرئاسي تجري على قدم وساق. خارجياً، تُظهر الولايات المتحدة قدراً جديداً من الاهتمام، ينعكس في ثرثرة كانت قد اختفت لشهور. القادمون من واشنطن ليس لديهم جديد سوى التأكيد على الثوابت الأميركية: عدم السماح بتوسّع نفوذ حزب الله، وخلق عراقيل أمام أي خطة للتطبيع الكامل مع سوريا، وضمان ألا تأخذ آليات بناء السلطة الجديدة الجيش بعيداً عن الموقع الذي ساهم الأميركيون في صنعه خلال السنوات العشر الأخيرة. لكنّ مركز الاهتمام الأميركي لا يزال نفسه: الإمساك بالنظام المالي والنقدي في لبنان!

وفق هذه القواعد، لا تكترث الولايات المتحدة كثيراً للأسماء. بمعنى أنه في حال ضمن المتّفقون لها مصالحها هذه، فلن تقف في وجه أي اسم تنتجه التسوية. أما في حال تعثّر المساعي الفرنسية، فستعود واشنطن إلى رفع لافتة مرشحها الرئيسي، قائد الجيش العماد جوزيف عون.

فرنسا تظهر تشدداً حيال إدارة المفاوضات حول الملف الرئاسي. لا حاجة إلى شرح كثير لإظهار أن فرنسا انتزعت، أو أخذت،

> **عودة الاهتمام الأميركي، لكن من زاوية معارضة التطبيع مع سوريا والحفاظ على موقع الجيش وضمان بقاء النظام المالي تحت السيطرة**

التفويض بتولّي إدارة الاتصالات. لكنها تعرف أن للولايات المتحدة حق الفيتو في حال سارت الأمور على نحو لا يناسب واشنطن. لذلك، لا تزال باريس تعتقد بأنها الطرف الوحيد الذي يمكنه أن يشكّل «جسراً» بين فريقين، أحدهما يقوده حزب الله، والآخر برؤوس عدة. وعندما اقتنعت باريس بعرض التسوية القائم على مقايضة رئيس الجمهورية برئيس الحكومة، كانت تدرك أن الواقعية في التعامل مع الظرف اللبناني لا تتيح خياراً أفضل. لا يعني ذلك أن فرنسا لا تدرك حقيقة الانقسامات، لكنها تعرف أن قدرة التعطيل التي يتسلّح بها الأفرقاء كافة بسبب عدم وجود غالبية واضحة في مجلس النواب، هي قدرة نسبية. بمعنى أن خصوم التسوية قادرون على إرجاء انعقادها عبر تعطيل النصاب، وتعتقد فرنسا بأنّ في يدها ما يمكن أن يمنع هؤلاء دون الذهاب بعيداً في هذا التعطيل. فيما، في المقابل، تتجاوز قدرة حزب الله على التعطيل نصاب الجلسة، إلى منع أي رئيس جديد لا يحظى بموافقته من تحقيق أي شيء فعلي. هذا في لبنان فقط، فكيف إذا كانت باريس وواشنطن وبقية عواصم اللقاء الخماسي، تناقش قدرة الحزب على التعطيل من خارج الساحة اللبنانية، وهو الأمر الأهم.

هذه القواعد هي التي أتاحت لفرنسا السير بالتسوية، والتفاهم مع السعودية على أن تعود الأخيرة خطوة إلى الخلف برفع الفيتو عن أي مرشح، خصوصاً عن سليمان فرنجية. كما أتاحت لها تمديد فترة السماح الأميركية لها. وفرنسا، الممتّنة للصمت المصري، تشعر بأن ما تقوم به قطر يتجاوز قدرات هذا البلد، بل تنظر إليه كفعل يعكس خلفية الموقف الفعلي لواشنطن والرياض، خصوصاً أن قطر لا تتوقف عن طرح اسم قائد الجيش مرشح تسوية.

في هذه الأثناء، كان الجميع يعطي المساعي الداخلية الفرصة الكافية لإنضاج مناخ سياسي جديد. وبعد أسابيع على تظهير الموقف السعودي الجديد بعدم التدخل في الرئاسة، تبيّن للجميع أن التبدل الجوهري المطلوب لم يحصل. وأبرز الإشارات على ذلك، موقف وليد جنبلاط من جهة، وطبيعة الحركة التي قامت بين قوى المعارضة لفرنجية من جهة ثانية. وفي هذا السياق، أيقن الفرنسيون بأنّه ليس بمقدورهم إقناع أحد بتغيير نوعي في موقفه، وإن كانت باريس تعتقد أن جنبلاط قد لا يبقى على موقفه السلبي الحالي، كما تتحدّث عن قدرتها على تغيير موقف عدد من النواب المصنَّفين في خانة «المستقلّين» أو «التغييريين».

الجديد الحقيقي يتمثل في النقلة النوعية في مقاربة الملف لدى القوى المعارضة لفرنجية في الوسط المسيحي، إذ تراجعت القوات اللبنانية عن الشروط المعقّدة والسقوف العالية. وقبلت بتسوية تأتي برئيس لا يكون على جدول أعماله أي بند له صلة بمواجهة حزب الله، وهو موقف كان حزب الكتائب قد وصل إليه بعد زيارة رئيسه سامي الجميل لباريس. أما النقلة الكُبرى، فتمثّلت في موقف التيار الوطني الحر، عبر موافقة رئيسه النائب جبران باسيل على السير في مشروع مرشح منافس لفرنجية، ولو تطلّب الأمر تحالفاً مع القوات والكتائب وعدد من النواب، وهؤلاء جميعاً يقفون في صف المواجهة لا المعارضة لحزب الله.

بناءً على ما تقدّم، نحن أمام مشهد فيه وضوح كبير، وبعض الغموض. الوضوح يتمثّل في قيام جبهة مسيحية واسعة ضد فرنجية، وهي جبهة تواجه عملياً حزب الله، وهذا أمر له انعكاساته على أمور كثيرة في المرحلة المقبلة. أما الغموض فيتعلق بالتحدي غير المسبوق أمام وليد جنبلاط الذي يمر في أصعب المراحل السياسية. فهو، من جهة، كان يأمل بتوافق عام يساعده في عملية نقل القيادة إلى نجله النائب تيمور، وبتسوية تعيد ربطه بشبكة أمان إقليمية. ومشكلة جنبلاط الأساسية، في هذه النقطة، تتمثّل في الموقف السعودي الذي يبدو أنه لا يريد العودة إلى القواعد السابقة في علاقات الرياض مع الأطراف اللبنانية، ما يعني أن على جنبلاط الابتعاد قليلاً عن مسرح المواجهة، ليتمكّن من صياغة خطواته اللاحقة، لعدم قدرته على خوض مواجهة شاملة على عدة جبهات. ما سيرصده اللبنانيون في المرحلة القريبة المقبلة، يتمثّل في جدية الفريق المعارض لفرنجية وقدرته على تظهير مرشحه (لا أصلاً. وواضح من المعطيات المتصلة بزيارة الراعي أن مهمته باتت محصورة الآن في إقناع الفرنسيين بأن التسوية التي يسيرون بها، تخالف توجهات غالبية مسيحية كبيرة، نيابية وسياسية، وسيقدم الراعي الأمر، من زاوية أن الفريق المعارض لفرنجية، نجح في اختيار مرشح جديد، وبالتالي، فإن على فرنسا ودول اللقاء الخماسي تعديل وجهة النقاش، لناحية فتح حوار حول أي مرشح هو الأنسب، لا العمل على إقناع الناس بالتصويت لفرنجية حصراً.

تقرير

# بلى... لبنان كان حاضراً بين الأسد وابن سلمان

(أ ف ب)

وفيق قانصوه

أكدت مصادر مطلعة على اللقاء بين الرئيس السوري بشار الأسد وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، على هامش القمة العربية في جدة في 19 أيار الجاري، أن الملف اللبناني «نوقش بعمق وفي التفاصيل»، ولم يكن «ذا أولوية» فحسب، كما نشرت صحيفة «الرياض» السعودية، الخميس الماضي، قبل أن تحذف المقال عن موقعها الإلكتروني، وهو ما «طبّل» له أفرقاء 14 آذار باعتباره نفياً سعودياً.

بحسب المصادر، «أمر طبيعي» أن يكون الملف اللبناني على أجندة اللقاء. إذ إن زيارة الأسد جاءت تتويجاً لمسار بدأ منذ أشهر طويلة، يسبق بكثير اتفاق المصالحة السعودية - الإيرانية في بكين في 10 آذار الماضي. بهذا المعنى، ليس صحيحاً أن اللقاء تركّز على تعزيز العلاقات الثنائية، فهذه مسألة سبق أن وُضعت اللمسات الأخيرة عليها أثناء زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان لدمشق في نيسان الماضي، وكان النقاش فيها بدأ منذ نهاية عام 2021 بين رئيس إدارة المخابرات العامة السورية اللواء حسام لوقا ورئيس المخابرات السعودية الفريق خالد الحميدان في لقاءات جمعتهما في القاهرة والرياض. لا بل إن النقاش السعودي - السوري طوى ملفات أخرى، من بينها الاستثمارات السعودية في ريف درعا الغربي وريف السويداء الشرقي، والتعاون الأمني بين البلدين لمكافحة تهريب الكبتاغون الذي تصنّعه منات المعامل في مناطق واقعة خارج سيطرة الجيش السوري، وأخرى خاضعة لسيطرته، من دون أن يعني ذلك أنها تعمل بعلمه. لكن الحصار الشديد الذي تتعرّض له سوريا، ومساهمة هذه التجارة غير الشرعية في إدخال العملة الصعبة، وعدم سيطرة دمشق على كل المناطق، تسهم في تراخي القبضة الأمنية على المهربين الذين يعتمدون طريق الأردن للوصول إلى المملكة. وقد أبدت سوريا إيجابية في التعاون في هذا المجال، كما بدا من الغارات التي شنّتها طائرات أردنية، في 8 الجاري، على مواقع لتصنيع المخدرات وتخزينها في البلدين، ومن بينها الملف اللبناني والاستحقاق الرئاسي الذي تم تناوله «بعمق» والتطرق إلى «أدقّ التفاصيل فيه»، وهو ما انعكس في تراجع الرياض عن الفيتو الذي وضعته سابقاً على وصول رئيس تيار المردة سليمان فرنجية إلى الرئاسة، قبل أن ترفع الفيتو وتنتقل إلى الحياد السلبي، وتقترب خطوات من المبادرة الفرنسية، في انتظار خطوة أكثر تقدماً.

وهنا، تذكّر المصادر بعبارة «زمطت» على لسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، في الذكرى السنوية السابعة لاستشهاد القائد مصطفى بدر الدين، في 12 أيار الجاري، عندما دعا اللبنانيين إلى استغلال دعوة الرئيس السوري لحضور القمة العربية في جدة، قائلاً: «أذهبوا (إلى سوريا) قبل أن يذهب الرئيس الأسد إلى قمة الرياض أفضل لكم»، بعد أيام على «تطمينات» قائد القوات اللبنانية بأن «راس» التمثيل السوري في القمة لن يتعدّى وزير الخارجية. يومها أسهب نصرالله في الحديث عن عودة التأثير السوري في قضايا المنطقة، كالانتخابات الرئاسية التركية مثلاً (هذا يفترض، بالتالي، تأثيراً في الانتخابات الرئاسية في لبنان)، مع التأكيد على أن دمشق «بقيت في مكانها ولم تغير موقفها ولا استراتيجيتها ولا محورها»، لينهي بوضوح بأن «هذا نص سياسي... ونحن من الذين يُبارك لنا». عبارة نصرالله، التي لم تكن لها في السياسة ما يماثلها من اعتراف بدور سوريا المحوري في عدد من ملفات المنطقة. لذلك، كان اللقاء مناسبة لاستكمال البحث في الملفات الإقليمية التي تهم

> **سلّف الأسد بحضوره القمة ابن سلمان ورقة ثمينة واستكملا بحث الملفات الإقليمية**

طهران بخياراته اللبنانية، وصديق شخصي للأسد. وهذا، ربما، ما يفسّر الـ«مبروك» المبكرة التي أشار إليها السيد نصرالله في خطاب 12 أيار. أما «أصدقاء» المملكة و«حلفاؤها» في لبنان، فلن تعدم الرياض وسيلة لـ«إقناعهم» بضرورات المرحلة. وفي هذا الإطار، فإن العين على ما يحمله السفير السعودي وليد البخاري من معطيات جديدة، بعد عودته إلى بيروت قبل يومين، في موازاة معلومات تحدثت عن «تقدم في الموقف السعودي من مرحلة اللاڤيتو على فرنجية الى موقف داعم قد ينعكس في كلمة سر لنواب لم يحسموا أمرهم بعد، في انتظار أن يسمعوها بوضوح، وتحديداً النواب السنة».

«تزمط» عرضاً بالتأكيد، استندت إلى معطيات واضحة حول مسار المفاوضات السعودية - السورية، وإلى تطورات التحول في الموقف السعودي نحو «تصفير» المشكلات مع دول المنطقة، وعودة الاعتراف السعودي بوزن دمشق ودورها.

هل تعني هذه عودة الـ«سين - سين»؟ «ليس بالضرورة كما عرفناها سابقاً»، تجيب المصادر. لكنها تلفت إلى أن السعودية التي تعيد ترتيب أولوياتها في المنطقة وتبدو أكثر واقعية في قراءتها للتحولات العالمية، قد تكون مستعدة لقبول دور سوري أكبر في المنطقة، ولمبادلة تحية الأسد بمثلها. في النهاية، سليمان فرنجية يقف على تقاطع بين أفرقاء محور المقاومة: مرشح حزب الله الذي تثق

تقرير

# المعارضة وباسيل
# خيارات محدودة وسباق مع الوقت

**هازف رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل أنه لم يعد يملك ترف الوقت، وأن لا خطة «ب» لديه في حال عدم اتفاقه مع المعارضة التي تستغرب تأخره في إعلان دعمه الواضح لترشيح الوزير السابق جهاد أزعور**

**هيام القصيفي**

يجزم المتحاورون مع حزب الله، من الحلفاء، وغيرهم، أنهم لا يسمعون من الحزب سوى تمسكه بدعم ترشيح رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، من دون إشارة أو تلميح إلى أي اسم ثان يمكن أن يُفهم منه ضمناً أن الحزب تخلى عن فرنجية. ما يؤكده الحزب، بوضوح، رفضه المرشح جهاد أزعور. ما عدا ذلك ليست لديه خطة «ب» سوى الشغور.

بذلك، تصبح الكرة في ملعب المعارضة والتيار الوطني الحر، ويصبح السؤال: ما هي الخطة «ب» لهذا الفريق ومن هو الخيار الثاني في حال اصطدمت المفاوضات بحائط مسدود أو انتهت أولى جلسة الانتخاب بتعادل سلبي.

مشاركون في المفاوضات ومطلعون عليها، من طرفي المعارضة والتيار، يتحدثون عن عوائق تواجه الطرفين، لا سيما التيار الذي لم يخف نوابه انقسامهم حول خيارات المعركة الرئاسية كما ينتهجها رئيس التيار النائب جبران باسيل الذي لم يضع خطة «أ» رئاسياً كي ينتقل إلى الخطة «ب».

من العوائق المتداولة، الكلام لدى أصوات معارضة لتسمية أزعور عن العودة إلى الأوراق البيض، من طرف نواب مستقلين بعضهم طامح بالترشح وبأن يكون اسمه بديلاً اقتصادياً مقنعاً، وبعضهم كان أعطى موافقته على أزعور قبل أن يتريث في انتظار ما ستؤول إليه الصورة النهائية. علماً أن من بين هؤلاء من لا ينظر بارتياح إلى أن عدم ترشيح أزعور نفسه، حفاظاً على موقعه في البنك الدولي، وإلى سعيه لأن يكون مرشح تسوية وتوافق لا مرشح معركة، فيما الواقع الحالي مقسوم بين مرشح الثنائي الشيعي والمعارضين له. وثمة قلق أكبر من ألا يلتزم نواب الحزب التقدمي الاشتراكي بأزعور في نهاية المطاف، وأن يذهبوا إلى خيار الورقة البيضاء، في حال تحديد موعد لجلسة انتخاب، وهو أمر مستبعد في ضوء بوانتاج الرئيس نبيه بري لفرنجية. ورغم أن رئيس الحزب وليد جنبلاط كان أول من طرح اسم أزعور ضمن لائحته الثلاثية، إلا أنه - رغم تنحيه عن رئاسة الحزب وإعطاء فرصة للنائب تيمور جنبلاط ليقود معركة الرئاسة - قد لا يصوّت له إذا لم يكن ضامناً لوصوله، في ظل يقينه بأن الأمور تتجه نحو تسوية، وتفضيله عدم خوض مواجهة مع رئيس المجلس من أجل اسم لن ينجح.

الأوراق البيض تعني أن حصيلة التصويت لأزعور لن تتخطى 50 صوتاً بالحد الأقصى، فيما كان الرقم المتداول بين 58 و59. وهذا يجعل أزعور نفسه متربثاً، لكن الأهم أنه يضع باسيل في موقع الحذر جداً من الإقدام على أي خطوة لتبنيه في شكل علني وواضح.

يخوض باسيل معركته داخل التيار التقدمي الاشتراكي بأزعور في نهاية المطاف، وأن يذهبوا إلى خيار الورقة البيضاء، في حال تحديد موعد لجلسة انتخاب، وهو أمر مستبعد في ضوء بوانتاج الرئيس نبيه بري لفرنجية. ورغم أن رئيس الحزب وليد جنبلاط كان أول من طرح اسم أزعور ضمن لائحته الثلاثية، إلا أنه - رغم تنحيه عن رئاسة الحزب وإعطاء فرصة للنائب تيمور جنبلاط ليقود معركة الرئاسة - قد لا يصوّت له إذا لم يكن ضامناً لوصوله، في ظل يقينه بأن الأمور تتجه نحو تسوية، وتفضيله عدم خوض مواجهة مع رئيس المجلس من أجل اسم لن ينجح.

الأوراق البيض تعني أن حصيلة التصويت لأزعور لن تتخطى 50 صوتاً بالحد الأقصى، فيما كان الرقم المتداول بين 58 و59. وهذا يجعل أزعور نفسه متربثاً، لكن الأهم أنه يضع باسيل في موقع الحذر جداً من الإقدام على أي خطوة لتبنيه في شكل علني وواضح.

يخوض باسيل معركته داخل التيار التقدمي الاشتراكي بأزعور في نهاية المطاف، وأن يذهبوا إلى خيار الورقة البيضاء، في حال تحديد موعد لجلسة انتخاب، وهو أمر مستبعد في ضوء بوانتاج الرئيس نبيه بري لفرنجية. ورغم أن رئيس الحزب وليد جنبلاط مع المعارضة، فلا يزال الاتفاق محكوماً بعامل عدم الثقة بينهما، إذ ينتظر كل منهما الآخر ليعلن صراحة تبنيه لمرشح واحد. وفي هذا السياق، يخشى باسيل تكرار سيناريو المراوحة حينها مع اسم أزعور بدلاً من اسم النائب ميشال معوض.

تكمن معركة باسيل داخل التيار وخارجه أنه سيكون أمام محك الحملة للترويج لاسم النائب إبراهيم كنعان الذي يحمله البطريرك مار بشارة بطرس الراعي مع أسماء أخرى إلى باريس. علماً أن كنعان يواجه معارضة داخل التيار من مؤيدي باسيل الذين ساءهم ورود اسمه في لائحة المطران أنطوان بو نجم، ولا يلاقي ترحيباً من مستقلين و«تغييريين» في ضوء علاقاته المالية والمصرفية من موقعه رئيساً للجنة المال والموازنة. وخلافاً لما يتردد، فإن القوات لم تبد قبولاً به، لتيقنها من رفض «التغييريين» والمستقلين له.

السؤال الذي يربك باسيل مع المعارضة

> **السؤال الذي يربك باسيل مع المعارضة هو عن اليوم التالي لسقوط المرشح أزعور**

هو عن اليوم التالي لسقوط المرشح أزعور سواء بفعل عامل الوقت والشغور أو المواجهة السلبية مع فرنجية، فباسيل «يضحي» بعلاقته مع حزب الله، في ضوء موقف الحزب الرافض كلياً لأزعور، لمصلحة الاتفاق مع المعارضة وهذا يفترض بالنسبة إليه، حكماً، أن يكون شريكاً في تسمية أي خيار آخر. وخشيته تكمن أن تكون ورقة القوات اللبنانية الحقيقية هي اسم قائد الجيش العماد جوزف عون، ما يضعه في مأزق رفضه مجدداً. علماً أن نواباً في التيار يميلون إلى هذا الخيار من دون مواربة. لكن باسيل يحاذر خوض مغامرة الوقوف في وجه حزب الله من دون ضمان شراكته في تسمية الخيار الثاني في أي تسوية. وهنا تصبح المفاضلة لديه، إلى من يقدم التضحية من أجل التسوية: إلى حزب الله أو السعودية أو المعارضة؟

في المقابل، لا تزال المعارضة تنتظر من باسيل كلاماً واضحاً. ما نقله عبر وسطاء عن تأييده لأزعور لم يترجم بعد إعلاناً واضحاً لا لبس فيه، رغم الوعود التي قدمها، والتي لم يكن ليفعل لولا تحرك نواب التيار المعارضين له، ويُحسب لهؤلاء أنهم سرّعوا خيارات باسيل. فقط عند إعلان باسيل بيان دعم ترشيح أزعور، يمكن أن تكر سبحة تأييد الترشيحات للاخير من القوات والكتائب و«التغييريين» والمستقلين. وحتى الآن، تتخطى حسابات الأصوات حكماً ما حصل عليه معوض، لأنه سيضاف إليهم نواب من السنة ومن التغييريين ومن تكتل لبنان القوي، كما تجزم المعارضة بحصولها على ضمانات من الاشتراكي.

يبقى أن المعارضة تخشى تذرع باسيل بمعارضة نواب في التيار لأزعور، لكنها تراهن على مظلة الرئيس ميشال عون التي ستمنع هؤلاء من الوقوف علانية في وجه باسيل. وتدرك المعارضة كذلك أن رفع عدد الأصوات المؤيدة لأزعور لا يعني أن الجلسة ستعقد. بل ستكون عذراً كافياً كي يمتنع بري عن تحديد موعد لها. إلا أن النتيجة الإيجابية أن المعارضة لن توحد جهودها مع التيار وتقدم مرشحاً مقابل مرشح الثنائي فحسب، بل ستعطل وصول فرنجية، وهذا هو الأهم بالنسبة إليها. أما ما ستقدمه لباسيل بعد التزامه خيار ترشيح أزعور، فليس مضموناً، لأن لا أحد يضع من اليوم حسابات المرحلة المقبلة إلا في ضوء التطورات اللاحقة، عبر تدخل خارجي متوقع لإبرام تسوية بحسب هوية المرشحين المقبولين.



تقرير

# الإمارات لم تطلق كل المعتقلين اللبنانيين

ملفّ الموقوفين اللبنانيين في الإمارات لم يُغلق بعد، على عكس ما يوحي به «احتفاء» وزارة الخارجية اللبنانية بإعلان الإمارات إطلاق «كلّ الموقوفين»، ومعها وسائل إعلام لبنانية لم تكن هذه القضية يوماً على جدول أعمالها بسبب العلاقات المالية التي تربطها بأبو ظبي.

الخميس الماضي، أطلقت السلطات الإماراتية اللبناني إبراهيم متيرك، آخر سجين من بين العشرة الذين اعتقلهم جهاز أمن الدولة الإماراتي في 22 آذار الماضي، الذين يعود الفضل في إطلاقهم إلى استشهاد الموقوف غازي عزّ الدين تحت التعذيب، لا إلى جهود الحكومة اللبنانية ولا إلى ضغط وسائل الإعلام التي تجاهلت هذه القضية كلياً. بعد استشهاد عز الدين، استشعرت الإمارات خطورة الأمر فأطلقت سراح رفاقه التسعة تباعاً، وآخرهم متيرك، ليصدر وزير الخارجية عبدالله بوحبيب بيان «شكر» لنظيره الإماراتي على «تجاوبه»، والسلطات الإماراتية المعنيّة على «تعاونها في معالجة الموضوع» الذي لم يُعالج بعد، إذ إن أمرين ثابتين سقطا، من بيان الخارجية، الأول أن حياة عزّ الدين هي من حرّرت رفاقه التسعة، والثاني أن سبعة لبنانيين لا يزالون يقبعون في سجون الإمارات، اعتُقلوا بين عامي 2014 و2019، وتراوح محكومياتهم بين 15 عاماً والمؤبّد، وهم: فوزي محمد دكروب (مؤبّد)، عبد الرحمن طلال شومان (مؤبّد)، علي حسن المبدر (مؤبّد)، عبدالله هاني عبدالله (مؤبّد)، أحمد علي مكاوي (15 عاماً)، أحمد أسعد فاعور (15 عاماً) ووليد محمد إدريس (غير محكوم).

وتؤكد معلومات «الأخبار» أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والوزير بوحبيب «ضربا على صدريهما» في لقاءاتهما الأخيرة مع عائلات الموقوفين، ووعدا بأنّ أي مفاوضات مع الإمارات ستشمل كلّ الموقوفين القدامى والجدد (الذين أُطلق سراحهم لاحقاً). لذا، يشكّل بيان وزارة الخارجية، الذي عادة ما يأتي بعد إجماع وغطاء سياسيَّيْن، «طعنة في الظهر» لعائلات الموقوفين المحكومين، لأن «لبنان الرسمي حرف الأنظار عن قضية أبنائهم السبعة، على حساب تلميع صورة الإمارات، وضمناً أسقط مطالبتها بالإفراج عنهم» بحسب الناطق باسم لجنة أهالي موقوفي الإمارات عفيف شومان، سائلاً: «لماذا أغفل بيان الخارجية استمرار اعتقال سبعة لبنانيين في سجون الإمارات؟». علماً أن هؤلاء حوكموا باتهامات مشابهة لتلك التي وُجّهت إلى المعتقلين الذين أُطلق سراحهم أخيراً، ما يعني أنّ «الاتهامات سياسية بحتّ، ولو كانت صحيحة ومثبتة لما كانت الإمارات أفرجت عن معتقل واحد». كما لم يسمح القضاء الإماراتي الخاضع لرغبة شيوخ آل زايد، للخارجية اللبنانية أو لأهالي المعتقلين بتعيين محامين لهم لمتابعة الدعاوى والاطّلاع على محاضر التحقيقات.

(الأخبار)

**على الغلاف**

عاد الخلاف المزمن على إدارة المؤسسات الدرزية إلى الاشتعال أخيراً، بين المجلس المذهبي الدرزي مدعوماً من الحزب التقدمي الاشتراكي، وبين معارضين لطريقة إدارة هذه المؤسسات، وسيطرة المختارة عليها، ممن يتّهمون المجلس بهدر أكثر من مليون ونصف مليون دولار. المعركة المفتوحة منذ سنوات تجدّدت أخيراً في جولةٍ هي الأشد، يلجأ فيها المجلس إلى «إسكات» الأصوات المعارضة بتقديم شكاوى أمام مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية، إضافة إلى مزاعم للمعارضين عن تهديدات دفعت ببعضهم إلى التواري خوفاً على حياتهم

# «حرب درزية» على إدارة الأوقاف

(هيثم الموسوي)

**ندى أيوب**

في المجالس الدرزية، الدينية والمدنية، همس لم يتوقّف منذ سنوات حول قضايا تحوم حولها شبهات، أبرزها ما يُعرف بـ«عقود إيجارات المحال العشرة» الواقعة في الطبقة الأرضية من مبنى دار الطائفة الدرزية في فردان. وقبل فترة، أضيفت إلى الألسنة تساؤلات حول صفقة شراء معمل رخام، خسرت فيها مالية المجلس حوالي 150 ألف دولار، وكذلك حول مصير 130 ألف دولار من تبرعات مغتربين بعد أحداث 7 أيار 2008. ويبدو أن ما تخسره عائلات الطائفة المتعفّفة التي يُفترض أن تستفيد من إيرادات الأوقاف، سببه في معظم الأحيان سلوك كيدي ناتج عن صراع نفوذ تاريخي اشتعل منذ عام 1962 واشتد في عام 2006، بين جمعية «التضامن الدرزي البيروتي» من جهة والمجلس المذهبي ومشيخة العقل من جهة ثانية، حول ملكية الأوقاف الدرزية في بيروت ومن يتولى إدارتها واستثمارها، نظراً إلى ما للمؤسسات الدينية من قوة تأثير كونها جزءاً من العدّة السياسية المستخدمة للسيطرة مالياً واجتماعياً وسياسياً. صراع لم يعد على مصلحة الدروز بقدر ما يلحق الضرر بهم وبأموالهم.

**لدروز بيروت أم لدروز لبنان؟**

أنشأ دروز بيروت جمعية «التضامن الدرزي البيروتي» عام 1930 لإدارة الوقف (العقار 2046) الواقع على تلّة فردان، ويشمل إلى جانب مدافن دروز بيروت، دار الطائفة الدرزية، ومجلساً دينياً، ومقام الشيخ محمد زاكي. ومنذ إنشاء المجلس المذهبي عام 1962 اندلع نزاع قضائي مع الجمعية على ما إذا كان العقار وقفاً عاماً لكلّ الدروز، وهو رأي المجلس المذهبي، أو محلياً خاصاً بدروز بيروت وتوزّع إيراداته عليهم، كما تصرّ الجمعية التي أشرفت عليه منذ عام 1930، وكرّست ولايتها عليه من خلال مستندات قانونية.

تنطلق الجمعية من النظام الداخلي للمجلس المذهبي القائل إنّ الأوقاف المحلّية التي تُديرها هيئة تكون مستقلّة إدارياً ومالياً، وتخضع لإشراف المجلس المذهبي. وتستدل في دفاعها عن شرعية صفتها في إدارة الأوقاف، بأنّها تقدّمت باسمها برخصة بناء دار الطائفة عام 1954، وأبرمت عشرات عقود الإيجارات للمحالّ والعقارات التابعة للأوقاف، أهمّها عقد امتدّ 36 عاماً من نيسان 1973 إلى آذار 2009، كان يُجدّد كل عام، أجّرت بموجبه الجمعية (الجهة المالكة) المجلس المذهبي مبنى ضمن العقار (2046) ليكون مقرّاً له.

في المقابل، جَهّد المجلس ذو الأغلبية «الاشتراكية» لإثبات قانونية إدارته للعقار، وأحكم قبضته تدريجياً، قبل أن يتخلّص من أي صفة قانونية لولاية الجمعية على العقار بموجب حكم قضائي صدر لمصلحته عن محكمة التمييز العقارية في بيروت، عام 2021. فكيف انعكس الصراع تبديداً لأموال الطائفة؟ وهل أثبت المجلس المذهبي حُسنَ إدارته لأملاك الرعية؟

**من مالكٍ إلى مديون**

أشهر عقود المجلس المذهبي هو ما يُعرف بـ«عقد إيجار المحال العشرة» الذي دخلت جمعية التضامن الخيري الدرزي، في عام 2007، نزاعاً قضائياً لاسترداده من شركة «أجيكو» للسيارات، متحصّنة بقانون الإيجارات الذي يسقط حقّ المستأجر بالتمديد بعد ثلاث سنوات من إقفال المأجور والتخلّف عن دفع المستحقات، وهي حالة «أجيكو». ولكن، قبل أن يصدر قرار المحكمة بأشهر، سارع رئيس لجنة الأوقاف في المجلس المذهبي حينها عباس الحلبي (وزير التربية الحالي)، بتفويض خاص من شيخ العقل آنذاك نعيم حسن، كما يظهر في المستندات، إلى إبرام عقد ثلاثي، بتاريخ 14 تشرين الأول 2009، بين المجلس و«أجيكو» وبنك «البحر المتوسط» (ميد)، تنازلت بموجبه «أجيكو» عن الإيجار لـ«ميد» بعقد بلغت قيمته 110 آلاف دولار سنوياً، علماً أن مساحة المحالّ البالغة 547 متراً وموقعها التجاري يطرحان تساؤلاً حول جدية قيمة العقد.

الأخطر أنه بتلك الخطوة، اعترف المجلس لـ«أجيكو» بحقها في الخلوّ، على عكس ما كان متوقعاً أن تبتّ به المحكمة لجهة حرمان «أجيكو» من الخلو تطبيقاً لقانون الإيجارات.

قضائياً، طلب المجلس المذهبي التدخّل في الدعوى كـ«صاحب صفة»، وصدر حكم لمصلحته يفيد بأنّ صفة الجمعية كمسؤولة عن الأوقاف غير ثابتة، ما أسقط دعواها ضد «أجيكو». أما مالياً، فتقاطعت المصالح، إذ تشير معلومات إلى أن لبنك «ميد» ديناً متعثّراً على «أجيكو»، اتُّفق على أن يحصّله من خلال تنازل الشركة له عن عقد الإيجار والخلو.

> **اتهامات بالهدر وتهديدات وضياع مليون ونصف مليون دولار**

أما المجلس المذهبي فسجّل هدفه الأول في مرمى الجمعية نازعاً عنها صفتها كجهة مؤجّرة للمحالّ. وما سهّل الاتفاق، برأي عضو في الجمعية، هو «علاقة الصداقة» المصرفية القديمة بين الحلبي والمصرفي سمير حمود ممثل «ميد» في الـ«ديل».

إلا أن المجلس لم يستطع تسليم المحالّ العشرة لـ«ميد» بسبب اعتصامات شعبية احتجاجاً على «شروط العقد المجحفة»، و«مخالفته لقانون المجلس المذهبي الذي يشترط لإبرام عقود التأجير التي تزيد مدتها على 5 سنوات، أكثرية ثلثي الهيئة العامة في الدورة الأولى والأكثرية المطلقة في الدورات السابقة»، فيما العقد أمام كل هذه الإشكاليات تراجع «ميد» عن فكرة إشغال المحالّ، فدخلت شركة «رسامني يونس للسيارات» («ريمكو») على الخط كمستأجر جديد لها. وفي مقابل تنازل «ميد» عن عقد الإيجار لمصلحة «ريمكو»، اقترض المجلس المذهبي مليون ونصف مليون دولار من بنك بيروت والبلاد العربية «BBAC»، وهو المبلغ نفسه الذي تدين به «أجيكو» لبنك «ميد»، واعتبره المجلس المذهبي خلواً يدفعه لـ«ميد»، عوضاً عن دفعه لـ«أجيكو».

دخلت «ريمكو» إلى المحالّ العشرة عام 2013، بعقد إيجار لمدة 12 عاماً، على أن يستوفي «BBAC» القرض عبر نسب معيّنة من قيمة الإيجار. لكن، في السنة الثامنة، وبعد بدء الانهيار المالي وتردّي الأوضاع، طلبت «ريمكو» فسخ العقد، فيما كان مبلغ 655 ألف دولار من أصل القرض لا يزال مستحقّاً لـ «BBAC» على المجلس المذهبي، سدّد الأخير منه 155 ألف دولار («كاش»)، وأبرم في عام 2021 عقد إيجار مع «BBAC» لمدة 10 سنوات، خمس منها بلا مقابل كتسديد لدين البنك على المجلس.

يؤكد رئيس لجنة الأوقاف المحامي حمادة حمادة أن «كل العقود تمّت بموجب القانون، وبموافقة المجلس والهيئة العامة عليها»، وأنّها «تخضع لرقابة مدقّق حسابات داخلي وخارجي»، رافضاً الحديث عن «صفقات». وشدّد حمادة على أن «عمل المجلس مؤسساتي، ومستندات كلّ العقود محفوظة». وفي إشارة إلى جمعية «التضامن الدرزي البيروتي»، حذّر من «الذين يلتهون بأعمال المجلس للتنقير».

## أين التبرعات؟

عندما تحمّس وليد جنبلاط ووزير اتصالاته مروان حمادة، في 5 أيار 2008، وتسبّبا في اندلاع أحداث 7 أيار في بيروت وقرى الجبل، استُنفر مغتربو الطائفة تحت ضغط بروباغندا «استهداف» الدروز وتعويض أهالي الضحايا والمتضررين. ونظّمت اللجنة الاجتماعية ولجنة الاغتراب التابعتان للمجلس المذهبي جولات في الخارج حاملة جداول بأسماء «الشهداء والجرحى والمتضررين»، جُمعت على أساسها تبرّعات.

بمراجعة، حسابات اللجنة الاجتماعية، يرد في المستندات أن «مجموع التبرّعات الواردة من الجاليات الدرزية في الخارج والمخصّصة لذوي شهداء وجرحى أحداث 2008، هو 300.341 ألف دولار، وأن مجموع المبالغ الموزّعة على متضرري أحداث 2008، هو 139.100 ألف دولار و118 مليون ليرة»، أي ما يعادل 217 ألف دولار. بالنتيجة، هناك 83.241 ألف دولار، مجهولة المصير. آنذاك، كان العميد المتقاعد عصام أبو زكي على رأس اللجنة الاجتماعية، وخلفته بعد وفاته المحامية غادة جنبلاط التي لم تردّ على اتصالات «الأخبار» للاستيضاح.

تقرير

# رواتب القطاع العام
# عودة إلى الإضراب... وتهديد الامتحانات الرّسمية؟

**فواد بزي**

لم تأتِ مقرّرات جلسة مجلس الوزراء، الجمعة الماضي، على قدر تطلعات موظفي القطاع العام بمختلف فئاتهم. ما تقرّر في المرسوم 11227 الذي ضاعف الرواتب من 3 شهرياً إلى 7، في جلسة 18 نيسان الماضي لن يُنفّذ نهاية هذا الشهر، بل سيمشي على قاعدة «لك معنا وما معنا»، إذ ستحوّل الحكومة طلبات تغطية الصّرف إلى «مشاريع قوانين ترمي إلى فتح اعتمادات إضافية في الموازنة

> توجه لدى الأساتذة لعدم المشاركة في مراقبة الامتحانات الرسمية وتصحيحها

العامة لعام 2023. المشروع الأول تطلب فيه 21,232 ملياراً لتغطية الرواتب، والثاني 1545 ملياراً لبدلات النقل»، على أن يقرّها المجلس النيابي في جلسة تشريعيّة لم يحدّد تاريخ انعقادها حتى السّاعة.

إذاً، لن تحمل نهاية شهر أيار لا 4 رواتب إضافية لمن هم في الخدمة، ولا 3 معاشات للمتقاعدين. فوزارة المالية تعلن «موارِبةً» عدم وجود سيولة لتغطية الزيادات، وهو ما أكّدته «الأخبار» مطلع الشهر الجاري. كما أنّ بدل النقل المقرّ على أساس 450 ألفاً لكلّ يوم حضور، «مسحوب ومؤجل»، في انتظار دراسة جديدة لوزارتي المالية والتنمية الإدارية، والتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية، ليصار إلى احتسابه على أساس «المسافة بين سكن الموظف ومركز عمله».

أمام هذا المشهد، ينقسم موظفو القطاع العام قسمين، يتمثّل الأول برابطة موظفي الإدارة العامة، و«سيذهب نحو المواجهة بالإضراب مجدداً» بحسب عضو رابطة الموظفين إبراهيم نحّال، مذكّراً بأنّ الموظفين عادوا مطلع نيسان الماضي إلى ممارسة عملهم لـ«يوم واحد أسبوعياً كبادرة حسن نيّة تجاه المواطنين». ولكن «رفضنا شرط الحضور لـ14 يوماً شهرياً، ولن نقبل بتحويل الموظف إلى عامل غبّ الطلب». وأشار إلى أن «الإضراب يأتي اليوم نتيجة عجز الموظف عن الوصول إلى مركز عمله، إذ إنّ كلّ الخدمات هي إمّا على سعر صيرفة، أو السّوق السّوداء باستثناء راتب الموظف». وأعاد نحال التذكير بالمطالب: «دعم تعاونية الموظفين، وتصحيح الرواتب، وتثبيت سعر صيرفة على 15 ألفاً للموظفين، واحتساب النقل بليترات بنزين لا بليرات».

القسم الثاني من الموظفين يمثله أساتذة التعليم الرسمي الذين يُخدعون للمرّة الرابعة هذه السّنة، ولكن لا إضراب، أو مقاطعة للامتحان الرّسمي، رغم أن وضع الأخير «على المحك» بسبب توجه الأساتذة لـ«عدم المشاركة في أعمال المراقبة والتصحيح»، بحسب مصادر «الأخبار» في الروابط. فـ«راتب الـ100 دولار المنتظر وصوله نهاية هذا الشهر لا يكفي للأسبوع الأول من حزيران، لذا كيف سنطلب من الأساتذة الانتقال إلى مراكز الامتحانات؟». وتصف المصادر تصرّفات الحكومة بـ«حفلة الجنون»، ولا توفّر وزارة التربية من تحمّل مسؤولية الامتحانات الرّسمية، فـ«هناك 2000 أستاذ لم يتقاضوا بدلات الإنتاجية عن الفصل الأول، ومن عاد إلى التعليم مطلع آذار الماضي لم يحصل على مستحقاته بالعملة الأجنبية أيضاً، ونحن اليوم على مشارف نهاية العام الدراسي الذي لم يبقَ منه سوى أسبوع واحد على أبعد تقدير».

أمين سر رابطة التعليم الثانوي حيدر خليفة قال إن «الامتحان الرسمي قد يكون مهدّداً في حالتين، الأولى عدم استكمال دفع الحوافز للأساتذة، والثانية استثناء الأساتذة من بدلات الإنتاجية خلال فصل الصّيف». وحول النقطة الأخيرة، يشير خليفة إلى «انتظار الرابطة صدور التعميم الذي يسمح بذلك عن وزارة التربية ومجلس الخدمة المدنية».

> دعم صندوق تعاضد «اللبنانية»: طبابة أو منح تعليم؟

قرّر مجلس الوزراء، في جلسته الأخيرة، إعطاء سلفة خزينة بقيمة 150 مليار ليرة إلى صندوق تعاضد الأساتذة في الجامعة اللبنانية

(هيثم الموسوي)

في مشروع مرسوم.

في تعليق أولي على القرار، سأل أساتذة مشاركون في جلسة مجلس المندوبين التي انعقدت، السبت الماضي، عن المجالات التي ستشملها المساعدة الجديدة وماذا ستغطي بالضبط، وبدا أن هناك رأيين. الأول يؤكد أهمية تجيير المبلغ للمنحة التعليمية، نظراً إلى الزيادات الخيالية المفروضة على أقساط المدارس الخاصة. والثاني يطالب بأن تغطي بصورة أساسية الطبابة والاستشفاء. وجرى الاتفاق على عقد جلسة ثانية لمجلس المندوبين للبتّ في هذه المسألة، كما قال لـ«الأخبار» رئيس مجلس مندوبي رابطة الأساتذة المتفرغين علي رحال.

الأساتذة يريدون أيضاً معرفة ما إذا كانت الاعتمادات مؤمّنة، إذ لا يكفي أن يصدر قرار عن مجلس الوزراء، بدليل أن قرار إعطاء موظفي القطاع العام 7 رواتب صدر في مجلس الوزراء واصطدم بعدم وجود الأموال.

وسألت المصادر عما إذا كان هذا الدعم سيزيد تعرفة الاستشفاء، ولا سيما أنّ الأساتذة اليوم مكشوفون صحياً والصندوق لا يغطي أكثر من 15% من الاستشفاء. ونقلت عن رئيس مجلس إدارة صندوق التعاضد أن تقديمات الصندوق ستصبح قريبة من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

وكانت الجامعة ممثّلة برئاستها ورابطة الأساتذة المتفرغين وممثلين عن صندوق التعاضد فاوضت على تغذية الصندوق من جملة مطالب طرحتها مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي واللجنة الوزارية التي تألّفت من وزير التربية رئيساً، وعضوية وزير المال ومصرف لبنان وممثلين عن الجامعة. وكان الطرح، بحسب رحال، أن يُعطى الصندوق 200 مليار ليرة، قبل أن يرسو على 150 ملياراً، علماً أن مجلس الوزراء طرح في إحدى جلساته أن يكون المبلغ 30 ملياراً.

تقرير

# أسعار أدوية مستعصية ستزيد عشرة أضعاف

**راجانا حمية**

بين دولار الـ 1500 ليرة الذي تعتمده موازنات الوزارات ودولار الـ 15 ألف ليرة الذي قرّره مصرف لبنان، مطلع شباط الماضي، سعراً رسمياً لجميع المعاملات في الدولة، يواجه مرضى بعض الأمراض المستعصية ارتفاعاً جديداً في أسعار الأدوية يصل إلى عشرة أضعاف ما يدفعونه حالياً، خصوصاً الأدوية المصنّفة D و (E1، E2) (وهي فئة الأدوية التي تراوح أسعارها بين 100 و300 دولار ضمن

> مرضى الصناديق الضامنة سيدفعون الفارق بين دولار الـ 1500 ودولار الـ 15 ألفاً

الشريحة D، وبين 300 و700 دولار للشريحة E1، وفوق ذلك للشريحة E2).

الفارق بين السعرين دفع وزارة الصحة إلى التفتيش عن «بدائل» عبر رفع سعر الأدوية «التي تُصرف للمضمونين من الصناديق الضامنة من غير مرضى وزارة الصحة، والتي لا تدخل ضمن النظام الجديد للتتبع الذي أقرته الوزارة». ويشمل هذا القرار، إن سلك طريقه إلى التنفيذ، أدوية كثيرة، منها أدوية زرع كُلى أو أدوية فطريات خطرة تؤخذ في المستشفيات أو أدوية سرطان خارج بروتوكولات العلاج وغيرها.

عملياً، لسنا أمام رفع جديد للدعم، لكنّ الأدوية التي لا تؤخذ تحت غطاء بروتوكولات العلاج أو النظام، سيدفع مرضى الصناديق الضامنة ثمنها أكثر بعشرة أضعاف. ومن أبرز تبعات هذا القرار أنه يسمح لشركات استيراد الدواء بالتحرر من آلية الدعم وشراء أدوية سيكون توافرها في السوق ممكناً إلا أن أسعارها المرتفعة لن تجعلها في متناول معظم من يحتاجون إليها.

وبعد قرار مصرف لبنان بتحويل الدولار رسمياً من 1500 ليرة إلى 15 ألف ليرة، لم يكن قد تمّ التوصل، حتى الأسبوع الماضي، إلى حلّ بين المصرف ووزارتي الصحة والمال لاستكمال العمل بقرار مجلس الوزراء القاضي بإبقاء الدعم على الأدوية، بحسب مصادر المجلس المركزي لمصرف لبنان، فإن «رياض سلامة يؤكد أنه لم يعد هناك وجود لما يسمى دولار الـ1500 ليرة، وأن على وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة المالية حل الموضوع على قاعدة ما جرى بالنسبة إلى رواتب القطاع العام، أي أن يبقى الدعم من موازنة الوزارة على أساس 1500 ليرة، فيما يُستكمل باقي المبلغ وهو 13500 ليرة من الحساب 36 العائد للدولة».

والمشكلة، بحسب مصادر الوزارة، أن «الميزانيات لا تسمح بهذه المجازفة، إذ لم يصدر حتى اللحظة أي قرار عن وزارة المال بتحويل الفارق بين الـ1500 والـ 15 ألف ليرة إلى الحساب في المصرف المركزي».

ويزيد الأمور سوءاً أن هناك أقل من شهرين على انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان. بعدها، لا أحد يعرف ماذا سيكون المسار في ما يخصّ حلقة الدعم التي بدأت منتصف عام 2019، خصوصاً في ظل عدم اقتناع رئيس الحكومة، نجيب ميقاتي، بقرار استمرار الدعم. فهل ينتهي الدعم بانتهاء ولاية الحاكم ويتحول سعر الدواء نحو الدولار؟

بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.
دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية

يتشرف مجلس إدارة بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. بدعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية الذي سيُعقد في تمام الساعة التاسعة صباح يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٣/٦/٢٢ (الثاني والعشرون من حزيران عام ٢٠٢٣)، في مركز الإدارة العامة لبنك لبنان والمهجر ش.م.ل. في بيروت، فردان، شارع الرئيس رشيد كرامي، بناية بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (ط ٧ – بلوك أ)، للتداول في جدول الأعمال التالي:

١- الإستماع إلى تقريري مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة العامين والمصادقة على حسابات الشركة، وبالأخص الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، الموقوفة في ٢٠٢٢/١٢/٣١
٢- الإستماع إلى تقريري مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة الخاصين المنصوص عليهما في المادة /١٥٨/ من قانون التجارة وفي المادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف للسنة المُنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمصادقة على العمليات المذكورة فيهما
٣- تخصيص نتائج السنة المالية ٢٠٢٢ وفقاً لمقترحات مجلس الإدارة
٤- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم لسنة ٢٠٢٢
٥- تحديد تعويضات (بدلات حضور) أعضاء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢٣
٦- تحديد رواتب وتعويضات كل من رئيس مجلس الإدارة – المدير العام والمدير العام المساعد لسنة ٢٠٢٣
٧- إعطاء ترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادة /١٥٨/ من قانون التجارة والمادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف
٨- إعطاء ترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للإشتراك في إدارة شركات مشابهة عملاً بأحكام المادة /١٥٩/ من قانون التجارة
٩- إعطاء ترخيص للشركة لإجراء إتفاقات عملاً بأحكام المادة /١٥٨/ من قانون التجارة والمادة /١٥٢/ من قانون النقد والتسليف
١٠- أمور مختلفة

يُمكن للمساهمين الإطلاع على التقارير والمستندات المنصوص عنها في المادة /١٩٧/ من قانون التجارة وذلك قبل موعد الجلسة بخمسة عشر يوماً في مركز البنك في بيروت، الحمراء، شارع عبدالعزيز، بناية ضاهر، خلال أوقات دوام العمل.

مجلس الإدارة

بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.

(الأخبار)

تقرير

# القرحف يهدّد القمح و«الزراعة» غائبة

**رامح حمية**

إلى مخاوف مزارعي البقاع من منافسة القمح المستورد وغموض آليات استلام المحاصيل وتقاضي ثمنها، يواجه هؤلاء تهديداً جديداً يتلف إنتاجهم من القمح والشعير تماماً هذا العام، مع غزو حشرة «السونة» (يُطلق عليها اسم حشرة «القرحف») سهول بلدات طاريا وطليا وكفردان وحدث بعلبك وحوش بردى ومجدلون، وصولاً إلى إيعات ودير الأحمر، في ظل تخلّف وزارة الزراعة عن القيام بأي خطوات لمكافحتها. علماً أن الوزارة نفسها أطلقت في تشرين الثاني الماضي، من السراي الحكومي، «خطة النهوض بزراعة القمح في لبنان» بعد أزمة الاستيراد وارتفاع الأسعار التي تسببت بها الحرب الروسية - الأوكرانية.

وتعدّ هذه الحشرة، بعد فأر الحقل، من أكثر الآفات فتكاً بالمحاصيل إذ تمتص لبّ النبتة وتلتهم ساقها، «ما يعني لا حبّ ولا تبن، وصفر محصول وإنتاج». بحسب المزارع حسين زعيتر، مشيراً إلى أن «إهمال وزارة الزراعة لرش المبيدات ومكافحة حشرة القرحف في المواسم الماضية، وتأخر الرش العام الماضي إلى ما بعد موسم التكاثر، رغم توفر الأدوية والمبيدات، ساهم في تكاثرها وانتشارها بشكل كثيف جداً»، ، ناهيك عن أن «عملية الرش بالطوافات كانت مضحكة، وأشبه بتلطيف أجواء السهل بالمبيدات!». ولفت المزارع علي حيدر إلى أن «هناك أكثر من 100 حشرة في كل متر مربع، وهذا كارثي للمحصول».

و«السونة» من أخطر الحشرات التي تصيب بشكل أساسي محاصيل القمح والشعير وتتسبّب بضرر كبير بحسب المهندسة الزراعية ماجدة شحيتلي، و«تأخير رش المبيدات يسمح بتكاثرها سريعاً خصوصاً مع الطقس الحار والرطب الذي مرّ منذ أسابيع، ما يجعل عملية المكافحة بعدها أصعب وبمفعول لا يدوم أكثر من 15 يوماً قبل أن تعود إلى التكاثر». وتشير إلى أن المكافحة برش المبيدات «غير مجدية بسبب المساحات الشاسعة للحقول المزروعة بالقمح والشعير، والتي لا يمكن رشها إلا بالطوافات وبكميات كبيرة للقضاء على الحشرة تماماً».

إعلان دعوة فرديّة
إلى حضور الجمعيّة العموميّة العامة النظاميّة
لمجمع الملكيّة المشتركة الترفيهيّة
«منار»

١ - عملاً بأحكام المادة ٥/٣٥ بندها ٥/ب من نظام «المنار»، يتشرف مجلس الإدارة بدعوة حضرة أعضاء الجمعية العمومية للمجمع منار إلى حضور جلسة الجمعية العامة النظامية وفقاً للآتي:
٢ - موعد الجلسة:
يوم الجمعة الموافق التاسع من شهر حزيران لعام ٢٠٢٣ في تمام الساعة السابعة مساءً.
٣ - مثابها: المقر الرئيسي للجمعية العمومية في نادي أسرة المنار الكائن في روف وحدة متع الداخل. نظراً للظُّروف الراهنة سُتعقد الجمعية استثنائياً في المطعم البحري.
٤ - جدول أعمالها:
أ/١/٤ - الاستماع إلى تقرير رئيس مجلس الإدارة.
ب/١/ - الاستماع إلى تقرير رئيس مجلس المراقبة.
ج/١/ - التصويت على الحساب الختامي لعام ٢٠٢٢.
د/١/ - التصويت على الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢٤.
هـ/١/ - إبراء ذمة مجلس الإدارة.
و/١/ - إبراء ذمة مجلس المراقبة.
ز/١/ - طلب تعطية إضافية للعام ٢٠٢٣.
علماً بأنه وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، في الموعد المحدد أعلاه، تقرر عقد جلسة الجمعيّة العموميّة العامة النظاميّة اللاحقة يوم الجمعة الموافق ٢٣/حزيران/٢٠٢٣ في نفس المكان والزمان وجدول الأعمال ويكون الاجتماع قانونياً مهما حضر.

رئيس مجلس الإدارة
سليمان مرهج

تقرير

# «نوكيا» ترفض تسديد الفواتير بالليرة

(مروان بو حيدر)

في 8 الجاري، وافقت وزارة الاتصالات على عقد شركة «تاتش» اتفاقاً رضائياً مع شركة «نوكيا» لتليزمها تحديث بعض البرامج والتراخيص بقيمة 2,9 مليون دولار. وفي 12 منه، أبلغت «تاتش» هيئة الشراء العام بالأمر سنداً إلى أحكام الفقرة الأولى من المادة 46 من قانون الشراء العام، فطلبت الهيئة توضيحات بشأن قيمة العقد، لم تجب عليها الشركة حتى الآن.

غير أن مشكلة العقد الذي لم يوقّع بعد، لا تكمن في كونه بالتراضي الذي يصرّ عليه الفريق التقني، بل في طبيعة العلاقة مع «نوكيا» التي ترفض أن تتقاضى أيّ مستحقات بالليرة اللبنانية حتى ولو بسعر صرف الدولار السوقي، لأن الإدارة الرئيسية في الولايات المتحدة ترفض ذلك.

هل هناك مبرّر للتعاقد بالتراضي؟ تقول مصادر في «تاتش» إن الأشغال التي سيتم تلزيمها تتعلق بتحديثات وتراخيص على التجهيزات التي ركّبتها «نوكيا» أصلاً. وقد أصرّ الفريق التقني في «تاتش»، كونه صاحب الصلاحية في هذه المسألة، على إنجاز العقد بالتراضي لأن الخيارات البديلة أكثر كلفة، فإما توقيع العقد مع «نوكيا» لإجراء التحديثات المطلوبة على الأنظمة، أو استبدال هذه الأنظمة بكاملها. وبحسب المصادر، فإن عملية الاستبدال ممكنة، لكنها تنطوي على كلفة مالية أكبر، ومزيد من الوقت لتنفيذها عبر مناقصة. وهذان أمران لا تملكهما حالياً «تاتش» التي لم تستثمر في الشبكة منذ أربع سنوات. فيما بات الضغط على السنترالات كبيراً ويدفع المشتركين إلى الانتقال قسراً من شبكة الـ 4G إلى الـ 3G، ما ينعكس سلباً على نوعية الخدمات.

وتجيز المادة 46 من قانون الشراء العام الاتفاق الرضائي في ظروف استثنائية تتضمن «عدم توفّر موضوع الشراء إلّا عند مورّد أو مقاول واحد، أو عندما تكون لمورّد

> صمت ديوان المحاسبة حتى الآن عن العقد بالتراضي لا يمنحه صفة شرعية

أو مقاول حقوق ملكية فكرية في ما يخصّ موضوع الشراء، ويتعذّر اعتماد خيار أو بديل آخر»، وأيضاً عند «حاجة الجهة الشارية إلى التعاقد مع المتلزم الأساسي... لتوحيد المواصفات والتوافق أو التماثل مع السلع أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات أو الأشغال الموجودة».

لكن، من يحسم ما إذا كانت قيمة الصفقة عادلة أم مبالغاً فيها؟ هذا ما تحاول هيئة الشراء العام القيام به من خلال طرح أسئلة عن الصفقة، وهو ما دفع ديوان المحاسبة إلى طلب ملف التلزيم من «تاتش» والاستماع إليها بشأن التعاقد بالتراضي.

صمت ديوان المحاسبة حتى الآن عن العقد بالتراضي لا يمنحه صفة شرعية، لكن ثمة مشكلة أخرى تمنع توقيع العقد، تتمثل في رفض الإدارة الرئيسية في الولايات المتحدة تقاضي أي أموال من «تاتش»، ومن «الفا» أيضاً، إلا بتحويل مصرفي إلى الخارج بالدولار، أي أنها ترفض أن تتقاضى الليرة اللبنانية وأن تقوم بتحويلها بنفسها عبر الصرافين إلى دولارات. وهذه ستكون الأزمة الحقيقية التي ستواجه شركتي الخلوي في الفترة المقبلة لأن الموردين الأجانب يطلبون تقاضي مستحقاتهم بالدولار النقدي أو المحوّل إلى الخارج وليس بالليرة، علماً بأن معظم إيرادات الشركة هي بالليرة. لذا، تبدو الضجّة المثارة حول عقد بالتراضي، أمراً ثانوياً قياساً إلى المشكلة الفعلية، ولا سيما أنّ لـ«نوكيا» مستحقات سابقة لدى «تاتش» بقيمة 3 ملايين دولار ترفض تقاضيها حتى الآن.

الحدث

# أردوغان يصارع خريفه
# قرن جديد... أمة منقسمة

محمد نور الدين

نجح الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في مواجهة أكبر وأخطر تحدٍّ له ولسلطته القائمة منذ عشرين عاماً. فعلى رغم كلّ الحملات التحشيدية الداخلية - وحتى الخارجية - ضدّه، إلّا أنه استطاع الاحتفاظ بموقعه الرئاسي، مُحدثاً انتصاراً تاريخيّاً على جميع خصومه، ليكون بذلك الرئيس الثالث

> تعكس النسبة العالية التي نالها كيليتشدار أوغلو انقساماً عمودياً في المجتمع التركي

عشر للجمهورية التركية. وإذا كانت النتائج تمثّل هزيمة قويّة للتيار العلماني، فإن إردوغان سيَنظر إليها على أنها انتصار عابر للحدود، وخصوصاً ضدّ الغرب، ولإعلانه أن الأمّة، من دون غيرها، هي مَن تُنتخب قادتها في صناديق الاقتراع. ووفق الأرقام النهائية غير الرسمية، حصل الرئيس التركي على أكثر من 52%، في مقابل ما يزيد على 47% حازها منافسه، زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كيليتشدار أوغلو، بزيادة متساوية بلغت 2,5% لكلّ منهما عن الدورة الأولى، مِمّا قد يعني انقسام أصوات المرشّح سنان أوغان، والتي بلغت 5,2% في الدورة الأولى، مناصفة بين المرشّحَين؛ فيما بلغت نسبة الاقتراع 85,7%، متراجعةً بحوالى نقطتَين عن الدورة الأولى. ومع إعلان النتائج غير الرسمية، هنّأ كيليتشدار أوغلو، إردوغان، في اتصال هاتفي، بالفوز، وعمّت الاحتفالات الشوارع التركية بانتصار «الرجل الصحّ في الزمن الصحّ»، الشعار الرئيس لحملة الرئيس التركي الانتخابية. ومن إسطنبول، أعلن إردوغان فوزه بالرئاسة، قائلاً أمام أنصاره إن «المسيرة المقدّسة لن تتعثّر، ولن نخيّب آمال كل مَن يعوّل علينا»، وإن «هذه النتيجة تثبت أنه ليس في إمكان أحد أن يجعلنا نخسر مكتسبات تركيا».

على أن الحملة الانتخابية عكست استقطاباً حادّاً بين النزعتَين المحافظة والعلمانية، وتلك القومية والكردية. وفي هذا الجانب، بيّنت الدراسات واستطلاعات الرأي مَيْل المجتمع التركي بغالبيته (65%) إلى النزعة المحافظة والقومية المتشدّدة. وإذا كان 10% منها ذهب إلى «الحزب الجيّد» المعارض، بزعامة مرال أقشنير، نتيجة خلافات سياسية مع «حزب الحركة القومية»، فإن البقيّة صبّت كلّها دفعة واحدة في مصلحة إردوغان، وشكّلت العامل الرئيس في فوزه، وذلك انطلاقاً من نزعتَين:

- أولى، قومية تركية متشدّدة، وتقدّر بـ15%، ترفض وصول مرشّح يحظى بتأييد «حزب الشعوب الديموقراطي» الذي يمثّل العصبية الكردية الرئيسة. وفي هذا الإطار، ركّزت حملة إردوغان، عبر الخطابات والفيديوهات المنتجة والمزوّرة، على «ارتباط» كيليتشدار أوغلو بالانفصالية الكردية.

- ثانية، دينية محافظة متشدّدة، وتقدّر بـ 35%-40%، ترفض وصول شخصيّة علمانية قد تمثّل لها عودة إلى سياسات اضطهاد الإسلاميين في عهود سيطرة «حزب الشعب الجمهوري» والمؤسسة العسكرية.

ويمكن الإشارة إلى العوامل الإضافية التالية، والتي شكّلت أيضاً أساساً لانتصار إردوغان:

1- ارتكاز حملة الرئيس التركي على الإنجازات التي راكمها على مدى عشرين عاماً، وليس فقط خلال السنوات الأخيرة، وإظهارها على أنها استراتيجية وليست هامشية أو تفصيلية، مِن مثل صناعة المسيّرات، والطائرات الحربية، وحاملة طائرات صغيرة، وتشييد الجسور الضخمة والمطارات والأنفاق والطرق السريعة، واكتشافات الغاز، والمستشفيات، وغير ذلك ممّا يعتقد إردوغان أنها صناعات تعزّز «الاستقلال الوطني» في مواجهة محاولات الخارج (الغرب) رهْنَ تركيا لمنتجاته وسياساته. ومن هنا تحديداً، جاء وضْعه الانتخابات بأنها «حرب استقلال جديدة».

2- وكان لطريقة استعراض هذه الإنجازات التي عكست صورة «الرجل الواحد» وأهمّيّة «الفرد»، تأثير على مزاج الناخب في مجتمع، يقول الكاتب طه أقيول، يميل إلى «عبادة الشخصية».

3- الوعود الانتخابية بزيادة الرواتب والقروض وتقديم التسهيلات والإعفاءات، والتي وصلت إلى أرقام فلكية.

4- على رغم الوضع الاقتصادي المتردّي، فإن جانباً من المواطنين كانَ يرى في إردوغان عنصر ثقة واستقرار يمكن له أن يتجاوز الصعوبات وفق قاعدة «إذا كان هناك مَن يستطيع أن يفعل شيئاً ما، فهو إردوغان لا غيره». وبالتالي، كان عنصر «الخوف من ما بعد إردوغان» في قلب المعادلة لدى جانب من الناخبين.

5- وانطلاقاً من القاعدة نفسها، جاء تصويت غالبية سكان هذه المناطق (ومن بينها هاتاي) ليصبّ في سلّة الرئيس التركي.

6- على رغم أن تنوّع جبهة المعارضة يُعتبر عنصراً يعكس صورة تركيا الجديدة المتصالحة، إلّا أن البعض كان يرى في تعدُّد الرؤوس فيها عنصر عدم ثقة، خصوصاً وأنها شهدت في اليومين الأخيرين قبل ترشيح كيليتشدار أوغلو خلافاً عميقاً كاد يطيح بها، مع اعتراض زعيمة «الحزب الجيّد» على ترشيح زعيم «الشعب الجمهوري»، قبل أن تعود وتوافق.

7- وجود بعض القلق لدى القوميين الذين يمثّلهم «الحزب الجيّد» المؤيّد لكيليتشدار أوغلو من التحالف الضمني بين المعارضة و«حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي. وربّما اختار جانب من المعارضة القومية في «الجيد» أن لا يصوّت لكيليتشدار أوغلو، وهو ما قد يوضّحه تراجع النسبة التي نالها الحزب بثلاث نقاط، والتي يمكن أن تكون جُيّرت لحزب «الحركة القومية» - لا سيما وأنه نال أكثر من المتوقّع بثلاث نقاط -، وصبّت تالياً في إردوغان.

8- لعب الإعلام دوراً كبيراً في تعميم صورة إردوغان والدعاية له. وباستثناء اثنتَين أو ثلاث، كانت معظم المحطّات التلفزيونية موالية لرئيس الجمهورية، وتنقل مباشرة كلّ مهرجاناته ونشاطاته، فيما لا تنقل أيّ نشاط للمعارضة، في انعكاس للخلل في مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

9- الدور المهمّ الذي لعبته بعض الدول الخارجية، وفي مقدّمها روسيا، في دعم حملة إردوغان، من خلال ضخّ الأموال الاستثمارية، ولا سيما في قطاع الطاقة (الغاز الطبيعي) في تركيا، والترويج لإنجازات الرئيس التركي عبر افتتاح مفاعل مرسين النووي، الذي بنته روسيا، عشية الانتخابات، وقبل أن ينتهي العمل فيه.

ويضاف إلى الدور الروسي، ذلك الذي لعبه رأس المال الخليجي من خلال استثمارات الصندوق القطري والصندوق الاستثمار العام السعودي، في مؤسسات تركية خارج قطاع الطاقة، وفي شركات مهمّة تابعة للصندوق السيادي التركي، من مثل الخطوط الجوية، و«تورك تيليكوم»، و«توركسل»، فضلاً عن «الودائع» المالية في المصارف، والتي يعرف إردوغان أهمّيتها في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدولار ليوازي حوالى 19 - 20 ليرة لعدّة أشهر. وقد أشار الرئيس التركي، أخيراً، إلى أن «جولة شكر»، وربّما زيارة للحجّ أيضاً، ستعقب الانتخابات في حال فوزه بالرئاسة، سيقوم بها إلى الدول الخليجية. ولا يغيب أيضاً، تدخّل الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، شخصياً، مع المرشّح الثالث سنان أوغان، الذي تربطه به علاقة وثيقة، لتجيير الـ5% من الأصوات التي نالها في الدورة الأولى، لمصلحة إردوغان في الدورة الثانية. أيضاً، كان لإيران دور في إقناع بعض القوى في تأييد إردوغان، وفي تعميم مناخ الدعم له، في إطار التنسيق الإقليمي والدولي مع تركيا وروسيا وغيرهما.

الآن، وعلى الرغم من النسبة العالية التي نالها كيليتشدار أوغلو والتي تعكس انقساماً عمودياً في المجتمع التركي، فإن ما يمكن أن يخشاه على وحدة صفّ جبهة المعارضة لم تتوضّح بعد. وإنْ كان أولى ضحاياها كما استُظهر الأيّام، كيليتشدار أوغلو نفسه. وعلى المستوى الخارجي، يمكن القول إن أميركا تلقّت هزيمة بفوز إردوغان، فيما لا يُتوقّع حدوث تغييرات على مستوى التحالفات، ولا سيما الجهة التقارب مع روسيا وإيران. اللتَين عملتا على تعزيز فرص الرئيس التركي، فيما لم تتوضّح بعد رؤية الرئيس الجديد المتحرّر من الحسابات الانتخابية، للعلاقات مع دمشق. وما إذا كانت سيمضي على طريق المصالحة، أم أنها لم تَعُد تلزمه بشيء.

يعني فوز إردوغان، بشكله أو بآخر، استمرار السياسات الحالية بكلّ خيرها وشرها (أ ف ب)

التيّار العلماني، هو أن يعزّز وجود إردوغان في السلطة لخمس سنوات إضافية، حملة استئصال العلمانية، كما صورة «آتاتورك» من الدولة والمجتمع، لمصلحة تزخيم النزعتَين الدينية والقومية المتطرّفة، خصوصاً أن انتصار إردوغان يصادف الذكرى المئوية لإعلان الجمهورية، ومما يرغب به الرئيس التركي من طيّ لقرن، وافتتاح آخر مغاير. لكن الأكيد، في هذا الخضمّ، هو أن النظام الرئاسي سيزداد قوّة، فيما ستصبح خارج المداولات فكرة التخلّي عنه والعودة إلى النظام البرلماني، وما يعنيه كلّ ذلك من تعزيز نظام حُكم الفرد الواحد. لكن انتصار إردوغان يعني أيضاً، استمرار التحدّيات الداخلية المزمنة، والتي ظهرت جليّة خلال الحملة الانتخابية، وعلى رأسها كيفية حلّ المشكلة الكردية التي لا تزال، في المنظور «الإردوغاني»، قرينة الإرهاب والانفصالية، فضلاً عن أن المسألة العلوية ستواصل كوْنها واحدة من التحدّيات في الولاية الجديدة لإردوغان. ومن التحدّيات المحتملة أمام إردوغان شخصيّاً، كيفيّة الحفاظ على قوّة «حزب العدالة والتنمية»، بعدما فقد 14 نقطة منذ عام 2015، وعاد إلى الحجم الذي كان عليه عام 2002، بنيْله 35% من الأصوات، وإعداد شخصية جديدة تخلفه في زعامة الحزب وفي الرئاسة بعد خمس سنوات من الآن.

وقد لا يكون من المبكر الحديث عن تأثير خسارة البرلمان والرئاسة على قوى المعارضة وما إذا كانت ستستمرّ في إطارها التحالفي مع بعض التعديلات، أم أنها ستواجه الأعتراف بأسباب الفشل وتحمُّل المسؤوليات وما يترتّب على ذلك من تداعيات سلبية وانقسامات. وربّما يكون زعيم «حزب الشعب الجمهوري» منذ عام 2010، كمال كيليتشدار أوغلو، الضحيّة الأولى لهذا الفشل، في إطار إعادة النظر بكلّ السلوك السابق، وما قد يتطلّب من تغيير في زعامة الحزب وتقدُّم أسماء أخرى نحو الواجهة، مِن مِثل أكرم إمام أوغلو، ومنصور ياواش، أو غيرهما.

أمّا على الصعيد الخارجي، فإن فوز إردوغان يعني، بشكل أو بآخر، استمرار السياسات الحالية بكلّ خيرها وشرها. بل يمكن أن يكون انتصاره باعثاً للتشدُّد والابتزاز، بعدما تحوّل إلى واقع يحكم تركيا لمدّة خمس سنوات كاملة، وبعدما لم يَعُد مضطرّاً لتقديم تنازلات بفعل الحسابات الانتخابية. وهنا، ستكون الأنظار متّجهة إلى الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة التي يمكن اعتبارها مهزومة، بعدما توعّد رئيسها، جو بايدن، بخلع إردوغان؛ وما إذا كانت واشنطن والعواصم الأوروبية ستغيّر من سياساتها تجاه الرئيس التركي، أم أن الجفاء سيستمرّ في العلاقة بينهما، في حين يُتوقّع أن تواصل تركيا التزام بسياستها الأطلسية، كونها عضواً في الحلف، ولكن بما لا يؤثّر على ما تعتبره «مصالح وطنية» في أكثر من قضيّة، ومع أكثر من بلد.

في المقابل، ستتعزّز العلاقات مع روسيا وإيران، اللتَين عبّرتا بوضوح، بل وساعدتا على تعزيز فرص إردوغان. لكن من غير الواضح ما الذي ستكون عليه سياسة الرئيس التركي الجديدة تجاه سوريا، وما إذا كان مستعدّاً للتجاوب مع الضغوط الروسية والإيرانية لتسهيل الوصول إلى حلّ للمشكلات القائمة مع دمشق، أم أنه سيجد نفسه متحرّراً من أيّ حسابات انتخابية، وسيتصلّب في مواقفه تجاه قضايا، مِن مِثل الانسحاب، واللاجئين، والمسلّحين، والأمن الحدودي، مع التوقّف عند «الرسالة القويّة» التي بعثها الرئيس السوري، بشار الأسد، في مؤتمر «القمّة العربية» في جدة، عن «خطر الفكر العثماني التوسّعي المطعّم بنكهة إخوانية منحرفة»، وما إذا جاءت لترسم «خطوطاً حمراء» جديدة فاصلة في العلاقات مع تركيا في المرحلة المقبلة، والتي لا تقبل سوى السيادة الكاملة للدولة على كل جزء من تراب سوريا، وكل ما يتعلّق بأمنها القومي.

# انتصارٌ للنظام الرئاسي... تركيا بلاد الزعيم الواحد

خضر خروبي

مع انقضاء الثامن والعشرين من الجاري، يُسدل الستار على الانتخابات النيابية والرئاسية في تركيا. الاستحقاق الانتخابي المفصليّ في تاريخ الدولة الحديث، والذي دارت رحى معاركه المتّصلة بأجندة السياسة الخارجية للحُكم المقبل في أنقرة، حول قضايا عدّة، لعلّ أبرزها شكل ونوع العلاقات الأمثل بين أنقرة والغرب، جاءت أجندته المحلّية بعنوان عريض بارز، ويتعلّق بصورة أساسية بشكل النظام السياسي المقبل في البلاد. وفي حين عجّت التعهدات الانتخابية لـ«حزب العدالة والتنمية» الحاكم بإشارات في شأن ضرورة الحفاظ على النظام الرئاسي القائم، صبّت وعود المعارضة في أتّجاه مغاير تماماً، يلعب على وتر السعي لإعادة العمل بالنظام البرلماني الذي حُكم عهود الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923، قبل دخولها في حالة هي أشبه بـ«الأحادية الحزبية» منذ وصول الحزب المذكور، بقيادة رجب طيب إردوغان، إلى سدّة الحُكم مطلع الألفية الثالثة.

بداية الحكاية، تعود إلى عام 2018، حين بادر إردوغان، المتحالف مع قوى يمينية، في طليعتها «حزب الحركة القومية»، وبدافع الرغبة في تعزيز قبضته على الحياة السياسية التركية، إلى استغلال فوزه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية لتمرير تعديلات دستورية سبق أن أقرّها البرلمان التركي، قبل عرضها على استفتاء شعبي اتّخذ مساراً ملازماً لمسيئة زعيم «العدالة والتنمية» على طريق طيّ صفحة النظام البرلماني، لصالح إرساء دعائم نظام رئاسي. ولادة النظام الجديد، التي حملتها ظروف فشل انقلاب عسكري صيف عام 2016، وشعور الرئيس التركي بوجود رغبة خارجية، عصبها أميركي، لإطاحته، أفضت إلى تركيز معظم الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية، بعدما ألغى منصب رئيس الحكومة وأعطاها للموقع الأول في الدولة التركية، توازياً مع استحداث منصب نائب الرئيس، فضلاً عن منحه صلاحيات في تعيين نائبه والوزراء وإقالتهم، وكذلك تقرّر مدّه بسلطة الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة أسوة بالبرلمان، إضافة إلى سلطات أخرى أمنية ومالية معزّزة لناحية فرض حالة الطوارئ (ضمن أطر أسقف زمانية ومكانية)، أو إعداد الموازنة العامة وعرضها على مجلس النواب، عزّزها باكتساب امتيازات أخرى، ناهيك عن فقرة دستورية موارية تتيح له تجاوز الحدّ الأقصى لسنوات الترشّح، والمنصوص عليها بولايتَين رئاسيتَين متتاليتَين لا أكثر.

كما في الفقرات الدستورية المتعلّقة بعمل البرلمان والحكومة، توسّعت صلاحيات الرئيس كذلك، وبموجب التعديل الدستوري الذي أقرّ مطلع الولاية الرئاسية الثانية لإردوغان، لتشمل الإدارة والقضاء، بخاصّة في ما يتّصل منها بتعيين كبار مسؤولي الدولة، وعدد وازن من مجلس القضاة والمدّعين العامّين، المعنيّ الأول بالإشراف على عمل المحاكم التركية. وعلى رغم بقاء بعض القيود المحدّدة لدور الرئيس، قلّص الدستور الجديد، وكجزء من «مخطّط» إردوغان لتحييد السلطة الرقابية للمؤسستَين التشريعية والقضائية، هامش صلاحيات البرلمان في مساءلة الحكومة والوزراء، إلى الحدود الدنيا، كما سمح بتغوّل السلطات القضائية للرئاسة عبر منح الأخيرة حقّ تعيين غالبية قضاة المحكمة الدستورية، التي تُعدّ المرجع الصالح للبتّ في دستورية القرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية، علماً أن ذلك جاء عقب إلغاء المقعدَين المخصّصين للمؤسسة العسكرية فيها. وبهدف تدجين قادة الجيش، ودرءاً لاحتمالات وقوع انقلابات في المستقبل، ألغي القانون العسكري، حتى يُصار إلى إخضاع عناصره وقياداته لهيئة قضائية مدنية، ممثّلة بمجلس العسكري، مع حصر خضوعهم للقضاء العسكري في حالات الانضباط المسلكي والتنظيمي فقط.

أمام هذا الواقع، عرجت تركيا، خلال السنوات الأخيرة من حكم إردوغان، في طريق مغاير تماماً لما روّجت له نخب عربية وغربية عن «نموذجها الفريد» الذي يجمع ما بين «الديموقراطية» والإسلام، ونحت في اتّجاه حُكم سلطوي لا يقيم وزناً للحريات وحقوق الإنسان، بصورة جعلت البلاد تتذيّل الترتيب العالمي إلى جانب أنظمة قمعية أخرى، وفق مؤشرات منظّمة «فريدوم هاوس» للحريات السياسية لعام 2023. هنا، تقدّم المعارضة نفسها بصورة «المخلّص» و«المسخّر»، وهو ما تنضح به مقالة نشرها المرشّح الرئاسي، كمال كيليتشدار أوغلو، في مجلّة «ذي إيكونوميست»، قبل أسابيع قليلة من موعد الانتخابات، لعرض ما دأب على تسميته بـ«الربيع والرفاه»، من باب إعادة الرونق إلى «النموذج الديموقراطي التركي»، عبر إحياء وبعث النظام البرلماني، وإنعاش «التوافق القيمي» مع الغرب.

وليس من الصعوبة في مكان، إيجاد أوجه شبه كثيرة بين البرنامج الانتخابي للمعارضة، الذي جاء في 240 صفحة، وتحديداً ما جاء في البنود الـ12 الواردة في «خارطة الطريق» التي أعلنها ائتلاف «الطاولة السداسية» في آذار الماضي، في شأن تصوّراته عن نظام الحُكم «المنشود» في البلاد، وما كان معمولاً به في فترة ما قبل دستور عام 2018. فـ«الخارطة» تنصّ على «عملية انتقال إلى النظام البرلماني المعزّز»، بالاستناد إلى المبادئ العامّة التي تحكم هذا النموذج السياسي، ولا سيما لجهة مراعاة التشاور والتوازن بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية والمالية. كما تولي أهمية لتعزيز مبادئ الرقابة، جنباً إلى جنب

> عرجت تركيا، خلال السنوات الأخيرة من حكم إردوغان، في طريق مغاير تماماً لما روّجت له نخب عربية وغربية

مع إقرار مراسيم رئاسية تنشئ سلطة ما يُعرف بـ«مجلس الوزراء الرئاسي»، المكوّنة من الوزراء ونائب الرئيس وتحدّد صلاحيات وعلاقات كل منهم، بمؤسسة الرئاسة، التي من شأن إقرار «المشروع الدستوري المعارض»، أن يعيدها إلى دورها كسلطة محايدة، منزّهة عن الاصطفافات الحزبية، وتكريس دورها كراعية للتوازن المذكور، بحيث يصار إلى إبطال عضوية الرئيس من الحزب المنتمي إليه فور انتخابه، وذلك ضمن مواصفات وشروط تجعل الرئاسة أقرب إلى أن تكون منصباً شرفياً محدود المدّة والصلاحية.

وكنوع من ترسيخ الصيغة التشاركية للسلطة بعيداً عن تفرّد مؤسسة دستورية بسلطتَي التقرير والتعيين على حساب أخرى، تلحظ الخارطة آلية تلقائية ومسبقة لتعيين نواب الرئيس، بحيث تؤول إلى الرؤساء العامّين للأحزاب المشاركة في الائتلاف، على أن يعكس التمثيل الوزاري للأحزاب نتائج الانتخابات البرلمانية، ضمن إطار دستوري يكفل تعيينهم وإقالتهم بالاتفاق بين رئيس الجمهورية، ورئيس الحزب الذي ينتمي إليه الوزير. وفضلاً عن تقييد «الصلاحيات الرئاسية»، سواء على صعيد الدعوة إلى الانتخابات، أو سياسات الأمن القومي، لا تغفل التعديلات الدستورية، المقترحة من ائتلاف «السداسية» ضرورة استعادة البنك المركزي استقلاليته الكاملة مجدّداً، ووقْف خضوعه لأهواء الرئيس.

بوجه عام، ينبئ مشهد ما بعد الانتخابات، بما قد يسرّ البعض ويحزن آخرين خارج تركيا، لكنه بلا شكّ سيفطر قلوب الكثيرين داخلها من مريدي الديموقراطية، والحريات. ديموقراطيةٌ لا تعني بالضرورة ذاك المفهوم الذي تزخر به عادةً بيانات حكومات الغرب.

فلسطين

# عودة الضغط الاقتصادي على غزة

غزة - رجب المدهون

يعود الملفّ الاقتصادي في قطاع غزة إلى الواجهة مجدّداً، في ظلّ الحديث عن سلسلة تقليصات في المساعدات التي كانت تدخل القطاع خلال الفترة الأخيرة، بما فيها تلك الآتية عبر «برنامج الغذاء العالمي» ووكالة «الأونروا» والمنحة القطرية للأسر الفقيرة. وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر فلسطينية، فقد تأخّر صرف المنحة القطرية لأكثر من أسبوعين وسط إشكاليات بين اللجنة القطرية والاحتلال حول أوجه صرفها. إذ ترفض إسرائيل زيادة عدد الأسر المستفيدة من المنحة، بعدما طرحت وزارة التنمية الاجتماعية في غزة إضافة 26 ألف أسرة جديدة إلى القائمة التي تضمّ 160 ألف أسرة مستفيدة. وتنفي مصادر حكومية في القطاع لـ«الأخبار»، بدورها، توقّف المنحة القطرية، موضحةً أن هناك إشكاليات سيتمّ تجاوزها في وقت قريب، فيما تنتظر حركة «حماس» قراراً قطرياً بتجديد المنحة لعام إضافي.

في السياق نفسه، بدأ «برنامج الغذاء العالمي» تقليص مساعداته لعشرات آلاف الأسر المستفيدة في غزة بدعوى نقص التمويل، في وقت حذّرت «شبكة المنظّمات الأهلية» في القطاع من التداعيات الخطيرة لوقف المساعدات التي يقدّمها البرنامج. وكان قلّص «الغذاء العالمي»، خلال الفترة الماضية، أعداد المستفيدين من القسائم الشرائية للمواد الغذائية بالآلاف، فيما ثبّتهُ اليوم 200 ألف مستفيد مهدَّدون بحجب ما يتلقّونه منه، وهم من الفئات الأكثر هشاشة من أطفال ونساء ومسنّين وأشخاص ذوي إعاقة، يعتمدون بشكل أساسي على المساعدات المقدّمة من وكالات الإغاثة. وعلى هذه الخلفية، حذّر منسّق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، من تداعيات «أزمة التمويل التي تواجه وكالات الأمم المتحدة التي تدعم الخدمات الأساسية والدعم الاجتماعي، بما في ذلك المساعدات الغذائية الطارئة للفلسطينيين». وقال وينسلاند، في إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، إن «برنامج الأغذية العالمي سيوقف المساعدات النقدية عن حوالى 200 ألف فلسطيني الأسبوع المقبل، ولن تكون لدى الأونروا الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية في شهر أيلول المقبل».

وأضاف «(أنّني) منزعج بشكل خاص من أزمة التمويل التي تواجه وكالات الأمم المتحدة... ويأتي ذلك جنباً إلى جنب مع التحدّيات المالية الحالية التي تواجه السلطة الفلسطينية وتراجع دعم المانحين بشكل عام»، داعياً الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها للفلسطينيين، بما في ذلك تمويل «الأونروا» و«برنامج الأغذية العالمي»، «والذي من دونه سنواجه تحدّيات إنسانية خطيرة، وربّما أمنية».

إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن وفداً من حكومة رام الله يترأسه رئيس الوزراء، محمد أشتية، سيصل إلى العاصمة المصرية القاهرة اليوم الاثنين، في زيارة ستستمرّ لمدّة 3 أيام، وسيبحث خلالها الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وقطاع غزة. وكشفت مصادر في السلطة، لـ«الأخبار»، أن الوفد الوزاري يريد توقيع اتفاقيات حول طريقة وآلية توزيع الشقق التي بنتها مصر في ثلاث مناطق داخل غزة، كما سيجري مباحثات حول البضائع التي يتمّ إدخالها إلى القطاع، فيما رجّحت مصادر في غزة ألّا يستجيب المصريون للمطالب التي تحملها حكومة رام الله، والتي تستبطن توجّهاً لتشديد الضغوط على القطاع.

وتثير كلّ تلك المعطيات الجديدة المخاوف داخل غزة من محاولة إسرائيلية وإقليمية لإعادة إنتاج الحصار، كنوع من الضغط على الحاضنة الشعبية للمقاومة، ومحاولة لدفعها إلى عدم المشاركة في أيّ مواجهة يمكن أن تنشب في الإقليم. ولذا، يستعدّ الفلسطينيون في القطاع لممارسة ضغوط ميدانية على الاحتلال في المنطقة الحدودية، حيث سيتجدّد عمل وحدات الضغط الميداني، بما فيها وحدات البالونات الحارقة التي تنتظر قراراً باستئناف نشاطها.

سوريا

# «مانيفستو» الجولاني: نحن جنود واشنطن الجُدد

**يُجري زعيم «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) لقاءات عدة مع مسؤولين استخباراتيين غربيين، أميركيين وفرنسيين، ضمن حملة تنظّمها دائرة علاقات خارجية أنشأها «أبو محمد الجولاني» قبل نحو خمس سنوات، بهدف إعادة إنتاج صورة جديدة لجماعته تكون مقبولة في الأوساط الغربية. ويأتي ذلك في وقت يواصل الرجل مساعيه للقضاء على خصومه بشكل تدريجي، وتوسيع دائرة سيطرته على الشمال السوري، خصوصاً في ظلّ تقدّم الحديث عن الخطّة التي تعدّها أنقرة للتطبيع مع دمشق**

يتعمّد رجله «القاعدة» السابق بعلاقات وثيقة مع أنقرة والدوحة (أ ف ب)

علاء حلبي

على عجالة، نظّمت «هيئة تحرير الشام» مؤتمراً في مدينة سرمدا، قرب معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، في ريف إدلب، ضمّ عدداً من حلفاء زعيم الهيئة، «أبو محمد الجولاني»، في ريف حلب الشمالي، بالإضافة إلى مدراء منظّمات وجمعيات مرتبطة بحكومات غربية تعمل في إدلب وريف حلب. وهدف المؤتمر إلى الإعلان عن خريطة طريق جديدة للجماعة التي تأسّست بداية الأحداث

> **اللافت في سلوك «الجولاني» وجماعته أخيراً، ابتعاده بشكل مقصود عن الحديث عن «قوات سوريا الديموقراطية»**

في سوريا بدعم من تنظيم «القاعدة» لتكون فرعاً لها في هذا البلد، قبل أن تنقلب عليها عام 2016، وتبدأ مرحلة جديدة طويلة تهدف في محصّلتها إلى تلميع «الهيئة» وتصديرها على أنها «مشروع سوري معارض». الاجتماع الذي حمل اسم «المؤتمر الثوري لأهالي حلب الشهباء»، والذي حضره «الجولاني» وتمّ تكريمه فيه على أنه «رجل ثوري»، رفع سقف الطموحات، عبر الحديث عن خطّة تهدف إلى إعادة السيطرة على مدينة حلب، والتي عدّها «الجولاني» أمراً قد يحدث «خلال العام أو العامين المقبلين». وأعاد التذكير بمشروعه الهادف إلى توحيد المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، للاستفادة من «القوة العسكرية»، والتي اعتبرها «تعيش عصراً ذهبياً»، وفق تعبيره، في إشارة إلى عملية المأسسة التي خضعت لها قوّاته خلال الأعوام القليلة الماضية، بمساعدة تركية، وأفضت في المحصّلة إلى بناء هرمية عسكرية بسطت سيطرتها على إدلب، وأنهت وجود معظم الفصائل التي كانت تنازعها السلطة.

كلمات «الجولاني» أعادت إلى الأذهان تصريحات سابقة أطلقها خلال الأعوام الماضية بالتزامن مع خسارته مناطق كان يسيطر عليها، وذلك عقب عمليات نفّذها الجيش السوري، سواءً في مدينة حلب، أو في ريف إدلب من خلال فتح طريق حلب – دمشق. وهذا ما يدفع مصادر معارضة تحدّثت إلى «الأخبار»، إلى ربط خطابه بالخطة التي تعدّها أنقرة للتطبيع مع دمشق، والتي تتضمّن في خطواتها الأولى فتح طرق الترانزيت عبر معبر باب الهوى، وإعادة تفعيل الطرق الدولية، وعلى رأسها طريق حلب – اللاذقية (M4)، والذي كان من المفترض أن يتمّ تشغيله مطلع العام الحالي، قبل أن يأتي الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا ويتسبّب في تأخيره. وتشمل المسودّة التركية التي ستقدّمها لجنة أمنية - عسكرية خلال لقاء على مستوى نواب وزراء خارجية «الرباعية» (سوريا وتركيا وإيران وروسيا)، خلال الأيام المقبلة، تشكيل غرفة عملية مشتركة لتنفيذ سلسلة من الإجراءات على الأرض، تبدأ من فتح الطريق الدولية، ولا تنتهي بعودة اللاجئين السوريين في تركيا. لكن هذه المسودّة لا تزال تنتظر موافقة سورية لتنفيذها، وهو ما يجعل الحديث عنها مبكراً في الوقت الحالي، في ظلّ إصرار الحكومة السورية على أن تؤدّي الخطة بمجملها إلى انسحاب القوات التركية من الشمال، وفق جدول زمني محدّد، قبل الانخراط فيها.

وفي هذا السياق، تشير المصادر إلى مجموعة نقاط «لا بدّ من الوقوف عندها»، وفق تعبيرها: أولاها، الضائقة المالية الكبيرة التي تعانيها الفصائل المرتبطة بأنقرة في ريف حلب، في ظلّ التأخير المستمرّ لرواتبها، على رغم تدخّل قطر التي أرسلت دفعات من المستحقّات المتأخّرة؛ وثانيها، عجز الفصائل عن تشكيل جسم موحّد لوقف حالة الفلتان الأمني، ومأسسة عملها على طريقة «الجولاني»، الأمر الذي يترك الباب مشرّعاً أمام رجل «القاعدة» السابق للوصول إلى أعزّاز والسيطرة على معبر باب السلامة، تعويضاً لخسارته المتوقّعة لمعبر باب الهوى. كذلك، تلفت المصادر إلى ارتفاع مستوى التنسيق الأمني بين «الهيئة»، والولايات المتحدة أخيراً، وانضمام فرنسا التي أبدت انفتاحاً كبيراً على العمل مع «الجولاني» في مسائل تتعلّق بملاحقة «الجهاديين» الفرنسيين الذين ينشط معظمهم في فصيل «الغرباء»، والذي تمكّنت «الهيئة» من فرط عقده تقريباً. وهنا، تفيد المصادر بأن لجنة أمنية شكّلها «الجولاني» أعدّت إحاطة كاملة بملفّ «الجهاديين»، تتضمّن توجّهاتهم المستقبلية، وبعض القدرات العسكرية التي يمتلكونها، أو التي كسبوها خلال المعارك في سوريا، وبعض مصادر تمويلهم، وأسماء عدد ممّن يمكن تسليمهم منهم لباريس، التي يبدو أنها اقتنعت بالسير على خطى واشنطن.

اللافت في سلوك «الجولاني» وجماعته أخيراً، بالإضافة إلى انفتاحه على عمل منظّمات دولية عديدة، عبر مكتب مختصّ يتابع نشاط هذه المنظّمات، ابتعاده بشكل مقصود عن الحديث عن «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، وتركيزه على الحكومة السورية وإيران وروسيا. ويبدو ذلك تمهيداً لخطوات تسعى الولايات المتحدة جاهدةً لتحقيقها من أجل ربط المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وهو ما قويل سابقاً بـ«فيتو» تركي حال دون تحقيقه، بالرغم من وجود علاقات اقتصادية كبيرة بين «قسد» و الفصائل التابعة لأنقرة وحتى «الجولاني»؛ إذ تُمثّل المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل و«الهيئة» أحد أبرز أسواق تصريف النفط الذي تسيطر عليه «قسد» بحماية أميركية في الشمال الشرقي. وبالإضافة إلى علاقة «الجولاني» التي أصبحت متينة بقوى غربية، يتمتّع رجل «القاعدة» السابق بعلاقات وثيقة مع أنقرة والدوحة، حيث يحتضن نسبة كبيرة من المشاريع السكنية التي تسعى تركيا لبنائها بهدف إعادة توطين اللاجئين السوريين في سوريا، بمحاذاة حدودها الجنوبية. كما يملك مكتب ربط في الدوحة، يديره سوريون على علاقة سابقة مع «القاعدة»، في محاولة لمحاكاة أسلوب حركة «طالبان»، وهو ما لم يخفه «الجولاني» نفسه خلال كلمات عدة سابقة، مشدّداً على ضرورة استثمار نجاح الحركة في أفغانستان.

اليمن

# لا استجابة لنداءات «الرئاسي»: واشنطن تعرقل اتفاق المرتّبات

**صنعاء - رشيد الحداد**

تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة تعانيها، صعّدت الحكومة الموالية للرياض، دعواتها الأمم المتحدة و«المجتمع الدولي» إلى الضغط على صنعاء لرفع القيود التي تفرضها الأخيرة منذ أيلول الفائت على صادرات النفط اليمني، محذّرةً من تدهور الأوضاع الإنسانية إلى مستويات تصعب السيطرة عليها. وجاء ذلك بعد انهيار سعر صرف العملة المحلّية المتداولة في المحافظات الجنوبية والشرقية الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياته، ليسجّل نحو 1300 ريال للدولار الواحد، مقابل 540 ريالاً في مناطق سيطرة صنعاء. ولكون حكومة معين عبد الملك تدرك تعقيدات إعادة إنتاج النفط لارتباطها بمطلب صرف المرتّبات، فقد لجأت إلى رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، ودفعته إلى مطالبة السعودية بتقديم الدعم الاقتصادي لحكومته تجنّباً لإفلاسها. إلّا أن مصادر مقرّبة من سلطات عدن أكدت، لـ«الأخبار»، أن هذا الطلب الذي قُدّم رسمياً منتصف الأسبوع الفائت خلال لقاء جمع الرئاسي»، بوزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، في الرياض، قوبل بتجاهل الأخير. وأشارت إلى أن العليمي قدّم طلباً مماثلاً خلال لقائه في أبو ظبي رئيس الإمارات، محمد بن زايد، فيما لم يتلقَّ أيّ ردّ حتى الآن.

وفي ظلّ محدودية خيارات مواجهة الأزمة الاقتصادية بالنسبة لحكومة عدن، وإصرار قيادة صنعاء على مطلب رفع الحصار في المقابل، يقدّر مراقبون إمكانية إعادة إنتاج ما يزيد على 100 ألف برميل نفط يومياً من 12 قطاعاً إنتاجياً تقع في محافظات مأرب وشبوة وحضرموت، على أن تكون قابلة للارتفاع إلى نحو 150 ألف برميل يومياً في غضون أشهر. ووفقاً لخبراء اقتصاد، فإن استئناف إنتاج وتصدير الخام، سيغذّي الاقتصاد بأكثر من 200 مليون دولار شهرياً، وسيقود نحو تعديل أسعار بيع الغاز المسال اليمني ورفع مستوى الإيرادات العامّة، وهو ما قد يسهم في إحلال السلام الشامل.

إلّا أنه استباقاً لقبول حكومة عدن المحتمل بشرط صنعاء بشأن ربط صرف المرتّبات بعائدات مبيعات النفط والغاز، التقى السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، عدداً من قيادات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات في الرياض، في مسعى منه لتعزيز الموقف الرافض لأيّ اتّفاق بهذا الخصوص. وكان «الانتقالي» قد كرّر أكثر من مرّة، منذ مطلع العام الجاري، رفضه مقترحات إنهاء الخلاف حول المرتّبات، بذريعة أن النفط في المحافظات الجنوبية ملك لأبناء تلك المحافظات، ولا يحق لـ«الرئاسي» أو الحكومة التابعة له التوقيع على أيّ اتفاق يتّصل به، وهو ما يتطابق، في وجه من الوجوه، مع موقف المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، الذي ربط أيّ اتّفاق حول المرتّبات بتسوية سياسية شاملة تنهي الصراع في اليمن، وفقاً للرؤية الأميركية.

من استئناف إنتاج وتصدير الخام. أن يغذّي الاقتصاد اليمني بأكثر من 200 مليون دولار شهرياً (أ ف ب)

> **ليندركينغ ربط أي اتفاق حول المرتّبات بتسوية شاملة تنهي الصراع وفقاً للرؤية الأميركية**

عبر شركة «توتال» الفرنسية، واستئناف إنتاجه وتصديره إلى الأسواق الخارجية، وهو ما سيؤدّي إلى وقف تدهور العملة المحلّية، وبعزّز ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة، ويخفّف بالتالي من الآثار الإنسانية، خصوصاً عبر صرف المرتّبات التي ستحسّن سبل العيش لنحو 4,6 مليون شخص يعتمدون عليها كمصدر دخل رئيس. كذلك، سيقود هذا الوضع نحو تحييد الاقتصاد



إضاءة

# هنري كيسنجر... مئة عام في حضن الشيطان

**ريم هاني**

مع بلوغ هنري كيسنجر، عميد الدبلوماسية الأميركية، أعوامه المئة، سارعت بعض وسائل الإعلام إمّا لمحاولة استنباط آرائه حول التحوّلات التي يشهدها العالم، أو لإجراء «جردة حساب» لسياساته، والتي يمكن تلمّس فيها الاستنتاج بأن الرّجل أمضى نحو نصف قرن على الأقل، محاولاً إنكار مجموعة من الجرائم التي سبّبتها إرشاداته، حول العالم. ويكادُ كيسنجر يكون حاضراً في كلّ لحظة مفصليّة من تاريخ الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية، وصولاً إلى الحرب الأوكرانية المندلعة منذ ما يزيد على عام، إذ لا يزال لـ«إرشاداته» المذكورة، وزنٌ لدى صنّاع السياسة الأميركيين. ففي سنوات تولّيه وزارة الخارجية ومستشارية الأمن القومي، بين عامَي 1969 و1977، اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ - بعد 30 عاماً على تأسيسها -، بصفتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الصيني، بدلاً من نظام شيانغ كاي شيك الذي كان فرّ نحو جزيرة تايوان؛ ووُضعت سياسة إدارة ريتشارد نيكسون حول مهادنة الاتحاد السوفياتي موضع التنفيذ.

بيد أنّ تاريخاً من السياسات الإجرامية ودعْم الانقلابات ونظام الفصل العنصري وغيرها، يطغى بلا شكّ على سجلّ الدبلوماسي الأميركي. فلا يمكن استذكار كيسنجر مثلاً، من دون ذكر الانقلاب الذي أطاح الرئيس التشيلي الاشتراكي، سيلفادور الليندي، ووضع البلد تحت رحمة حكم الديكتاتور أوغستو بينوشيه لـ17 عاماً. ففي ذلك الوقت، ضرب كيسنجر عرض الحائط بتحذيرات مساعديه حول الفظائع التي يرتكبها النظام العسكري في هذا البلد، والتي أسفرت لاحقاً عن سقوط آلاف القتلى، قائلاً لبينوشيه، في عام 1976: «نريد مساعدتك، لا تقويضك. لقد أدّيت خدمة عظيمة للغرب بإطاحتك الليندي». كما استحوذت سياسات كيسنجر في جنوب الكرة الأرضية، ولا سيما في أفريقيا، على اهتمام خاص من بعض المراقبين، نظراً إلى سجلّه الحافل و«الكئيب» هناك، وفشل استراتيجية واشنطن في منتصف السبعينيات، والتي أوصت بأن «تميل» الولايات المتحدة نحو الأنظمة الاستعمارية التي يحكمها البيض في المنطقة، لـ«حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة»، أو لدعم حصول تغيير لصالح «حكم الأكثرية» في زمبابوي و«تحقيق المصير» في ناميبيا مثلاً. فآنذاك، لم يَفهم كيسنجر أنّ النضال في سبيل التحرّر هو المعيار الذي كان يُحسم مَن يستولي على السلطة في أفريقيا، وأنّه لا يجب بالتالي العمل على استعادة «مصالح الأقوياء» لإحلال التوازن والاستقرار. وحتى بعدما أدرك كيسنجر متأخراً - بعد تدخّل كوبا في أنغولا - أن عليه إعادة صياغة نهج واشنطن تجاه أفريقيا، لجأ إلى «الدبلوماسية المكوكية»، ظلّت سياساته «ملائمة» بوضوح لأنظمة الفصل العنصري. وتطول اللائحة، ما بين إعطاء كيسنجر «الضوء الأخضر» لـ«الحرب القذرة» التي شنّها النظام العسكري في الأرجنتين على الجناح اليساري وأسفرت عن مقتل نحو 30 ألف شخص، أو الإشراف على القصف الوحشي في لاوس، والذي أودى بحياة نحو 200 ألف شخص، وغيرها من السياسات المباشرة أو غير المباشرة أو التي لم تُوثّق أصلاً.

وربما يكون الانسحاب الأميركي المتهافت من فييتنام عام 1973، حيث قُتل ما بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين شخص، أبرز محطّات سياسات كيسنجر، فيما اتضح لاحقاً، في حين إماطة اللثام عن وثائق سرّية، أن مجازر ابعد من حدود فييتنام ترتّبت على هذا الانسحاب، ولا سيما في كمبوديا المجاورة. فعلى رغم أنه تمّ توثيق القصف الكثيف أو «السجادي» لكمبوديا بين عامَي 1969 و1973 بشكل «جيّد نسبياً»، إلا أنّ حفنة من الوثائق السرية التي نشرها موقع «ذي إنترسبت» لمناسبة العيد المئة لمهندس هذا القصف، كشفت أن كيسنجر يتحمّل مسؤولية عنف ودمار أكبر بكثير ممّا تمّ توثيقه تاريخيّاً. ففي إحدى ليالي كانون الأول من عام 1970، يوثّق اتّصالٌ جرى بين الرئيس الأميركي آنذاك ريتشارد نيكسون، ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، غضب الأوّل وإبلاغه الثاني بأنه يريد أن تتحرّك سفن الهليكوبتر، والطائرات الحربية و«كل ما يمكن أن يطير» فوراً، والدخول إلى كمبوديا وقصف «كلّ شيء»، وفق ما دوّنته إحدى مساعدات كيسنجر. وبعدها بخمس دقائق، اتّصل كيسنجر بمساعده العسكري، الجنرال ألكسندر هيغ، لينقل إليه أمر قصف كمبوديا بلا هوادة، قائلاً: «إنه أمر، ويجب تنفيذه. أطلق أيّ شيء يطير على أيّ شيء يتحرّك. مفهوم؟».

يستند التحقيق الذي أجراه «إنترسبت»، على أرشيف حصري من الوثائق العسكرية الأميركية السرية ومقابلات مع السكان الكمبوديين، ليقدّم أدلّة على هجمات أميركية لم يتمّ الإبلاغ عنها سابقاً، أسفرت عن مقتل مئات المدنيين الكمبوديين أو إصابتهم خلال فترة وجود كيسنجر في البيت الأبيض. أدلّةٌ عن أعداد ضحايا لا تزال تقريباً غير معروفة لدى الشعب الأميركي أو غيره، وعن عشرات التفجيرات والغارات التي طلّت مُخفاةً أيضاً، إلى درجة أن السكّان الذين قابلهم مُعدّ التحقيق هناك، تفاجأوا بأن مواطناً أميركياً «يعرف شيئاً عن قصْفهم». وتكشف هذه المقابلات مع أكثر من 75 شاهداً وناجياً كمبودياً تفاصيل الصدمة التي يعاني منها الناجون، بعدما اتّضح أن الهجمات التي ارتكبتها الولايات المتحدة «أكثر فظاعة» من العنف الذي يُنسب أصلاً إلى سياسات كيسنجر، إذ تم قصْف القرى الكمبودية فحسب، بل تمشيطها وحرقها ونهبها ونهْب ممتلكات سكانها من قِبَل القوات الأميركية والقوات الحليفة لها.

واللافت أيضاً، أن كيسنجر استطاع، على مدى عقود من الزمن، التهرّب من الإجابة على الأسئلة المتعلّقة بقصف كمبوديا، وقضى «نصف حياته يكذب في شأن دوره في عمليات القتل هناك». وفي عام 1973، خلال جلسات استماع في مجلس الشيوخ لتثبيت تعيينه وزيراً للخارجية، سُئل كيسنجر عمّا إذا كان يوافق على الإبقاء على سريّة الهجمات على كمبوديا، فبدأ بتبرير هذه الاعتداءات بشتّى الحجج، زاعماً بأنّ ما حصل لم يكن «قصفاً على كمبوديا، بل كان استهدافاً لفييتناميين شماليين هناك». على أيّ حال،

استطاع كيسنجر، على مدى عقود من الزمن، التهرّب من الإجابة على الأسئلة المتعلّقة بقصف كمبوديا (أ ف ب)

> **ربما يكون الانسحاب الأميركي المتهافت من فييتنام عام 1973، أبرز محطّات سياسات كيسنجر**

تعارضت أدلة السجلّات العسكرية الأميركية وشهادات شهود عيان بشكل مباشر مع هذا الادّعاء، قبل أن يدحضه، في وقت لاحق، كيسنجر نفسه.

بعد مضيّ عقود، لا يزال الناجون من تلك الهجمات الفظيعة غير مدركين تماماً سبب تعرّضهم لمثل هذا الهجوم، وتشويه العديد من أحبائهم وقتلهم. وبحسب الكاتب، سيكون من الصعب على هؤلاء تصوُّر أن معاناتهم ترجع في جزء كبير منها إلى رجل يُدعى هنري كيسنجر، ومخطّطاته الفاشلة الهادفة إلى تحقيق «النهاية المشرّفة للحرب في فييتنام» التي وعد بها رئيسه، وذلك من خلال توسيع الصراع وإطالة أمده. فبالنسبة إلى نيكسون وكيسنجر، كانت كمبوديا عرضاً جانبيّاً يهدف إلى تشتيت الانتباه عن فشل الولايات المتحدة في فييتنام.

تكشف الملفّات العسكرية، والمقابلات التي أجراها الموقع مع الناجين الكمبوديين والعسكريين الأميركيين والمقرّبين من كيسنجر والخبراء، أن الإفلات من العقاب - مرّة جديدة -، لم يقتصر على البيت الأبيض، بل شمل الجنود الأميركيين الذين تواجدوا على الأرض، إذ لم يتمّ فرض أيّ عقوبات تُذكر على القوات المتورّطة في قتل المدنيين وتشويههم. وعلى رغم ذلك، يتساءل الخبراء، مع إماطة اللثام عن هذه المعطيات، عن إمكانية إعادة تفعيل الجهود التي طال انتظارها لمحاسبة كيسنجر بتهمة ارتكاب «جرائم الحرب». إلّا أن هذا الأخير، ولدى سؤاله عن هذه المعلومات، يردّ «بسخرية» على الموقع، رافضاً الإدلاء بأيّ تعليق.

دوري أبطال أوروبا

# وجوه جديدة في الـ«تشامبيونز ليغ»... المعادلة تغيّرت

قارب موسم 2022 . 2023 من كرة القدم الاوروبية على الانتهاء . اسابيع قليلة تفصل عن إسدال الستار على جميع البطولات. وسط احداث لافتة شهدتها ملاعب «القارة العجوز». ابرز المفاجات ظهرت في قمم جداول الدوريات الخمس الكبرى (انكلترا . المانيا . إسبانيا . إيطاليا وفرنسا). التي سوف تشكّل بوابة عبور بالنسبة إلى العديد من الوجوه والاندية الجديدة إلى دوري ابطال اوروبا الموسم المقبل

يعتبر تاهل بوتيوف برليه الى دوري الابطال حدثاً مهماً في المانيا (أ ف ب)

حسين فحص

يضم دوري أبطال أوروبا عادةً فرق النخبة في القارة العجوز، كعلامة فارقة تميّزه عن باقي المسابقات المحلية والقاريّة هناك. عرفٌ سائد في الأوساط الكروية جعل «Champions League» البطولة المحببة بالنسبة إلى المشاهدين حول العالم، كونها تُعرف بأنها «أمجد الكؤوس الأوروبية». ومع ذلك، تبدو النسخة المقبلة مختلفة ببعض الشيء. العديد من «الأندية التقليدية» لن تشارك في المسابقة الأوروبية بعدما فشلت في حجز مقعد لها من بوابة الدوري المحلي، وهو ما أعطى مجالاً لفرق أخرى كي تشارك للمرة الأولى منذ سنوات طويلة.

عادةً ما يشهد الدوري الفرنسي حدثاً جديداً بعدما ضمن نادي لنس المشاركة في المسابقة الأوروبية الأم للمرة الأولى منذ حوالي 20 عاماً. هو إنجاز لافت، خاصة وأن الفريق قد صعد إلى دوري الدرجة الأولى موسم 2020 . 2021.

> سيلعب نيوكاسل يونايتد مباريات دوري الابطال على ملعبه للمرة الاولى منذ 20 سنة

ومنذ بداية الموسم الحالي، ظلّ لنس يتألق، ويقدم نتائج مميزة بمواجهة أبرز الفرق حتى تصدر الترتيب لبعض الفترات، ثم تراجع إلى المركز الثاني. كان الصراع محتدم مع ملاحقيه، تحديداً مارسيليا وموناكو، غير أن الفوز في 9 من آخر 10 مباريات على صعيد الدوري (قبل المرحلة الأخيرة) مقابل خسارة واحدة فقط أمام المتصدر باريس سان جيرمان، أدخل لنس رسمياً إلى دوري الأبطال.

اتصف الفريق بالندية الهجومية وصلابة الدفاع. ورغم تألق الجميع، خطف سيكو فوفانا الأضواء بعدما لعب دوراً بطولياً في خط الوسط، كما كان لأهداف صفقة الصيف المتميزة، لويس أوبندا، تأثيراً كبيراً في حصد النقاط، إثر تسجيله 19 هدفاً وصناعته 3.

### ألمانيا بخير

دربٌ مشابه سار عليه يونيون برلين، الذي ترقّى إلى الدوري الألماني بدرجته الأولى «بوندسليغا» عام 2019 وواصل تألقه حتى حسم نهاية الأسبوع الفائت المشاركة في دوري الأبطال. بدأ فريق المدرب أوزس فيشر بداية قوية عام 2022، وتجنّب الهزيمة خلال أول سبع مباريات في طريقه لتصدر جدول الترتيب بين أيلول وتشرين الثاني الماضيين. استمر التألق حتى بضعة أسابيع قبل انتهاء الموسم، حيث كان يونيون برلين متساوياً في النقاط مع بايرن ميونيخ وبوروسيا دورتموند في سباق ثلاثي على لقب الـ«بوندسليغا». مرّ الفريق بعدها بسلسلة تخبطات وضعته في المركز الرابع، بفارق الأهداف عن الخامس فرايبورغ. فريق العاصمة نجح في الحفاظ على المركز الرابع والتأهل إلى التشامبيونز ليغ، بعد فوزه في المباراة الأخيرة على فيردر بريمن بهدف دون رد، ووصوله إلى 62 نقطة.

ومن الواضح أن المنافسة في ألمانيا باتت ممتعة أكثر، خاصة وأن بايرن ميونيخ حسم البطولة في المباراة الأخيرة بعد فوزه على كولن، وتعادل بروسيا دورتموند مع مايينز.

وفي إنكلترا، خطف نيوكاسل الأضواء إثر بلوغه دوري أبطال أوروبا في الموسم الكامل الأول تحت إدارة الملاك الجدد. الفريق «الأسود والأبيض» سيستضيف على ملعبه سانت جيمس بارك المباريات الخاصة بالبطولة الأوروبية للمرة الأولى منذ 20 عاماً.

ارتقى الفريق الإنكليزي من المركز الحادي عشر في الموسم الماضي إلى تحدي النخبة هذا الموسم، بعدما اعتمدت الإدارة السعودية الجديدة للنادي العديد من الخطوات الناجحة. تمثّل أهمها باستقدام لاعبين يناسبون الفريق بعد إقالة المدرب السابق مايك أشلي وتعيين إيدي هاو مكانه. هذا الأخير فوجئ بالنسق التصاعدي السريع لنيوكاسل، واعترف بأن التأهل إلى دوري أبطال أوروبا «لم يكن شيئاً على رادارنا» في بداية الموسم.

إذاً هي وجوه جديدة في دوري الأبطال، ولكنها بلا شك ستحتاج إلى وقت ليس بالقصير لمنافسة الأندية الكبيرة، وصاحبة الخبرة المميزة في البطولة الأهم.



متابعة

# منتخب الأرجنتين «يبدّل جلده»

استدعيت التشكيلة شبه الكاملة للمنتخب الأرجنتيني الذي فاز بكأس العالم 2022 في قطر، بقيادة الـ«برغوث» ليونيل ميسي، لخوض مباراتين وديتين في آسيا في منتصف حزيران المقبل. وأجريت تعديلات هامشية بسيطة من قبل المدرب ليونيل سكالوني لهذه النافذة الدولية قبل بدء تصفيات أميركا الجنوبية المؤهلة لكأس العالم 2026. وستواجه الأرجنتين أستراليا في 15 حزيران في العاصمة الصينية بكين، وأندونيسيا بعد أربعة أيام في جاكرتا.

وفي الهجوم، سيعوّض جيوفاني سيميوني (نابولي الإيطالي) غياب لاوتارو مارتينيس (إنتر الإيطالي) الذي من المقرر أن يخضع لعلاج من ألم في الكاحل بعد نهائي دوري أبطال أوروبا المقرر في 10 حزيران ضد مانشستر سيتي الإنكليزي.

وستكون هناك دماء جديدة في الهجوم إلى جانب الثلاثي أنخل دي ماريا (يوفنتوس الإيطالي)، ليونيل ميسي (باريس سان جيرمان الفرنسي) وخوليان الفاريس (مانشستر سيتي الإنكليزي)، مع نيكولاس غونزاليس (فيورنتينا الإيطالي) الذي تم استبعاده من كأس العالم في اللحظات الأخيرة بسبب الإصابة، والشاب اليخاندرو غارناتشو (مانشستر يونايتد الإنكليزي).

وفي الدفاع، سيكون ليوناردو باليردي (مارسيليا الفرنسي) الذي غاب عن تشكيلة المنتخب منذ بضع دقائق لعبها في 2019، أمام فرصة أن يلعب مرة ثالثة لـ«ألبيسيليستي»، على غرار فاكوندو ميدينا (لنس الفرنسي).

وهذا اللقاء في بكين ضد منتخب أستراليا الذي تغلّبت عليه الأرجنتين (2-1) في دور الـ16 في مونديال قطر، سيمثّل عودة كبيرة لكرة القدم الدولية في الصين بعد ثلاث سنوات من القيود الصحية الصارمة التي أفرغت الملاعب وأدّت إلى إلغاء مسابقات رياضية عدة.

عاد نيكولاس غونزاليس الى المنتخب بعد غيابه عن كاس العالم للاصابة (من الويب)

## استراحة

### كلمات متقاطعة 4319

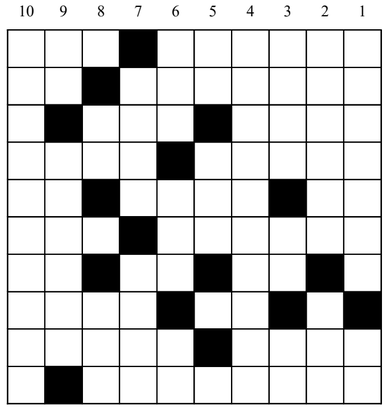

**افقيا**

1- حصول على مال أو منافع من شخص تحت التهديد بفضح بعض أسراره – واقي الرصاص – 2- منطقة في روسيا – إسم موصول – 3- جزيرة هولندية في بحر الشمال – من الحيوانات – 4- التمساح الأميركي – برج فرنسي – 5- أكل – رفيق الشراب – إله مصري – 6- مدينة يابانية – مدينة فرنسية – 7- هاج الدم – طرد – حرف أبجدي إنكليزي – 8- حُب – نهر فرنسي – 9- صوت الماء – لاعبة كرة قدم برازيلية – 10- من أعيادنا الوطنية

**عمودياً**

1- تحرّرَ الوطن من أية سلطة خارجية – شقيق بالعامية – 2- رسام إسباني راحل – من الأشجار – 3- تمد اليد – لعن وشتم – بحر – 4- مدينة في بولونيا – 5- للمساحة – جوابك – 6- غش وزور – جامعة أميركية – للمصاحبة – 7- يتكون منها الأسبوع – مهبط ماء – 8- خاصتي – انتفاخ في الجسم – 9- ثرى – نادرات – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل

### حلول الشبكة السابقة

**افقيا**

1- خواطر – عقيد – 2- ليل – برد – ني – 3- يسال – أسوان – 4- ليسوتو – وفا – 5- ين – يم – سر – 6- وبر – ايجيه – 7- كر – سنّن – جمل – 8- زور – مر – 9- تيفولي – بي – 10- بسمارك – قرن

**عمودياً**

1- خليل روكز – 2- ويسي – بروتس – 3- الأسير – ريم – 4- لون – فا – 5- رب – اندور – 6- راوبين – لك – 7- عدس – مج – مي – 8- و و – يجر – 9- ينافسهم – بر – 10- دينار – لجين

### sudoku 4319

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | | 6 | | 4 | | 3 | | 2 |
| 8 | | | | 3 | 1 | | 5 | |
| | 1 | | | | 2 | | 9 | 4 |
| 1 | | | | | | | | 3 |
| 2 | 3 | | | 9 | | | 4 | 7 |
| | 4 | | | | | | 6 | |
| 4 | | | | | 8 | | | |
| | | | | 2 | 5 | | | 9 |
| | 8 | 2 | | 1 | 9 | | 7 | |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 4318

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | 5 | 6 | 4 | 3 | 1 | 9 | 7 | 2 |
| 9 | 3 | 1 | 8 | 2 | 7 | 6 | 5 | 4 |
| 2 | 7 | 4 | 5 | 9 | 6 | 8 | 1 | 3 |
| 4 | 8 | 9 | 7 | 1 | 2 | 5 | 3 | 6 |
| 7 | 1 | 5 | 6 | 8 | 3 | 2 | 4 | 9 |
| 6 | 2 | 3 | 9 | 5 | 4 | 1 | 8 | 7 |
| 3 | 9 | 2 | 1 | 7 | 5 | 4 | 6 | 8 |
| 5 | 6 | 8 | 3 | 4 | 9 | 7 | 2 | 1 |
| 1 | 4 | 7 | 2 | 6 | 8 | 3 | 9 | 5 |

### مشاهير 4319

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

فيلسوف ألماني (1724-1804). من مؤلفاته «نقد العقل المحض»

1+7+5+8+5+6+11 = دولة عربية ■ 2+3+4+6+7+9 = عاصمة الفيليبين ■ 5+10 = عاصفة بحرية

حل الشبكة الماضية: **فردينان توتل**

إعداد
**نعوم مسعود**

## وفيات

### ذكرى

بمناسبة مرور أسبوع على وفاة المرحوم القاضي الدكتور
**عبد اللطيف مصطفى الحسيني**
تُقبل التعازي يوم الإثنين الواقع فيه 29/5/2023 في منزله الكائن في - فردان - خلف جامع السلام الطابق الرابع - بناية Verdun gate من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً.
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره آل الحسيني

## إعلانات رسمية

**تبليغ**

صادر عن محكمة النبطية المدنية/ عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المُدعى عليه سليمان وهب، آخر مقام معروف له الشرقية، والمجهول محل الإقامة الحُضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومُرفقاتها رقم مدوّر 476/2023 المُقامة عليك من وائل غندور بوكالة المُحامي طعمة مكروس، بمادة فسخ عقد اتفاق والتزام بالتشييد وعليك إتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن مُمثل بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لك وإلا جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المُهلة القانونية من تاريخ النشر.
عن رئيس القلم
شريف نور الدين

**تبليغ**

صادر عن محكمة النبطية المدنية/ عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المُدعى عليه مصطفى عبدالرضى شعيب، آخر مقام معروف له الشرقية، والمجهول محل الإقامة الحُضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومُرفقاتها رقم مدوّر 268/2023 المُقامة عليك من حسين درويش كلوت بوكالة المُحامي علي جابر، بمادة إلزام بالتسجيل وعليك اتخاذ محل إقامة لك ضمن نطاق المحكمة ما لم تكن مُمثل بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لك وإلا جاز إبلاغك الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المُهلة القانونية من تاريخ النشر.
عن رئيس القلم
شريف نور الدين

**اعلان**

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب علي أحمد عقيل وبوكالته عن فاطمة علي كسروان شهادة قيد بدل عن ضائع للعقار رقم 2530 عنقون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

السلة اللبنانية

# فوز ثالث للرياضي: اللقب يقترب من المنارة

استحق الرياضي الفوز امس بعد اداء كبير لجميع لاعبيه (طلال سلمان)

حسين سقور

منذ الساعة الواحدة من ظهر أمس الأحد، بدأت جماهير نادي الرياضي . بيروت تتوافد بأعداد كبيرة إلى قاعة صائب سلام في المنارة، لحضور المباراة الرابعة من سلسلة نهائي بطولة لبنان لكرة السلة.

امتلأت مدرجات الملعب قبل أكثر من ساعة ونصف على انطلاق المباراة، فيما بقي الآلاف في الخارج. جمهور كبير لم يخرج خائباً، بعدما حقق الرياضي فوزه الثالث في السلسلة النهائية بنتيجة (106 . 79)، وليكون على بعد فوز واحد من التتويج باللقب، إذ فاز حتى الآن بثلاث مباريات مقابل مباراة واحدة لدينامو. ويمكن لرجال المدرب أحمد فران أن يرفعوا اللقب الليلة، حيث سيتواجه الناديان الساعة 21:45 بتوقيت بيروت، في ملعب روكلاند أرينا الخاص بنادي دينامو، في المباراة الخامسة من السلسلة النهائية. والأكيد أن الرياضي سيقدم كل شيء، لحسم اللقب، لكي يبدأ التحضير باكراً لفاينال 8 بطولة (WASL) المقرر بين 9 و17 حزيران المقبل في الإمارات، والذي يجمع أفضل ثلاثة أندية في غرب آسيا، وأفضل ثلاثة أندية في الخليج، وبطلي الهند وكازاخستان.

وفي مباراة الأمس قدم الرياضي مباراة أكثر من رائعة دفاعاً وهجوماً. البداية كانت قوية مع تألق ديوب ريث تحت السلّة، في وقت نجح كريم زينون وعلي منصور بالحد من خطورة زاك لوفتون صاحب الـ24 نقطة خلال المباراة. خطة المدرب أحمد فران نجحت للمرة الثانية في السلسلة النهائية، بخاصة بعدما تمكن المخضرم إسماعيل أحمد وديوب ريث من إيقاف لاعب ارتكاز دينامو جو لوال، والذي لم يسجل سوى 10 نقاط، مقابل 14 لمارك خوري و13 لكريم عز الدين. من ناحية الرياضي كان كيفين مورفي أفضل مسجل مع 24 نقطة، مع 17 نقطة لديوب ريث، و16 لوائل عرقجي، فيما كان نصيب كريم زينون 12 نقطة، إضافة إلى 8 نقاط لكل من إسماعيل أحمد وعلي منصور وبلال طبارة وهايك غيوكوجيان و5 لأمير سعود.

يدرك لاعبو الرياضي جيداً أن العامل الذهني هو الأهم اليوم، فإذا ما أرادوا رفع كأس البطولة خارج أرضهم، عليهم التركيز على الدفاع وإبقاء دينامو تحت حاجز الـ70 نقطة. ومن جهتهم سيلعب رجال المدرب جاد الحاج مباراة «حياة أو موت» من أجل إطالة أمد السلسلة، ومحاولة العودة من بعيد، رغم صعوبة المهمة، نظراً للأسماء الكبيرة التي يمتلكها الرياضي، ودكة بدلائه التي تعتبر على الورق أفضل بكثير من دكة بدلاء دينامو.

سينما

# «تينا»... الهدية الأخيرة لعشّاق «ملكة الروك»

شفيق طبارة

قد تبدو سيرة تينا تيرنر (1939 -2023) الحقيقية، نابعة من تخيلات أحد الكتّاب في هوليوود: فتاة تدعى آنا ماي بولوك من بلدة ريفية في ولاية تينيسي الأميركية، والدها كان مشرفاً على المزارعين، عملت مع أسرتها في سنّ باكرة في حصاد القطن. غنّت الغوسبل في جوقة الكنيسة منذ صغرها، وفي السابعة عشرة من عمرها، اكتشفها أيك تيرنر، موسيقيّ تدرّب على يد عظماء البلوز، وشكّلت معه فرقة أيك وتينا تيرنر. بعد زواج في المكسيك، ومرحلة حبّ وعمل، جاءت الأوقات

> تروي تينا تيرنر قصتها في مقابلة أخيرة معها تضمّنها الوثائقي

السادية ودوّامة التلاعب والإخضاع: غسل دماغ، سوء معاملة، ضرب وعنف، مخدرات والكثير من الذنب والخوف ومحاولات الانتحار... حتى تمكنت أخيراً من مواجهته والهرب ثم الطلاق.

طلاقها تركها مع كثير من الديون، غنّت في كل الأمكنة الصغيرة في لاس فيغاس، ولكنها كانت تعلم أنّ مصيرها كان العظمة والمجد والخلود. حقّقت حلم طفولتها، فأصبحت «ملكة الروك أند الرول»، وتمكّنت من ملء ملاعب كبيرة بمفردها. نجاحها مبهر، والجانب القاسي من حياتها مظلم. كافحت تيرنر ووصلت، وتحدّثت علناً عن تجربتها ومنحت صوتاً للعديد من النساء في عصرها. قصتها ألهمت هوليوود، وقُدمت في كثير من الأفلام أشهرها «ما علاقة الحب بذلك» (What's Love Got to Do With It» - 1993) ــ إخراج براين غيبسون وبطولة أنجيلا باسيت بدور تينا). لاقى الفيلم نجاحاً كبيراً، وترشحت باسيت لجائزة أوسكار كأفضل ممثلة، وحصدت الجائزة في احتفال الغولدن غلوب. أحبّت تيرنر الفيلم، وبعد سنوات طويلة وأفلام ووثائقيات كثيرة عنها، قالت: «لا تقلّدوني أبداً. بدلاً من ذلك، فتشوا في أعماق روحكم، واعثروا على تينا التي في داخلكم، وأظهروها للعالم».

عام 2021، عُرض فيلم «تينا» للمخرجين دانيال ليندساي وتي. جاي. مارتن، في «مهرجان برلين السينمائي». «تينا» المتوافر على نتفليكس، هو تكريم صادق وشامل لأيقونة عاشت أكثر من حياة واحدة. قد تكون رحلة الوثائقي مألوفةً للذين مرّوا بإعصار تينا في مرحلة ما في حياتها (جيل المراهقين في منتصف الثمانينيات)، ولكنه بالتأكيد سيجعل كثيرين يكتشفون جزءاً كبيراً من حياتها وفنّها. وعلى الرغم من أن الوثائقي لا يقدم الكثير من المعلومات غير المعروفة، ولكن ما يميّزه هو المادة الأرشيفية الكبيرة والرائعة من الستينيات والسبعينيات التي تتيح لنا رؤية الملكة أثناء عملها مع أيك وفرقته، وبعد طلاقها وعملها بمفردها. تمكّنت من ذلك بسبب موهبة مدير أعمالها روجر ديفيز الذي ظهر في الفيلم مع الصحافي المتخصص في الروك كورت لودر، وأوبرا وينفري، وباسيت والموسيقيين والراقصين الذين رافقوها. أفضل ما يقدمه «تينا» هو القدرة على رؤية المغنية وراء الكواليس، وهي تعمل بكل روعة وحسية بحضورها المذهل وصوتها الآمر. أكثر اللحظات إثارة للصدمة في الفيلم هي التسجيلات الصوتية الأصلية للتقرير الذي قدّمته مجلة «بيبول» عام 1981 حيث روت الأسطورة للمرة الأولى وبتفصيل كبير، مسلسل الإساءات الطويلة التي عانت منها من زوجها الأول.

تينا تيرنر هي نفسها التي تروي قصتها في مقابلة أخيرة معها في الوثائقي. كانت وقتها تبلغ الحادية والثمانين من عمرها. في الفيلم تظل تيرنر حاضرة بكل سحرها لإعطاء الفيلم كل الطاقة التي يحتاجها. تتحدث في الوثائقي عن كل شيء بدون خجل أو حرج، فهي فخورة بما قدمته وتعرف مكانتها الفنية جيداً، وكيف وقعت في الحب مرة أخرى وتزوجت من حبّ حياتها الممثل والمنتج السويسري أروين باخ. والتفصيل الأكثر إثارة للاهتمام هو في نهاية الفيلم تقريباً، عندما تجلس تيرنر في قصرها في سويسرا، أنيقة ببدلة سوداء وتشرح سبب سماحها لصانعي الفيلم الوثائقي بسؤالها عن فترة حياتها المظلمة مرة أخرى. شرحت أنّ هذه هي الهدية الأخيرة للجماهير. في الوثائقي، يتضح كثيراً مدى صعوبة تحرّر تيرنر من الماضي المؤلم الذي واجهته مراراً وتكراراً في وسائل الإعلام لعقود. تتحدّث كيف تمكّنت من تحويل قصة عنف وعلاقة سامة مع «شخص مريض»، كما وصفته بنفسها، إلى قصة أخرى عن التحرر. في «تينا»، رأينا الملكة للمرة الأخيرة، تتحدث معنا وتكشف لنا الكثير وتقول «هذا الفيلم الوثائقي هو الخاتمة»، وكان كذلك.

Tina على نتفليكس

تينا تيرنر في فيلم «تينا» (2021) للمخرجين دانيال ليندساي وتي. جاي. مارتن



مهرجان كان

# جوستين تريبه تفوز بالسعفة وتهاجم السلطة الفرنسية

فازت الفرنسية جوستين تريبه مساء السبت بجائزة السعفة الذهبية عن فيلمها «تشريح سقطة» (Anatomie d'une chute)، لتصبح ثالث مخرجة تحصل على هذه المكافأة الأرفع في تاريخ «مهرجان كان السينمائي». وبهذا الفوز، تخلف جوستين تريبه البالغة 44 عاماً، المخرجة النيوزيلندية جين كامبيون («البيانو» عام 1993)، والفرنسية جوليا دوكورنو («تيتان» عام 2021)، لتؤكد الحركة البطيئة نحو المساواة بين الجنسين في قطاع السينما الذي هيمن عليه الرجال تقليدياً.

ولدى تسلّمها الجائزة من يدي الممثلة الأميركية جين فوندا، اختارت السينمائية الفرنسية توجيه رسالة سياسية من منبر المهرجان، منددّة بشدة بـ«التنكّر الصادم» من الحكومة الفرنسية للتحركات الاحتجاجية المناهضة لإصلاح قانون التقاعد في البلاد. وقالت تريبه: «هذا النمط من السلطة المهيمنة والمتفلّتة بشكل متزايد، ينتشر في مجالات عدة»، مضيفةً أنّ السلطة سعت إلى «تحطيم الاستثناء الثقافي» الفرنسي. وحصدت تريبه هذه المكافأة السينمائية الرفيعة بعد أربعة أفلام في مسيرتها، بينها «سيبيل» الذي اختير للمنافسة سابقاً في «مهرجان كان». واختارت اللجنة التي ترأسها السويدي روبن أوستلوند وضمت بين أعضائها الفرنسية جوليا دوكورنو، فيلماً يروي قصة محاكمة أرملة (ساندرا هولر) متهمة بقتل زوجها. يسلّط العمل الضوء على ديناميات العلاقة وتشعباتها بين فنانين متزوجين ميسورين، والأحكام الاجتماعية المسبقة التي تصطدم بها النساء المستقلات.

كذلك، وجهت اللجنة رسالة معاصرة عن «تفاهة الشر»، من خلال منح جائزتها الكبرى إلى البريطاني جوناثان غلايزر عن فيلمه «ذي زون أوف إنترست» الذي يدور حول الحياة اليومية لقائد عسكري في معسكر الاعتقال النازي أوشفيتز. ومُنحت جائزة أفضل إخراج لتران أنه هونغ عن فيلمه «لا باسيون دو دودان بوفان» المتمحور حول فن الطهي الفرنسي مع بونوا ماجيميل، فيما فاز فيلم «فالن ليفز» للفنلندي آكي كوريسماكي بجائزة لجنة التحكيم.

ومُنحت جائزتا أفضل أداء تمثيلي للياباني كوجي ياكوشو عن دوره في فيلم «برفكت دايز» لفيم فيندرز، وللتركية ميرفه ديزدار عن دورها في فيلم «عن الأعشاب اليابسة» (Kuru Otlar Ustune) لمواطنها نوري بيلجه جيلان.

وقبل تسليم جائزة أفضل سيناريو ليوجي ساكاموتو عن فيلم «مونستر» للمخرج كوري إيدا، وجّه الممثل الأميركي جون س. ريلي على المسرح تحية «لجميع الذين يكتبون ويصنعون أفلاماً عظيمة»، في خضم الإضراب المستمر لكتّاب السيناريو في هوليوود.

> حضور قوي للسينما الافريقية وعودة اساطير هوليوودية

وأبعد من الجوائز، فإنّ حفلة اختتام المهرجان التي قدّمتها كيارا ماسترويانّي طوت صفحة النسخة السادسة والسبعين من الحدث التي ترأستها للمرة الأولى إيريس كنوبلوك، التي أمضت معظم مسيرتها المهنية في أستوديوهات «وارنر».

وقد طُبعت هذه الدورة خصوصاً بالجدل الذي رافق عودة جوني ديب إلى صدارة المشهد السينمائي من بوابة المهرجان، بعد المحاكمة الصاخبة التي تواجه فيها مع طليقته أمبير هيرد بسبب اتهامات متبادلة بالعنف الأسري، فضلاً عن الحضور القوي للسينما الأفريقية، وعودة أساطير هوليوودية إلى الكروازيت.

وتميّزت هذه الدورة أيضاً بحضور كوكبة من نجوم هوليود إلى الريفييرا الفرنسية للمشاركة في المهرجان: مارتن سكورسيزي الذي قدّم مع النجمين ليوناردو دي كابريو وروبرت دي نيرو أحدث أفلامه، «كيلرز أوف ذي فلاور مون»، وهاريسون فورد الثمانيني الذي صعد درج المهرجان في مناسبة عرض أحدث أفلام «إنديانا جونز»، حيث ودّع شخصية عالم الآثار الشهير، وأيضاً الممثلة جين فوندا والمخرج كوينتن تارانتينو اللذان تحدث كل منهما عن السينما ومسيرته الشخصية.

# صوت هادر... وكتلة لهيب على الخشبة

نزار نصر

خلال حفلة في ساو دوني في فرنسا عام 2000 (برتران غي ـ أ ف ب)

طوت تينا تيرنر إحدى الصفحات الأخيرة من حقبة لن تعود، ورحلت الأربعاء الماضي عن عمر ناهز 83 عاماً بعد معاناة طويلة مع المرض، تاركةً إرثاً هائلاً لا يشمل أرشيفها الموسيقي الضخم فحسب، بل كذلك الشعلة التي سلّمتها إلى فنّانين آخرين معروفين شكّلت مصدر إلهام لهم، يراوحون بين الجيلَين القديم مثل بوني تايلور، وتريسي تشابمان، وميك جاغر، وجانيت جاكسون وجون جيت، والجديد مثل جنيفر لوبيز، وريانا، وبيونسيه، وسيارا، وماري جي بلايج، وليدي غاغا وفيرجي... كلّ هؤلاء تأثّروا بـ«ملكة الروك آند رول» فاستوحوا من طرقها المفعمة بالطاقة في تقديم عروضهم، كما تأثّر بها جمهورها الذي رأها أيقونة نسويةً ورمزاً للتغلّب على تحدّيات الحياة التي خاضت معها تجارب مريرة، جزء منها كان يتعلّق بلون بشرتها والجزء الآخر بحياتها الشخصية وطفولتها.

اسمها الأصلي آنا ماي بولوك، وُلدت عام 1939 في ولاية تينيسي الأميركية لوالدَين سويسريَّين من أصول أفريقية، ما لبثا أن هجراها وشقيقتَيها كلّ إلى مكان، فانتقلت للمكوث مع جدّتها وهي في عمر 11 سنة فقط. وكانت تيرنر اعترفت في سنوات لاحقة بتشاجر والدَيها كثيراً، وبعدم حبّهما لها وعدم رغبتهما بها. كانت تيرنر في سنوات طفولتها تغنّي مع جوقة الكنيسة، ثمّ عملت في سنوات مراهقتها كعاملة منزلية، وفي هذه الفترة تلقّت خبر موت شقيقتها في حادث سير مع اثنَين من أقربائهما. وبعد ذلك توفيت جدّتها وهي في عمر 16 سنة، فانتقلت للعيش مع والدتها في سانت لويس في ولاية ميزوري.

أكملت تعليمها الثانوي ثمّ عملت كمساعدة ممرّضة على أمل دخولها مهنة التمريض. كانت في تلك الفترة تزور مع شقيقتها النوادي الليلية في سانت لويس وإيست سانت لويس. هناك شاهدت آيك تيرنر مع فرقته للمرة الأولى، فافتُتنت به وبموسيقاه. رؤى لاحقاً أنّها طلبت منه الغناء معه على المسرح رغم قلّة النساء اللواتي كنّ يغنّين إلى جانبه، فوعدها بالاتّصال بها لكنّه لم يفعل. ذات ليلة من عام 1957، أمسكت بالميكروفون خلال الاستراحة وغنّت إحدى أغنيات بي. بي. كينغ. وعندما أعجب آيك بصوتها وطلب منها المزيد، فاستمرّت في الغناء حتى نهاية الأمسية وانضمّت إلى فرقة آيك الذي أخذ على عاتقه تعليمها طرق التحكم بالصوت والأداء المسرحي. اعتمدت اسم «ليتل آن» وسجّلت أولى أغنياتها «بوكس توب» مع كارلسون أوليفر عام 1958.

بعدما أُعجب رئيس أحد الاستديوهات التي سجّلت فيها بصوتها الإكزوتيكي، شبّهها بـ«شينا ملكة الغاب»، وقرّر أن يشهرها تحت اسم «تينا». بعد إنجابها لولدها الأوّل وانتقالها للمكوث مع آيك تيرنر وولدَيه من امرأة أخرى، طلب منها اعتماد اسم «تينا تيرنر» وهكذا كان. عام 1960، أصدرا معاً أغنيتهما الأولى A Fool in Love التي سرعان ما حقّقت نجاحاً كبيراً. في العام التالي، حقّقا نجاحاً آخر مع It's Gonna Work Out Fine التي حقّقت لهما أوّل ترشيح لجائزة «غرامي». ورغم النجاح والشهرة، إلّا أنّ آيك أساء معاملة تينا، فعرّضها للعنف الجسدي والإذلال وتعاطي المخدّرات. كانت هذه إحدى أكثر المراحل ظلاماً في حياة تينا، ولم يكن سهلاً عليها الخروج منها نظراً إلى شعورها بالمسؤولية تجاه موسيقاهما. تزوّجت من آيك عام 1962 في تيخوانا في المكسيك. لكنّ المعاملة السيّئة لم تتوقّف. حاولت هجره مرّات عدّة، ووصل بها الأمر إلى محاولة انتحار عام 1968.

استمرّ الوضع على ما هو عليه حتى عام 1976 عندما تمكّنت من الفرار طالبةً المساعدة من صديقتها الممثّلة آن مارغريت، وتطلّقت أخيراً من آيك.

بعد انفصالها عن آيك، كافحت لتأسيس نفسها كفنّانة منفردة. قدّمت عروضاً هامشية حتى عودتها القويّة في الثمانينيات. فترة حقّقت لها الجزء الأكبر من شهرتها ونصّبتها أيقونةً، وأصدرت فيها تحفاً لا نزال نسمعها جيلاً بعد جيل. هكذا، بدعم من صديقها الفنّان الراحل ديفيد بوي، شرعت في تسجيل ألبومها الأهمّ Private Dancer عام 1982. شكّل الألبوم نقطة تحوّل في مسيرة تيرنر، فحقّقت الأغنية الرئيسية What's Love Got to Do With It فيه نجاحاً فورياً وأمضت ثلاثة أسابيع في أعلى المخطّطات، بالإضافة إلى نجاح We Don't Need Another Hero والأغنية التي تحمل اسم الألبوم. بذلك، قدّمت تينا صوتها الهادر وأسلوبها الناري إلى جيل جديد، وحصلت على ثلاث جوائز «غرامي». طوال العقد التالي، واصلت إصدار الأغاني الفردية، ومثّلت في بعض الأفلام، وكتبت مذكّراتها «أنا، تينا» التي حقّقت مبيعات هائلة، بالشراكة مع كاتب «رولينغ ستون» آنذاك كورت لودر.

عام 1989 أصدرت ألبوم Foreign Affair الذي تضمّن أغنيات شهيرة مثل The Best و Look Me in the Heart و I Don't Wanna Lose You والأغنية التي تحمل اسم الألبوم. شكّل الألبوم علامةً فارقة في مسيرة تيرنر، فحقّقت أغنيتا «سايبيل ستون» لأفضل الفنّانين على الإطلاق والمركز السابع عشر في قائمة أفضل المغنّين. لدى تيرنر نجومها الخاصة في ممرّ هوليوود للمشاهير وفي ممشى سانت لويس للمشاهير، وأُدخلت في الصالة الفخرية للروك آند رول مرّتَين، مع إيك تيرنر وفردياً.

تخلّت تيرنر عن جنسيّتها الأميركية في العقد الماضي بعد حصولها على الجنسيّة السويسرية، وانتقلت للعيش هناك مع زوجها إروين باخ الذي يصغرها بسنوات. عانت من المرض لفترة طويلة من آخر سنوات حياتها، وصلت حدّ تفكيرها في الموت الرحيم بسبب مشكلة كلوية قبل تمكّنها من الخضوع لعملية زرع بعد تبرّع عضويّ من زوجها. شُخّصت بالسرطان عام 2016، ما أدّى إلى وفاتها الأسبوع الماضي.

تأثير تينا تيرنر على صناعة الموسيقى لا يقاس. صوتها القويّ وحضورها اللافت على المسرح وأسلوبها الفريد ألهم عدداً لا يحصى من الفنّانين. كانت قصّتها في التغلّب على المحن وتحقيق النجاح بمثابة منارة للناجيات من العنف المنزلي ولاقت صدى لدى أجيال من النساء، ما ساعد على زيادة الوعي حيال هذه القضية. اتّبعت تيرنر التعاليم البوذية التي وجدت فيها عزاء وراحة.

بعد خبر وفاتها، قال روجر ديفيز الذي أدار أعمالها لفترة طويلة: «منذ التقيتها للمرّة الأولى عام 1980 وهي تؤمن بنفسها عندما لم يؤمن بها سوى قلّة في ذلك الوقت». وأضاف «كانت قوّة طبيعية فريدة بفضل نشاطها وطاقتها المذهلتَين وموهبتها المميّزة». هكذا إذاً، سلّمت تيرنر شعلتها وانطفأت. لكنّنا سنستذكرها دائماً، ونقول لها كما في كلمات أغنيتها الشهيرة «أنت ببساطة الأفضل».

جوستين تريبه خلال ختام المهرجان يوم السبت (لوالك فونانس ـ أ ف ب)

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 29 أيار 2023 العدد 4924

أمسية

# تميم البرغوثي... جلجامش المعاصر ينتظركم في «المدينة»

برعاية وزارة الثقافة اللبنانية، يقدّم الشاعر الفلسطيني تميم البرغوثي أمسية اليوم في «مسرح المدينة» بعنوان «جلجامش: الملحمة كاملة». منذ كتابتها على الألواح الطينية في عهد أسرة أور الثالثة حوالي عام 2100 قبل الميلاد، ومروراً بنسخها المتعددة باللغة الأكدية التي اكتُشفت عام 1853 على يد أوستن هنري ليارد، فرضت ملحمة جلجامش نفسها درّة للأدب البابلي وحضارة وادي الرافدين. غدت الملحمة المترجمة إلى اللغات الحية كافّة، جزءاً لا يتجزّأ من الأدب العالمي والتراث الإنساني. تعدّدت الدراسات العلمية التي تناولتها بالنقد والتحليل، والصياغات الأدبية والفنية التي استلهمتها، ومنها الصياغة الجديدة التي يقوم بها الشاعر تميم البرغوثي في محاولة لكتابة نصّ ملحمي عربي فوق النص الأصيل، ومحاولة لصياغة أول ملحمة شعرية في تاريخ العربية، تختلف عن الترجمات التي أنجزها علماء الآثار الكبار أمثال طه باقر وغيره، وتحاول أن تُضيف لبنة جديدة على التراث الملحمي الشعري العربي الفقير اللهم إلا من بعض السير الشعبية، لأسباب عديدة أبرزها صعوبة تكييف البنية الإيقاعية وأحادية القافية لنصوص كبيرة مثل الشاهنامه والمهابهاراتا والأوديسة وغيرها، إضافة إلى قلة استلهام الشعراء للجهاز الأسطوري العربي وقلّة الدراسات الجدّية حوله وفيه. في استلهامه للنص السومري، يوضح البرغوثي أن «هذا النص، الذي يُقرأ في ساعتين ونصف الساعة على المسرح، ليس ترجمة حرفية، بل هو إعادة كتابة. فإن يكن قد حافظ على الحوادث كما هي، فإن بناء الشخصيات، والصورة الشعرية واللغة والإيقاعات، بل والمعنى الفكري والأثر العاطفي للنص، كله حديث. وإن كانت الألواح الاثنا عشر المكتشفة في نينوى، تُنسب إلى الكاهن البابلي سين القي أونيني الذي عاش قبل أكثر من ثلاثة آلاف سنة وبضع مئات من السنين، ووقّعها باسمه لأنه جمعها ونظمها، رغم أنّ القصة ذاتها لم تكن من تأليفه، فإنه من الطبيعي أن يُنسب هذا النص لشاعره، فما له فيه أكثر مما لسين القي أونيني في النص الأكدي».

بعدما أضاع جلجامش نبتة الخلود، اقتنع أنّ الذكرى الوحيدة المؤبدة المتاحة للبشر على الأرض هي تخليد الذكر بالعمل الذي ينفع الناس ويمكث في الأرض، وهو ما ينتظره جمهور عشاق تميم البرغوثي ومتابعوه منه تماماً، قصيدة جديدة قلباً وقالباً تشبه عشبة الخلود.

**«جلجامش: الملحمة كاملة»: 19:30 مساء اليوم ــ «مسرح المدينة»**

## على بالي

**أسعد أبو خليل**

شاهدتُ مقابلة شبلي ملّاط مع سامي كليب. تتعجب من الحدّ الذي يستريح فيه البعض في لبنان للحديث باللغة العربية بغير ما يقولون بلغات أجنبية. فهو يظهر على الشاشة اللبنانيّة ويزعم أنّه يؤيد مشروع إنشاء دولة واحدة ثنائية القومية على أرض فلسطين، أو كما قال «أرض فلسطين أو إسرائيل» (أي أنّ الاصطلاحَين يجوزان بالتساوي). لكن هذا الزعم للملّاط لا يستقيم. الحقائق ثابتة. كان قد نشر في الصحافة الغربية مشروع سلام أعدّه مع واحد من أعتى صهاينة أميركا، أي المحامي ألان ديرشوفيتز الذي يُعرف عنه استماتته في محاولته لتحقيق طرد الأساتذة المؤيدين لفلسطين من الجامعات الأميركية. مشروع سلام ديرشوفيتز ـ الملاط أدنى بكثير من المشروع العربي للسلام، بل هو أدنى من مواقف كل الدول العربية بما فيها دولة الإمارات المتحالفة مع إسرائيل. شبلي الملّاط يقول في مشروع السلام إنّه يحقّ لإسرائيل اقتطاع ما تريد من الضفة والقطاع (مقابل تبادل)، أي إنّه مع دولة فلسطينية على مساحة أقل من الضفّة والقطاع. كما أنه قد يكون العربي الأوّل الذي يعترف بدولة إسرائيل «كدولة لليهود». وهذا المطلب بات أساسياً عند عتاة الصهاينة. أي يقول إنه يحق لدولة إسرائيل أن تمارس التطهير العرقي، وذلك لتحقيق المستوى الديموغرافي الذي يتيح لها الحفاظ على الغالبية اليهودية، للحفاظ على دولة لليهود. هذا ما يجرّ إليه، منطقيّاً، الاعتراف بإسرائيل كدولة لليهود. أما التذكير في البرنامج بالدعوى ضد شارون، وهي تعود إلى زمن غابر (والناس في بلادنا في لبنان يتغيرون من نصرة جورج حبش قبل 30 عاماً إلى نصرة سمير جعجع في اليوم الحالي)، فهي خارج السياق. الماضي غير ذي بال والحاضر هو الأساس في سير الناس. ولا نستطيع أن نقبل بزعم لشخص ما إذا لم يكن منسجماً مع كلام له بلغة أجنبيّة. طبعاً، محاولة الملاط تغيير موقفه جذريّاً، وتناسيه لمشروع سلام مشترك مع ديرشوفيتز جاء في سياق ترشيح جنبلاط للملّاط، والذي دغدغ مشاعره وطموحاته. يحقّ للملّاط أن يترشح للرئاسة ويحقّ لنا أن نسأله عن مشروعه للسلام.

## المفكرة

### أوكرانيا ـ روسيا: أيّ حرب؟

■ تنظّم «الحركة الثقافية - أنطلياس»، في الأوّل من حزيران (يونيو) المقبل لقاءً حول «الحرب الأوكرانية ـ الروسية: حرب عالمية ثالثة أم حرب باردة ثانية؟»، بمشاركة الدكتورة دعد بو ملهب عطاالله. النشاط الذي يحتضنه مقرّ الحركة في دير مار الياس، يقدّمه ويديره المؤرّخ عصام خليفة، وينقل مباشرةً عبر صفحة الحركة الرسمية على فايسبوك.

**لقاء «الحرب الأوكرانية ـ الروسية: حرب عالمية ثالثة أم حرب باردة ثانية؟»: الخميس 1 حزيران 2023 ـ الساعة السادسة مساءً. «الحركة الثقافية ـ أنطلياس» (دار مار الياس). للاستعلام: 04/404510 أو** mca@mcaleb.org

### فؤاد يمّين يتقمّص نسيم سليمانبور

■ «أرنب أبيض أرنب أحمر»، مسرحية شهيرة للكاتب الإيراني نسيم سليمانبور، يقدّمها الفنان اللبناني فؤاد يمّين (الصورة) للمرة الأولى في لبنان على «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت) في السادس من حزيران (يونيو) المقبل، باللهجة اللبنانية مع ترجمة إلى الإنكليزيّة، ضمن فعاليات الدورة الـ 15 من «مهرجان ربيع بيروت». حُرم سليمانبور من جواز سفره لأنه لم يكمل التجنيد الإجباري، فقرّر كتابة نص لإرساله إلى جميع أنحاء العالم بدلاً عنه. في هذا العرض، يشارك الجمهور الممثل في رحلة اكتشاف النص، حيث يتأرجح ما بين النظرة الشخصيّة والعميقة، ويكسر حدود الحريّة ويغنيها باستكشاف الأمكنة والعوالم التي قد يأخذنا إليها المسرح مع أو من دون جواز سفر. الحكاية تأتي على لسان الكاتب وتتخلّلها شخصيات حيوانية وهميّة تبرز وجهة نظره في علاقة السلطة بالمجتمع في إطار كوميدي.

**مسرحية «أرنب أبيض أرنب أحمر»: الثلاثاء 6 حزيران 2023 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). الدخول مجاني.**

### مجد كردية: الطريق بأصحابه

■ بين 6 و16 حزيران (يونيو) المقبل، يحتضن مبنى جريدة «السفير» (الحمرا) معرضاً استعادياً للتشكيلي السوري مجد كردية (الصورة) بعنوان «الطريق بأصحابه»، بالتعاون مع غاليري «فن ـ Fann À Porter» للفن المعاصر ومنصّة «ذات» متعدّدة التخصّصات. يشكّل الحدث إطلالة أولى لكردية في بيروت، مقدّماً تجربته الفنية خلال الأعوام التسعة الماضية. في المعرض المرتقب، عودة إلى مجموعات طفولية «بتقنيات أدبية وروائية» أنجزها مجد كفنان ملتزم بتقديم نظرته ومفهومه للتجربة الإنسانية، وهي: «الأرض لازمها كوري»، «سرقة الأحزان»، «استسلم للمحبة»، «تمسّك بالوردة»، «نستمر في رفع راية الشمس»، «سلام بطيخي» «الجرح واحد الابتسامة واحدة» و«جناح الحلم».

**افتتاح «الطريق بأصحابه»: الثلاثاء 6 حزيران 2023 ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مبنى جريدة «السفير» (شارع منيمنة ـ نزلة السارولا ـ الحمرا/ بيروت).**

### في ظلّ منذر حوراني

■ تكريماً للمايسترو الراحل منذر حوراني (الصورة)، تنظّم رئيسة مركز Selectum des Arts et des Sci-ences الثقافي، ديدي حوراني، في 8 حزيران (يونيو) المقبل، أمسية لـ «فرقة موزيك ديل تيمبو» المؤلّفة من: السوبرانو نادين نصار ونور يغيايان، والميزو سوبرانو إليان سعادة، والتينور إيليا فرنسيس، والباريتون مكسيم شامي. السهرة التي تحمل اسم In The Shadow of Beauty (في ظل الجمال)، تُقام في «متحف سرسق» (الأشرفية) الذي أعاد فتح أبوابه الأسبوع الماضي بعد استكمال عملية إعادة ترميمه إثر انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020.

**حفلة In The Shadow of Beauty: الخميس 8 حزيران 2023 ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «متحف سرسق» (الأشرفية ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 09/644987 أو 76/847675**

### جان ناصيف: سيرة عسكرية ووطنية

■ وقّع العميد الركن جان ناصيف كتابه «سيرة عسكريّة وعِبَر وطنيّة » (الرئيس فؤاد شهاب – المكتب الثاني – اللجنة الأمنية الرباعية) خلال احتفال تخلله نقاش حول الكتاب، أقيم في «كليّة فؤاد شهاب للقيادة والأركان ». وبحضور فعاليات رسمية وسياسية، أدار حلقة الحوار العميد الركن المتقاعد سامي ريحانا وشارك فيها النائب والوزير السابق أيوب حميّد، والمحامي الدكتور هيام ملّاط.

في كلمته عن الكتاب، نوّه ملّاط بأن العميد ناصيف «شاهد الكثير وشارك بالكثير، والأهم أنه عرف الكثير من موقعه العسكري الذي فهمه ومارسه على صورة قائده الأمثل الرئيس فؤاد شهاب، الذي كان من أقرب المقربين اليه، وربطته به عاطفة بنويّة. إذ على صورته في الإستقامة والشفافيّة، أطلعنا عن الأحداث المتتالية منذ نهاية أحداث 1958 وحتى الأمس القريب، بطريقة واضحة، موضوعيّة ومليئة بالدروس». وختاماً، أكّد العميد ناصيف أن لبنان المستقبل لن يكون «إلّا بالعودة الى دولة المؤسسات، والى نزاهة المسؤولين، والى العيش الواحد بين جميع أبنائه، وعدم الإرتهان الى الخارج ».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 29 ايار 2023 العدد 237
Lundi 29 Mai 2023 no237

الأخبار

# رأس المال

| تقديرات نفقات صندوق الضمان الاجتماعي (مليار ليرة) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | نفقات الرعاية الصحية | نفقات الجنازات | المطلوبات المتراكمة | النفقات الإدارية | إجمالي النفقات |
| 2019 | 820 | 6 | - | 270 | 1095 |
| 2020 | 551 | 5 | - | 260 | 815 |
| 2021 | 521 | - | - | 147 | 668 |
| 2022 | 10970 | 12 | 690 | 1098 | 12770 |
| 2023 | 20916 | 18 | 326 | 2093 | 23353 |
| 2024 | 21478 | 18 | 192 | 2150 | 23838 |
| 2025 | 21951 | 18 | 140 | 2197 | 24307 |
| 2026 | 22285 | 19 | 107 | 2230 | 24641 |

| تقديرات تطوّر الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي (مليار ليرة) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السنة | مساهمة الأعضاء | | | مساهمة الدولة |
| | سيناريو واقعي | سيناريو تشاؤمي | سيناريو تفاؤلي | |
| 2019 | 860 | 860 | 860 | - |
| 2020 | 898 | 898 | 898 | 90 |
| 2021 | 983 | 983 | 983 | 300 |
| 2022 | 1714 | 1714 | 1714 | 3140 |
| 2023 | 2630 | 2459 | 6167 | 5420 |
| 2024 | 3287 | 2939 | 7666 | 5484 |
| 2025 | 3957 | 3364 | 9168 | 5573 |
| 2026 | 4632 | 3849 | 10695 | 5637 |

| تقديرات العجز في تمويل صندوق الضمان الاجتماعي (مليار ليرة) | | | |
|---|---|---|---|
| السنة | سيناريو واقعي | سيناريو تشاؤمي | سيناريو تفاؤلي |
| 2019 | -235 | -235 | -235 |
| 2020 | 173 | 173 | 173 |
| 2021 | 615 | 615 | 615 |
| 2022 | -7916 | -7916 | -7916 |
| 2023 | -15303 | -15474 | -11767 |
| 2024 | -15066 | -15415 | -10688 |
| 2025 | -14777 | -15370 | -9567 |
| 2026 | -14372 | -15155 | -8308 |

المصدر: منظمة العمل الدولية

في العدد

02
ماهر سلامة
**18 مليار دولار الناتج عام 2023**

04
اسامة أ. نصر
**المنتجات المالية المركّبة**

06
علي شمص
**أربعة عقود من مكافحة الفقر**

07
محمد شعباني
**سرديات الغرب وأجندة واشنطن**

08
محمد وهبة
**الياس سابا: جرأة الوقوف ضدّ الارتهان المالي**

# الضمان مفلس حتى إشعار آخر

من دون إجراءات جذرية، لا يبدو أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سينتقل من حالة الإفلاس التي يقع فيها الآن إلى حالة إعادة الإطلاق. ففي سنوات الأزمة خسرت المؤسّسة التي تضم أكثر من ربع اللبنانيين، قدرتها على تأمين التغطية الصحية للمشتركين، سواء استشفاء أو فواتير طبابة. فقد أصبحت مساهمتها في هذه التغطية للمضمونين لا تتعدّى الـ10% بعد رفع الدعم الكلّي عن الخدمات الصحيّة، التي أصبحت تُسعَّر وتُدفع بالدولار النقدي بأكثر من 70%. ففي حال أراد الضمان إعادة مستوى الخدمات التي يقدّمها إلى ما كان عليه قبل الأزمة فسيصبح عجزه كبيراً، وهو ما سيحتاج إلى رفع حجم الإيرادات الآتية من اشتراكات العمّال المضمونين، بالإضافة إلى زيادة مساهمة الدولة.

في سنوات الأزمة، ارتفعت أسعار الخدمات الصحيّة بشكل سريع ينسجم مع ارتفاع سعر صرف الدولار. وتُقدّر منظمة العمل الدولية أن ما بين 50% و70% من كلفة الخدمات الصحيّة أصبح بالدولار. وفي المقابل سجّلت الأجور ارتفاعاً أبطأ بكثير من الارتفاع في الكلفة الصحيّة، إذ إن بنية التغطية في الضمان قائمة على تسديد أصحاب العمل والعمال اشتراكات تُحتسب على أساس نسبة من الأجور. وبسبب الفروقات الكبيرة بين تصحيح الأجور وتصحيح الأسعار فإن بنية التقديمات في الضمان قائمة على أساس اشتراكات تُحتسب على أساس نسبة من الأجور، فيما نسبة مساهمة الدولة محددة على أساس الفاتورة الصحية الإجمالية بنسبة 25%. على أي حال، إن ما حصل أدّى إلى تفاوت كبير بين الإيرادات، الآتية من المشتركين والدولة، وبين النفقات التي تحددها كلفة الخدمات الصحيّة.

وفي أكثر السيناريوهات تفاؤلاً التي رسمتها منظمة العمل الدولية، سيبقى صندوق الضمان الاجتماعي في عام 2026، يتحمّل عجزاً بنحو 8000 مليار ليرة سنوياً، إذا أراد الإبقاء على مستوى تقديمات المرض والأمومة التي توازي ما كان يُقدّمه للمضمونين قبل الأزمة. هذا السيناريو، يفترض نموّ الأجور بشكل ثابت، من دون أي خضّات إضافية. في هذه الحالة ترتفع إيرادات الضمان الاجتماعي الآتية من الأجور من نحو 983 مليار ليرة إلى 10695 مليار ليرة في عام 2026، في حين ترتفع مساهمة الدولة من نحو 300 مليار ليرة إلى 5637 مليار ليرة في الفترة نفسها. في المقابل، سترتفع نفقات الضمان الاجتماعي، التي تؤمّن نفس مستوى الخدمات، من 668 مليار ليرة في عام 2021 إلى 24641 مليار ليرة في عام 2026.

لتغطية هذا العجز، على المضمونين أن يقوموا بدفع نحو 24,2% من أجورهم، في أفضل الأحوال، للضمان الاجتماعي. وهو رقم كبير إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الأجور يجب أن تُغطي أيضاً أكلافاً أخرى كالسكن والغذاء وخدمات مثل الطاقة والمياه، وهي أمور ارتفعت كلفتها منذ بداية الأزمة بشكل متسارع. تُقدّم منظمة العمل الدولي بعض الاقتراحات لمواجهة التحديات المالية بهدف توفير الحد الأدنى من تغطية الرعاية الصحية للسكان اللبنانيين. ومنها التخلي عن نموذج الشراء القائم على سداد الرسوم مقابل الخدمات الطبية، وهو النموذج المعتمد مع مقدّمي الخدمات الطبيّة، واستبداله بنماذج أخرى أكثر كفاءة، مثل الدفع على «الرأس» أو على أساس الحالة. بالإضافة إلى تطبيق نظام إدارة الحالات وإحالتها إلى المتخصصين، وهو ما يعتمد على الرعاية الصحية الأولية، التي تعتمد على المستوصفات ومراكز التشخيص والرعاية الوقائية. كما تقترح منظمة العمل الدولي ربط سقف الاشتراكات الآتية من أجور المشتركين مع معدّلات التضخّم، أو حتى النظر في إزالة سقف الأجور بشكل كامل. وأخيراً تقترح المنظمة الحدّ من نطاق حزمة الرعاية الصحية التي يقدّمها صندوق الضمان، ليصبح مركّزاً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية فحسب (مثل الرعاية الأولية، ورعاية الأمومة والمواليد الجدد، وعلاج الأمراض الأساسية في المستشفى، والرعاية الطارئة، والأدوية الأساسية).

ما هو مطروح اليوم هو أن صندوق المرض والأمومة في الضمان مفلس، لأنه ليس قادراً على تقديم التقديمات الصحية نفسها، وإذا ترتّب عليه إعادتها، يتوجب عليه أن يزيد الاشتراكات بمعدلات كبيرة وإلا سيبقى مفلساً. الإفلاس لا يظهر الآن في الصندوق إلا على شكل انعدام تقديم الفواتير والاستشفاء على حساب الضمان.

تقرير

**الانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلّي نتج من تراجع حادّ في كل محرّكات الاقتصاد، من الاستهلاك إلى الاستثمار وإنفاق الدولة. كلها تأثّرت بشكل أساسي في انهيار الليرة اللبنانية، التي بقيت لعقود مُثبّتة على سعر وهمي يفوق قيمتها الحقيقية مقابل الدولار. وبحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، يُقدّر الناتج المحلّي في لبنان، لعام 2023 بنحو 18 مليار دولار، وهو انخفاض كبير من نحو 51 مليار دولار في عام 2019**

# 18 مليار دولار الناتج في عام 2023

# تشوّهات أكثر وفجوات أكبر

ماهر سلامة

حتى عام 2018 كانت حصّة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلّي قد بلغت 104%، وفق أرقام البنك الدولي. وبمرور الوقت بعد الأزمة، ارتفعت حصّة الاستهلاك من الاقتصاد إلى 121% من الناتج المحلّي في عام 2021. سبب الارتفاع لم يكن يتعلق بتزايد الاستهلاك، بل هو متصل بتباطؤ الحركة الاقتصادية الإجمالية بوتيرة أسرع من تباطؤ الاستهلاك ليصبح التراجع في حجم الاقتصاد أكبر بكثير من التراجع في حجم الاستهلاك. لكن هناك مؤشرات واضحة على تراجع الاستهلاك، وأبرزها تراجع الاستيراد، ولا سيما أن الاستهلاك اللبناني كان العقدين ونصف العقد الأخيرين، وما زال يعتمد بشكل مفرط على الاستيراد. كما أن الانخفاض الكبير في قيمة العملة لعب دوراً كبيراً في انخفاض حجم الاستهلاك، إذ إن القوّة الشرائية التي أعطاها تثبيت سعر الصرف للبنانيين على مدى

(أنجد بوليغان ـ المكسيك)

وبحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية، فإن الاستيراد انخفض بشكل حادّ في سنوات الأزمة مقارنة مع ما كان عليه في عام 2018. فقد كان الاستيراد يبلغ 19,9 مليار دولار في 2018، ثم تراجع في عام 2020 إلى 11,3 ملياراً، ثمّ سجّل 13,6 ملياراً في عام 2021. ورغم أن حجم الاستيراد عاد في عام 2022 إلى مستوى مرتفع، بلغ فيها نحو 19 مليار دولار، إلا أن ذلك جاء مرتبطاً بقرار السلطات اللبنانية رفع سعر «الدولار الجمركي» على مدى أشهر، وهو ما دفع الكثير من التجّار إلى تخزين البضائع، لجني الأرباح لاحقاً، وأدّى ذلك أيضاً إلى ارتفاع حجم الاستيراد في عام 2022. لكن المسار منذ بداية الأزمة واضح، انخفض الاستيراد على مدى سنتين من الأزمة إلى نحو نصف ما كان عليه قبل بدايتها.

### خروج الدولة من الاقتصاد

أحد العوامل التي تساهم في بناء الحركة الاقتصادية هو الإنفاق العام، وهو عبارة عن النفقات التشغيلية للدولة، والاستثمار في المشاريع. إلا أنه بعد الأزمة، لم يعد إنفاق الحكومة يُشكّل قيمة كبيرة في الاقتصاد، وخصوصاً أن هذا الإنفاق كله بالعملة المحلية، التي أدّى تدهور قيمتها إلى خفض قيمة الإنفاق العام بشكل هائل. فبين عامَي 2018 و2023 انخفضت قيمة الإنفاق العام من نحو 17,6 مليار دولار إلى نحو 1,2 مليار دولار، بحسب أرقام البنك الدولي الأخيرة. يُعد الإنفاق العام أحد أهم أجزاء الحركة الاقتصادية في البلد، ولذلك هو يُستخدم في حسابات الناتج المحلّي الإجمالي. إذ إن الرواتب التي يُعطيها والاستثمارات التي يقوم بها في الاقتصاد، لها دور كبير في الحركة الاقتصادية. مع بداية الأزمة وانهيار الليرة اللبنانية، انخفضت مساهمة الإنفاق العام في الاقتصاد اللبناني، وكان هذا الانخفاض سبباً أساسياً في تقلّص حجم الاقتصاد.

> **انكماش الاستهلاك كان جزءاً من التراجع الكبير في حجم الاقتصاد اللبناني**

### التدفقات من الخارج متواصلة

تدفق الأموال من الخارج ليست علامة صحيّة اقتصادياً. تتدفق هذه الأموال عبر قنوات مختلفة من أبرزها موجودات لبنان بالعملات الأجنبية وهي على نوعين: موجودات لدى مصرف لبنان، وموجودات تحملها الدولة اللبنانية من حصّتها في حقوق السحب الخاصة (شارفت أموال حقوق السحب الخاصة على النفاد). وأبرز التدفقات الآتية من الخارج هي تحويلات المغتربين التي تأتي إلى لبنان عبر قنوات حلّت محلّ القنوات التقليدية (المصارف)، وهي قنوات المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات تحويل بالوسائل الإلكترونية، أو عبر جيوب المسافرين القادمين إلى لبنان. ثم هناك التدفقات المتعلقة بالهبات الرسمية وغير الرسمية، علماً أن غالبية الأموال التي خصصت في السنوات الأخيرة لمساعدة إدارات عامة أو مؤسسات عامة وقوى أمنية وعسكرية تدفقت بشكل غير رسمي أو من دون أن تستحوذ على موافقة الحكومة. وإلى جانب ذلك هناك تدفقات مصدرها دول خارجية ومقصدها منظمات مجتمع مدني عاملة في لبنان، أو مصدرها دول خارجية ومقصدها أحزاب سياسية وجهات سياسية.

لولا هذه التدفقات، لكانت وتيرة الانهيار في الاستهلاك أسرع وأكثر عمقاً وتأثيراً على المجتمع. لكن هذه التدفقات نشطت في السنة الماضية بشكل كبير. وأدّت إلى اتساع في حجم الاقتصاد النقدي من 26,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 45,7% من الناتج في عام 2022 وفق تقديرات البنك الدولي الأخيرة. ويشير البنك إلى أنه بناءً على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فإن حجم الاقتصاد النقدي يمثّل مصدراً أساسياً لاتساع اقتصاد الكاش بات مساهماً أساسياً في النمو، والعمليات التبادلية تظهر في الناتج بوضوح».

**65%**
هو حجم الانخفاض في الناتج المحلّي منذ بداية الأزمة في عام 2019 حتى عام 2023 بحسب تقديرات البنك الدولي

### الاستثمارات في تدهور مستمر

في الوقت عينه، من المؤكّد أن انهيار العملة كان له دور كبير في تراجع حجم الاستثمار الخاص في الاقتصاد اللبناني. فخلاف لما يُحكى في الأعراف الاقتصادية، بأن تراجع قيمة العملة يساهم في زيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يُشجّع إلى الاستثمار في الاقتصاد، إلا أن ما حصل في لبنان كان مغايراً.

المشكلة هي أنه في لبنان هناك عوامل أخرى تعيق الإنتاج في الاقتصاد. فانخفاض قيمة العملة ساهم في خفض كلفة العمل فقط، في حين بقيت كلفة الإنتاج مرتفعة، وذلك بسبب غياب البنى التحتية، خصوصاً في مجال الطاقة إذ تعتمد معظم المؤسسات الإنتاجية على المولدات الخاصة لتأمين الطاقة لأعمالها. هذا القصور في تأمين البنى التحتية أدّى إلى تدمير القطاعات الإنتاجية خلال الأزمة بدلاً من تحفيز نموّها. وكدليل على ذلك، تراجعت القيمة المضافة التي يقدّمها القطاعين الصناعي والزراعي، حيث بلغت نسبة القيمة المضافة التي يؤمنها القطاع الزراعي في الاقتصاد في عام 2021 نحو 1,4% من الناتج المحلّي، فيما بلغ ذلك بالنسبة إلى الصناعة نحو 1% من الناتج المحلّي.

عملياً، ما يحدث بالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية يمرّ عبر انخفاض الاستهلاك أيضاً. يتحدّث الباحثون منذر كوكي وريم بلحاج ومنية الشيخاوي عن الأمر في ورقة بحثية تحت عنوان «تأثير الأزمات المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي: حالة البلدان المتقدمة والناشئة». إذ تقول الورقة إن عواقب الانخفاض في قيمة العملة تُترجم بتدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف العرض والطلب. وبناءً على ذلك، تتزايد مخاطر الذعر وتتضاءل القدرة على الاستثمار والائتمان. في ظل هذه الظروف، يؤدي الانخفاض في الاستهلاك نتيجة للأزمة إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ما يؤدي في حالة الاقتصاد التنافسي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض الدخل والإنتاج. لا يؤدي الدخل إلا إلى إضعاف القطاع المالي لأن قدرة المصارف على السداد تتأثر بانخفاض المدخرات الإجمالية، كما أن فشل بعض المصارف له عواقب وخيمة على كل من الأسر والشركات. لذلك، ينتج من ذلك انخفاض في القوة الشرائية، ما يحد من نمو الشركات، حيث تبيع وتنتج أقل. بهذه الطريقة لا تقوم الشركات بزيادة استثمارها، وتقلل من أخذ المخاطر في السوق، ما يُساهم في تقلّص الحركة الاقتصادية. وهو أمر حدث في الحالة اللبنانية. إلا أن الأزمة المصرفية، لم تكن بسبب انخفاض قيمة العملة، كما هو الحال في الشرح السابق، بل هي أزمة بنيوية في القطاع تمتد إلى عقود سابقة.



مؤشر

# خسائر الزراعة تتراكم

كل ما قيل عن النهوض الاقتصادي المأمول، يعتمد بشكل أساسي على احتمالات تطوير ونموّ القطاعات الإنتاجية، لكن الأزمة أظهرت أن تركيز السلطة ينصبّ على القطاع المالي الذي يفيض خسائر، فيما تُركت قطاعات الإنتاج تذوب. إحصاءات البنك الدولي تشير إلى أن القيمة المضافة التي يقدّمها القطاع الزراعي من 6,5% من الناتج المحلّي في عام 1994 إلى نحو 1,4% في عام 2021. هذا المسار التنازلي بدأ منذ التسعينيات، وقد كان جزءاً من التحوّل الذي شهدته بنية الاقتصاد اللبناني، نحو التطرّف الريعي. يمكن توزيع هذا الانحدار على مرحلتين: منذ مطلع التسعينيات لغاية 2019 فقد هذا المؤشّر نحو 45%، بينما في سنوات الأزمة فقد نحو 60%.

الهبوط الحاد خلال الأزمة يعكس التراجع السريع في أداء القطاع الزراعي، وهو ما يدلّ على أن وقع الأزمة المالية - النقدية كان قاسياً على هذا القطاع الذي كان خاضعاً لسمة طغيان القطاعات الخدماتية على الإنتاجية. ففي السنوات الأخيرة، أي منذ 2020 لغاية اليوم، فقد القطاع الزراعي قدرته على استيراد السلع والمواد الأولية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة بشكل كبير. من ناحية ثانية، خسر القطاع مصدر التمويل المصرفي الذي كان يسند «خابية» الزراعة، رغم كونه مصدراً متواضعاً للتمويل. وهنا يتضح الانعكاس الفعلي لانهيار القطاع المصرفي على الاقتصاد الحقيقي. إذ إن فقدان دور التمويل والإقراض في الاقتصاد ينعكس بشكل سلبي على الحركة الاقتصادية، ليس فقط على النشاط الاستهلاكي، بل أيضاً على النشاط الإنتاجي.

> **الزراعة خسرت حصّتها من الاقتصاد بعد تثبيت سعر الصرف بما يفوق القيمة الحقيقية للعملة المحلية**

وكانت الزراعة في لبنان قد تأثّرت عموماً بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وإن كانت الأرقام التي ينشرها البنك الدولي حول هذا الموضوع ليست محدّثة بما يكفي لتشمل هذه الفترة. فبعد الحرب، ارتفعت أسعار الأسمدة عالمياً بسبب العقبات التي حدثت في سلاسل التوريد العالمية، إذ إن أوكرانيا وروسيا من أكبر المصدّرين للأسمدة الزراعية عالمياً. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة في بداية الحرب أسهم في ارتفاع كلفة إنتاج الأسمدة التي يعتمد إنتاجها بشكل كبير على الطاقة، وهو ما أدّى إلى ارتفاع أسعار هذا المُدخل الأساسي في القطاع الزراعي. لذا، كان الارتفاع في أسعار الأسمدة مساهماً كبيراً في تدهور القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني أيضاً.

مسار ما بعد الانهيار المالي والنقدي أتى ليستكمل المسار السابق للقطاع الزراعي وإخضاعه أكثر فأكثر للذوبان بسرعة أكبر من السابق. فالزراعة خسرت حصّتها من الاقتصاد بعد تثبيت سعر الصرف بما يفوق القيمة الحقيقية للعملة المحلية. التثبيت كان له مفاعيل مباشرة على القدرة الشرائية وعلى كلفة الإنتاج. فقد تعزّزت القدرة الشرائية لدى المستهلكين المقيمين، ما أدّى إلى زيادة في استيراد المنتجات الزراعية من الخارج، فيما ارتفعت أكلاف إنتاج السلع الزراعية، فأصبحت أسعار المنتجات الزراعية المنتجة محلياً أعلى كلفة من تلك المستوردة وأدّى إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية. وأدّت الاتفاقات التجارية التي عقدها لبنان مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية دوراً كبيراً في اجتياح المنتجات الزراعية الأجنبية للأسواق اللبنانية. والأكيد هو أن هذه الأخيرة ضربت المنتجات المحلية التي لم تستطع الصمود أمامها بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج محلياً، مقارنة مع مصادر الإنتاج في الخارج. نتيجة ذلك، بدأ الإنتاج الزراعي يتقلّص بسبب خسارة السوق المحلّية. وكانت هذه بداية مسار الانحدار في القطاع بعد الحرب اللبنانية.

كما كان للحلقات التجارية في المجال الزراعي دور سلبيّ على حساب المزارعين الذين تقلّص عددهم على حساب هجر الأراضي الزراعية أو تخصيصها للقطاع السياحي. فهناك مجموعة من التجّار تملك أراضي زراعية أو تملك حقوق قطاف الثمار السنوية للمساحات المزروعة تتحكّم بالأسعار وبالتصدير أيضاً.

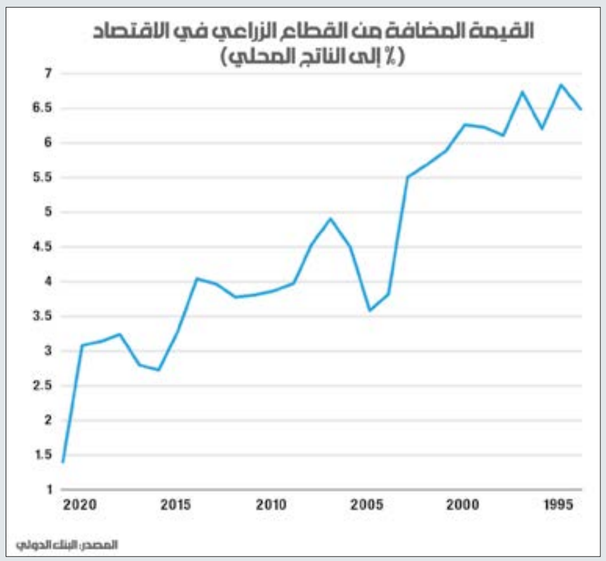

# المنتجات المالية المركّبة هل تلائم مستثمري التجزئة؟

أسامة أ. نصر

لنأخذ الفرضية التالية: أودع عميل مصرفي، منذ 5 سنوات نحو 10 آلاف دولار بفائدة 6,5% لمدّة عامين. معدّل الفائدة العادي على الودائع المماثلة هو 5%. لاحقاً، ارتفعت أسعار الفائدة بالدولار الأميركي 2%. لكن ظل الوضع المالي في لبنان مستقراً والتصنيف الائتماني للبلد بقي ثابتاً. وعند الاستحقاق يطلب العميل استرداد 10 آلاف دولار، لكنه يحصل بدلاً من ذلك على سندات يوروبوندز لبنانية بقيمة مماثلة، لكن يجري تداولها في السوق بسعر 81 سنتاً للدولار الواحد بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة. فإذا قبل العميل هذه السندات الدولية، فقد تجزّع خسارة فعلية بنحو 1900 دولار. وعندما يقدّم العميل شكوى لخدمة المستهلكين مهدداً بدعوى قضائية تكشف الأوراق التي تحكم وديعته، سريعاً، فإن المصرف لديه الحقّ الصريح في ردّ الوديعة عند الاستحقاق نقداً أو سندات اليوروبوندز بقيمة اسمية متساوية. بعبارة أوضح، المصرف يكون صارماً عندما يتعلق الأمر بحقوقه التعاقدية فيما أدّى المنتج، المعروف باسم «الإيداع المرتبط بالائتمان» (أو «CLD»)، أداءً تاماً على النحو المنصوص عليه في أوراقه الحاكمة.

لكن الواقع أكثر إيلاماً للعميل؛ فالتصنيف الائتماني للبنان انهار، وتخلفت البلاد عن عن سداد بعض سندات اليوروبوندز في 9 آذار 2020، تلاها بعد وقت قصير إعلان يقول أنها ستعيد هيكلة جميع سندات اليوروبوندز الخاصة بها، وربما بعض السندات المحلية. كانت قيمة سندات اليوروبوند التي سلّمت للعميل قريبة من 20 سنتاً للدولار، أي إن خسارته تقرب من 8000 دولار. فهل يستدعي العميل محامية؟ فالأوراق القانونية تواصل حماية المصرف، إذ يُسمح له ردّ الوديعة على شكل سندات يوروبوندز، بمعزل عن قيمتها وإذا كان سدادها متخلّفاً. يحادل العميل بأنه لم يقرأ الأوراق الرسمية، ولم يفهم أنه يمكن للمصرف تسليمه سندات يوروبوندز بدلاً من وديعته تحت أي ظرف من الظروف. ويشكو محاموه أن مثل هذا «المنتج المالي المُركّب» المعقد، غير مناسب للمستثمرين بالتجزئة، وأنه يحقّ له استرداد استثماره الأصلي بالكامل. لكن المحكمة تحتاج إلى تحديد مدى تعقيد المنتج الاستثماري إلى درجة توجب تعويض العميل عن خسائره.

هل هناك سوابق قانونية ترشدنا في هذه القضية؟ هل يوجد منتج مُركب، مهما كان تعريفه، معقّد إلى درجة أن موزّعه توقف عن الاعتماد على أوراقه القانونية عند التسوية؟ لإلقاء الضوء على هذا السؤال، سنناقش أولاً «أوراق السعر العائم» أو «المنتجات العائمة العكسية»، وهما أداتان كشفتا عن شكاوى مماثلة للعملاء في الخارج، قبل أن نعود إلى لبنان وأدواته المثيرة للجدل.

لنتخيل أولاً سنداً بقيمة مليون دولار مدّته 20 عاماً، تدفع فوائده على أساس معدل LIBOR ثابت لمدة 12 شهراً، ويباع إلى عميل مصرفي من خلال أحد الفروع. (يُعرف هذا باسم «أوراق السعر العائم»). معدّل الـLIBOR كان 5% في تاريخ البيع ويدرك المشتري أنه سيحصل على دفعة بنسبة 5% بعد عام واحد، أي نحو 50 ألف دولار. توضح عقود البيع أيضاً، أن LIBOR يحدّد في لندن يومياً، وقد يرتفع أو ينخفض بشكل مستمر وأن الدفعات المستقبلية التي يتوقعها العميل قد تكون أكبر أو أقل من 50 ألف دولار. تمر بضع سنين وينخفض LIBOR إلى الصفر. فتتبخّر قسيمة المشتري وتزداد احتمالية عدم وجود دفعات مستقبلاً. ويقاضي المشتري المصرف في المحكمة ويقدّم أيضاً شكوى إلى هيئة أسواق المال وهيئة الرقابة المصرفية. ربما يضحك معظمنا على سذاجة المشتري؛ إذ إن وصف المنتج كان دقيقاً تماماً، وقد أشارت عقود البيع بوضوح إلى خطر تحرّك LIBOR في اتجاه غير محبّذ للمشتري. المنتج ليس معقداً، ولم يقدم البائع أي عرض يفيد بأنه سيتم الحصول على بعض الدفعات كحدّ أدنى. يجب على المحاكم وهيئة أسواق المال/ دائرة الرقابة المالية استبعاد شكاوى المشتري في أسرع وقت.

لكن هل ستكون الأمور مختلفة إذا أبلغ البائع المشتري، مثلاً، أن LIBOR لم يُتداول أبداً بأقل من 3%؟ الماضي ليس مقدّمة للمستقبل، والحديث بأن شيئاً ما لم يحدث من قبل، لا يعادل ضماناً بعدم حدوثه في المستقبل. ومع ذلك، فإن تعاطفنا مع المشتري يزداد إلى حدّ ما، وتبدأ عقولنا في إدراك أن عملية البيع تضمنت عرضاً ربما حثّ المشتري، جزئياً، على الاستثمار في «أوراق السعر العائم»، بناء على توقعات بأن يحصل على قسيمة بحدّ أدنى 3% سنوياً. قد يكون للمحاكم دور تلعبه بعد كل شيء.

ننتقل الآن إلى استثمار يسمى «Leveraged Inverse Floater» أو «المنتجات العائمة العكسية» التي يبلغ سعر الفائدة فيها 12% محسوماً منه 4 مرات معدّل LIBOR. فإذا ظل LIBOR عند الصفر، سيخرج المشتري منتصراً مع فائدة بنسبة 12% في كل تاريخ دفع. ومع ارتفاع LIBOR، تنخفض الدفعة، وعند 3% Libor وما فوق، تصبح القسيمة صفراً (لا يُسمح بالقسائم السلبية في الأوراق الرسمية). يستدعي المشتري محاميه مجادلاً بأن المنتج معقّد للغاية، وأنه لم يفهم حقاً طريقة عمل صيغة الدفعات السنوية. تتضمن الأوراق الأساسية فقرة توضح أن التغييرات في LIBOR تؤدي إلى تغيير في الدفعات، ولكن لم تذكر احتمال أن تصل هذه الدفعات إلى الصفر إذا ارتفع Libor بشكل كافٍ.

يبدو تعاطفنا أكثر غموضاً هذه المرة: نحن ندرك أن المشتري لم يفهم تماماً عواقب الجزء الذي يقول «ناقص 4 مرات معدل LIBOR» في الدفعات السنوية، كل ذلك مع الاعتراف بأن صيغة الدفعات، رغم أنها جزء من مستند مكوّن من 200 صفحة مكتوب بلغة قانونية كثيفة، نفترض أن عدداً قليلاً جداً من مشتري التجزئة قرؤوا المستند، بينما فهمه عدد أقلّ منهم. في بعض الحالات، يُزعم، أن مندوب المبيعات عرض للمشتري شفهياً أنه يرجح أن يتم ردّ الأسهم في تاريخ الدفع المسبق الأول.

في الواقع، بدأت الأزمة اللبنانية وكانت المصارف حريصة على الهجوم على السيولة. غلّقت توزيعات الأرباح على الأسهم ولم تُسدد أي من الأدوات المالية في الذكرى السنوية الثالثة أو الخامسة. تُرك المشتري في حيازة ورقة مالية دائمة صفرية القسيمة (العائد)، والتي انخفض سعرها في السوق الثانوية إلى جزء بسيط من قيمتها الاسمية. بدأ العميل في الاتصال برقم محاميه.

تتسابق الأفكار في رؤوسنا: هل يجب أن يخضع بيع المنتجات المركّبة للحدّ الأدنى من معايير الكشف عن المخاطر وفحص العملاء؟ هل بعض الأدوات معقّدة للغاية أو محفوفة بالمخاطر بحيث لا يمكن تقديمها للعملاء اللبنانيين الأفراد؟ ماذا فعلت المؤسسات والسلطات القضائية الأخرى لمعالجة هذه المعضلة؟

هناك العديد من الإجابات على هذه الأسئلة. ربما كان الأكثر شيوعاً هو اعتماد سياسة الملاءمة التي تتطلب من مؤسسات البيع الفصل بين عملائها بحسب مستوى المعرفة المالية، وكذلك فصل منتجاتها تبعاً لدرجة المخاطر والتعقيد. بعد ذلك، تقتصر المنتجات الأكثر خطورة والأكثر تعقيداً على العملاء المتمرسين فقط، بينما بالنسبة إلى عملاء التجزئة منخفضي المعرفة المالية، تعدّ أبسط الأدوات فقط مناسبة. ستكون الذاتية غير العادية للمصطلحات المذكورة أعلاه واضحة: لا يمكن وصف «الودائع المرتبطة بالائتمان» حقاً بأنه معقد (رغم أنه محفوف بالمخاطر)، حتى لو افترضنا أن قلّة من المشترين استوعبوا تماماً معنى البند الذي يسمح للبنك بتسليمه سندات اليوروبوندز مخفّضة قيمتها عند الاستحقاق بدلاً من النقد. يمكن القول إن الشيء نفسه ينطبق على «المنتجات العائمة العكسية»: صيغة القسيمة الخاصة به، هي بالتأكيد أكثر تعقيداً من صيغة «أوراق السعر العائم» العادية، ولكنها لا تزال تتطلب فقط مستوى المدرسة الإعدادية من الفهم الرياضي لتوضيحها. هل يقدم الإفصاح عن المعلومات بشكل أكثر وضوحاً حلاً أفضل؟

بموجب اقتراحنا، فإن كل عملية بيع الأوراق المالية الاستثمارية ستكون مصحوبة بصفحة واحدة، مكتوبة بلغة إنكليزية بسيطة، لتنبيه المستثمر إلى بعض العواقب السلبية التي قد تصيبه. على سبيل المثال، ستقرأ هذه الصفحة الواحدة تقريباً كما يلي في حالة «الودائع المرتبطة بالائتمان»:

1. يجب أن تدرك أنه إذا تم تخفيض تصنيف لبنان مرة واحدة أو أكثر قبل تاريخ الاستحقاق، يحق لنا ردّ استثمارك من خلال تقديم سندات دولية يتم تداولها من دون السعر الأساسي للاستثمار.

2. يجب أن تدرك أنه إذا تخلف لبنان عن سداد ديونه أو أعلن نيته في إعادة الجدولة، فيحق لنا ردّ استثمارك من خلال تقديم سندات دولية يتم تداولها بأقل من قيمة الاستثمار. في بعض الحالات الأخرى التي تخلفت فيها دولة سيادية عن سداد ديونها الخارجية، تم تداول أوراقها المالية بنسبة 15% - 25% من القيمة الاسمية أو أقل.

3. يجب أن تدرك أنه حتى في حالة عدم وجود أي تدهور ائتماني من جانب السيادة اللبنانية، فإن الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة بالدولار الأميركي من شأنها أن تخفض أسعار بعض سندات اليوروبوندز اللبنانية طويلة الأجل بنسبة تصل إلى 15% - 20%، تمكننا من ردّ استثمارك من خلال تقديم سندات يوروبوندز مماثلة بدلاً من النقد.

هل هذا حل مثالي؟ لا، هو بعيد عن المثالية. إنه يتجنّب الحاجة إلى أحكام ذاتية في ما يتعلق بمخاطر المنتج وتعقيده ومعرفة العميل المالية، ويجبر المُصدر على التفكير ملياً في السيناريوهات المختلفة التي قد يتكبد فيها العميل خسائر مادية. والأهم من ذلك، أنها تحمل على عاتق المصرف مسؤولية معالجة كل سيناريو مخاطرة منفصل في الصفحة الواحدة؛ إن إغفال أي من هذه الأمور من شأنه أن يعرض المصرف للمسؤولية إذا تحقق وادّى إلى خسارة العميل. كل ما يجب على العميل فعله هو الإشارة إلى غياب السيناريو الذي تسبّب في ضرر مالي له، في الأوراق التوضيحية.

كتب المحامي لويس برانديز: «يقال إن ضوء الشمس هو أفضل المطهرات». رغم أن حديثه أتى في سياق مختلف، إلا أن هذه الكلمات الرائعة من قبل أحد أعظم القضاة في تاريخ الولايات المتحدة له صلة مباشرة هنا. لا نريد أن نقترح حظر جميع المنتجات المركبة. حتى لو تمكنا من تعريف هذا المصطلح بشكل موضوعي - تماماً من السوق اللبنانية. كما أننا لا نرغب في اتباع الاختصاصات القضائية الأخرى في لعبة الفصل غير الموضوع القائمة على فصل المنتجات البسيطة عن البدائل المعقدة والمحفوفة بالمخاطر والتقسيم بين العملاء المحنكين وغير المتمرسين. نختار ضوء الشمس للإفصاح الدقيق عن المخاطر: يمكن بيع أي شيء لأي شخص. باستثناء، ربما، للعملاء الذين يقل رصيدهم المصرفي عن الحد المعين. بشرط أن تتناول صفحة واحدة مكتوبة بلغة إنكليزية بسيط كل سيناريو رئيسي قد ينشأ، وتحذر المستثمر أنه قد يتكبّد الخسائر في حالة حدوث السيناريو. إن هذه الفكرة ليست خالية من العيوب ولكنها تقربنا من الإنصاف والعدالة دون المطالبة بالدليل القاسي المتمثل في فرض حظر كامل على بعض الأدوات المُركبة.

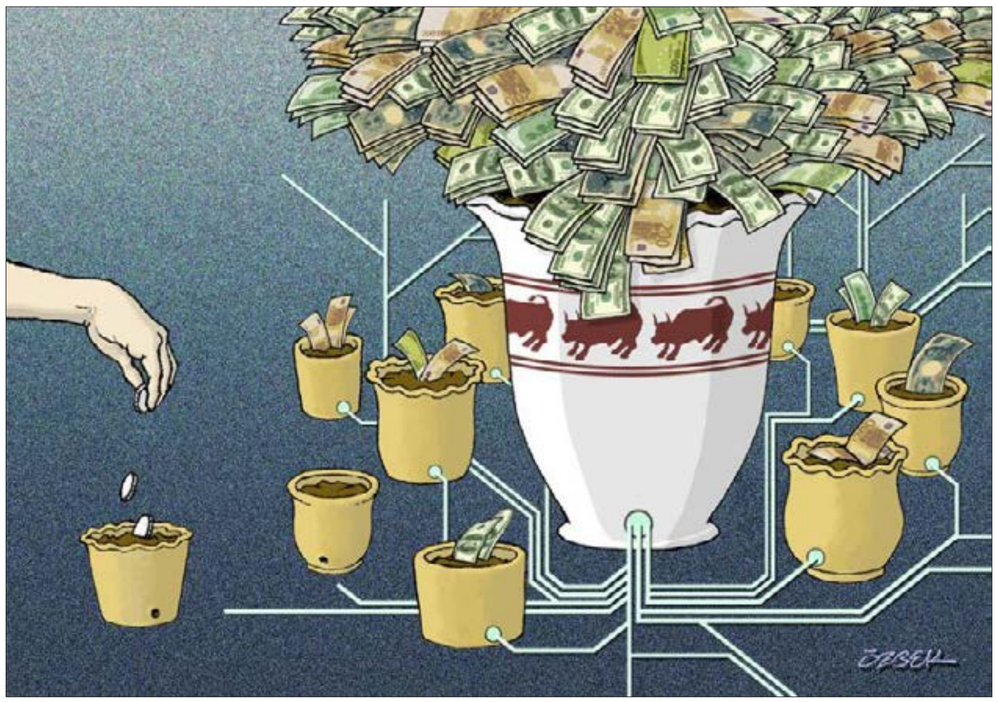


(آراي اوزيك - تركيا)

**كل عملية بيع لأوراق مالية استثمارية يجب أن تكون مصحوبة بصفحة واحدة مكتوبة بلغة إنكليزية بسيطة لتنبيه المستثمر إلى بعض العواقب السلبية التي قد تصيبه**

**بدأت الأزمة اللبنانية وكانت المصارف حريصة على الهجوم على السيولة. غلّقت توزيعات الأرباح على الأسهم ولم تُسدد أي من الأدوات المالية في الذكرى السنوية الثالثة أو الخامسة**

* عمل أسامة نصر محامياً ومصرفياً ومستشاراً مالياً في مدينتَي نيويورك وبيروت لمدة 37 عاماً



مقال

## صيف سياحي حار: أهلاً بالتضخّم

تُشير تقديرات العاملين في القطاع السياحي أن لبنان سيستقبل هذا الصيف نحو 1,5 مليون وافد، غالبيتهم من المغتربين، وأن هذا الرقم أكبر من عدد الوافدين المسجّل في الصيف الماضي والذي بلغ 1,2 مليون وافد. وهناك ارتكاز واسع على هذه التقديرات، للإشارة إلى وجود نشاط اقتصادي ناتج من هذه الحركة الكبيرة والأموال النقدية التي يحملها الوافدون للإنفاق المحلّي أو لتقديم العون لأهاليهم الذين بدورهم ينفقون الأموال.

في الواقع، إن النشاط الأساسي وشبه الوحيد الذي يتم تحفيزه بواسطة الوافدين وأموالهم هو النشاط الاستهلاكي. وبما أن هذا النشاط يعتمد بشكل أساسي على استيراد السلع من الخارج، فإن غالبية الأموال التي تأتي إلى لبنان عبر السياح الوافدين سواء كانوا مغتربين أو أجانب، سيخرج القسم الأكبر منها مباشرة عبر قنوات الاستيراد. والنشاط الداخلي المسجّل بفعل هذه الحركة هو بطبيعته قليل جداً. فالمطاعم والفنادق وأماكن التسلية والترفيه تعتمد بشكل أساسي على الكهرباء التي تمثّل حصّة وازنة من كلفة مبيع المنتج النهائي، وهذه الكهرباء نستوردها على شكل مازوت وفيول، كما نستورد المعامل والمولدات التي تصنع بواسطتها، وسنتورد أسلاك الكهرباء التي تتغذّى بها، واللمبات أيضاً... أما صناعة الأكل فإن قسماً كبيراً منها يأتي من الخارج في ظل تلك المفاهيم الغريبة التي يغرق فيها المطبخ اللبناني ويتنافس عليها أصحاب المطاعم لاجتذاب المستهلكين. النسبة الأكبر من النشاط المتولّد داخلياً في هذا المجال هو قوّة العمل، أو ما تقوم به اليد العاملة، لكن هذه النسبة ليس لديها حصّة وازنة في الكلفة الإجمالية للمنتج.

رغم ذلك، يتم التهليل لهذا القطاع باعتباره المصدر الأهم لتدفق الدولارات من الخارج. والواقع، أن الناس أغفلوا أن طغيان قطاعات الخدمات على القطاعات الإنتاجية هو أحد الأسباب الجذرية للانهيار الذي سجّل في لبنان اعتباراً من عام 2019 ولا تزال مفاعيله مستمرة لغاية اليوم. لكن مفاعيل هذا الطغيان اليوم باتت أكثر شراسة، إذ إن حصّة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي باتت تبلغ 79% بحسب تقديرات البنك الدولي لعام 2023، أما القيمة المضافة المنتجة بواسطة قطاع الخدمات فهي وفق تقديرات البنك تساوي 94% في عام 2021 والسبب يعود إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي وانكماش حصص القيم المضافة المتولدة من القطاعات المنتجة مثل الصناعة والزراعة.

طبعاً لبنان بحاجة إلى هذه الدولارات التي يحملها الوافدون، لكن لو كانت القطاعات الإنتاجية مربوطة بالقطاعات الخدماتية، أي لو جرى تحويل قطاعي الصناعة والزراعة إلى مورّد أساسي لقطاع الخدمات المحلية، لكان لهذه الأموال فائدة أكبر بكثير عندما تدخل إلى لبنان لأن قسماً مهماً منها لن يخرج مباشرة على شكل تمويل ثمن السلع المستوردة. وحصول هذا الأمر يتطلب أن يكون هناك رؤية واضحة للاقتصاد، وتحفيز للاستثمارات في مجالات معينة ضمن أهداف محدّدة مسبقاً، فضلاً عن ضرورة أن تكون الهوية السياسية منسجمة مع الهوية الاقتصادية، أي أن يكون نموذج الاقتصاد السياسي للبنان قادراً على التناغم مع التطورات السياسية.

رغم غياب كل هذه الخطوط الأساسية اللازمة للنهوض والازدهار، يتم التهليل للقطاعات الخدماتية بشكل أعمى. وهذا التهليل يغفل قصداً أنه في السنة الماضية كانت الدعاية عن صيف حار، وقدوم المغتربين، إلى جانب قرار وزير السياحة بالسماح للمؤسسات السياحية التسعير بالدولار النقدي، سبباً رئيسياً في تضخّم الأسعار. أولاً، تضخّمت أسعار «الاستجمام والتسلية والثقافة»، بحسب أرقام إدارة الإحصاء المركزي بين نيسان 2022 ونيسان 2023، بنسبة 205%، وتضخّمت أسعار «المطاعم والفنادق» بنسبة 378%. خلال 12 شهراً فقط حصل هذا التورّم في الأسعار بهدف «تشليح» الوافدين دولاراتهم التي سندفعها لتمويل استيراد المواد الأساسية لإنتاج الطاقة والغذاء والخدمة أيضاً. ومع هذا التضخّم، ارتفعت أسعار الغذاء والاتصالات والألبسة والأحذية والمشروبات الروحية والعصائر... كل ذلك حصل لأن هناك حفنة من أصحاب الرساميل يستحوذون على الحصّة الأكبر من القيمة المضافة التي يولّدها القطاع السياحي.

**لم يتوقف التضخّم عن الارتفاع بعد صيف 2022 بل باتت الأسعار مرتفعة بأعلى مما كانت عليه قبل الانهيار**

في المقابل، لم يتوقف التضخّم عن الارتفاع في فترة ما بعد الصيف، وباتت الأسعار مرتفعة في لبنان، ولا سيما أسعار المطاعم والفنادق والتسلية والترفيه بأعلى مما كانت عليه قبل الانهيار. لكن من دفع الثمن هم الناس الذين لا وصول لديهم إلى الدولارات المتدفقة من الخارج. وهذه الدولارات لا تأتي على شكل سياح وافدين، بل على شكل تحويلات من المغتربين، ومن خلال جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومن الدولارات المخزنة في المنازل منذ ما قبل الأزمة. الكل يتنافس على حصّة من هذه الدولارات. هذا هو ما بلغته الأزمة اليوم، لأنها تفرز بين شرائح اجتماعية تتدفق إليها الدولارات وتتيح لها الاستهلاك وبين شرائح تعيش على الفتات. الفجوة بين الاثنين كانت كبيرة قبل الأزمة، لكنها ازدادت واتسعت اليوم. وهذا يعني أن نموذج الاقتصاد السياسي الذي كان سائداً، ما زال يسود بصيغة جديدة أكثر بشاعة وأكثر سوءاً. يعيش الصيف الحار.

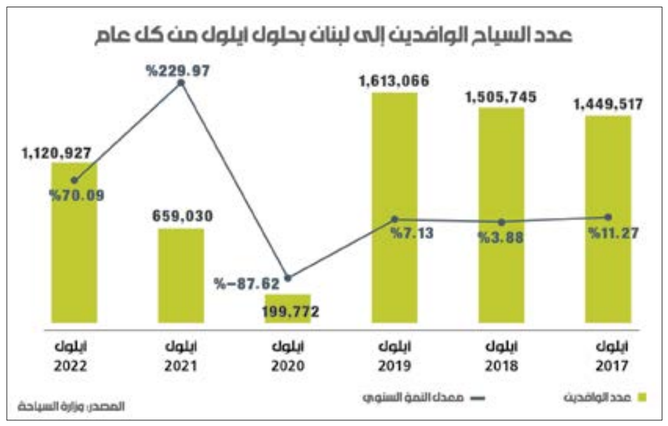

على مدى أربعين سنة بين عامَي 1978 و2018، قلّصت الصين فقراء الريف من 97,5% إلى 0,6% أو بنحو 765 مليون شخص. هذا الأمر لم يرد في أرقام صينية، إنما في تقرير أعدّه البنك الدولي بالشراكة مع مركز «البحوث للتنمية» الصيني. الملاحظ أنه في هذه الفترة ازداد الناتج المحلي الفردي بنسبة 8,2% سنوياً فيما كانت أعداد الفقراء تنخفض بنحو 2,3% وفق المكتب الوطني الصيني للإحصاء. في المحصّلة تقلّص الفقر باستمرار وكانت كل زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في عدد فقراء الريف بنسبة 1,2%

# أربعة عقود من مكافحة الفقر

**علي شمص**

إنه إنجاز لا مثيل له، أن ينخفض الفقر في الصين بسرعة وبأعداد كبيرة. هذه الخلاصة التي تعكس إصراراً امتدّ على نحو 40 سنة، ردّها البنك الدولي إلى نوعين من السياسات: محرّكات التحوّل الاقتصادي والحدّ من الفقر، واستراتيجيات اقتلاع الفقر.

■ أولاً: كانت المحرّكات الأساسية للتحوّل الاقتصادي في الصين عبارة عن سلسلة من التغييرات التي قامت بها الحكومة وتمحورت حول الآتي:

- زيادة إنتاجية القطاع الزراعي: بحسب بعض الفرضيات، فإن مساهمة القطاع الزراعي في تقليص الفقر بين عامي 1978 و2001 كانت أكثر بأربع مرات من مساهمة قطاعَي الصناعة أو الخدمات، إذ إن زيادة الإنتاجية في القطاع أدّت إلى زيادة في دخل المزارعين، فيما جرى تحرير العمالة الفائضة من القطاع الزراعي. وقد تمّ ذلك من خلال إصلاحات في الأراضي الريفية الزراعية، وتحرير الأسواق وأنظمة التسعير، وخفض الأعباء الضريبية المتصلة بالزراعة، وزيادة دعم القطاع، فضلاً عن الاستثمار في المكننة الحديثة وأنظمة الري وتنظيم أسواق المنتجات الزراعية وبذل جهود في مجال إثراء الأبحاث الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي.

- التطوّر التدريجي في الصناعة: كان التصنيع مساهماً أساسياً في النموّ الاقتصادي، إذ إن القيمة المضافة الصناعية للصين زادت بنسبة 10,3% سنوياً. وخلال الفترة ما بين عامي 1978 و2020، توافرت فرص عمل أكثر وأفضل مع توجيه فائض العمالة في القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي. فمنذ الثمانينيات ركّزت الصين جهودها على السلع الصناعية المعدّة للتصدير من خلال استغلال ما تملكه من ميزة نسبية مصدرها الصناعات الخفيفة التي تحتاج إلى العمالة الكثيفة، وهو ما أعدّ القطاع الصيني ليصبح وجهة استثمارية تنافسية على نطاق عالمي. وفي منتصف التسعينيات أصبح الجزء الأكبر من النموّ في الناتج المحلي الفردي يأتي من الصناعة. وبالاستفادة من الطلب الخارجي والمناطق الاقتصادية الساحلية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا، وصلت صادرات البلاد من السلع في عام 2019 إلى 2,49 تريليون دولار. واستفادت الصين أيضاً من توقيع اتفاقية مع منظمة التجارة العالمية لتعزيز صادراتها من السلع الصناعية لتنمية حصّتها من التجارة الخارجية من 39,6% من الناتج المحلي الصيني في عام 2000 إلى 63,8% في عام 2005.

وإلى جانب الطلب الخارجي، ظهرت فرص صناعية في المناطق الريفية لإنتاج سلع غير متوافرة في السوق المحلية امتصّت العمالة الزراعية الفائضة، وهو ما أدّى إلى زيادة في عدد المشاريع الصناعية المؤسسة في الريف من 1,5 مليون في عام 1978 إلى 23 مليوناً في عام 1996، وولّد هذا التطوّر نحو 130 مليون فرصة عمل في عام 2003.

في الواقع، إن الزيادة الكبيرة في فرص العمل الريفية، كانت عاملاً حاسماً في مكافحة الفقر الريفي في العقدين الأولين من الإصلاح والانفتاح. في هذه الفترة شاركت بعض البلديات (حكومات محلية) في إقامة مشاريع سرعان ما تحوّلت إلى ريادة الأعمال من خلال الحوافز الضريبية التي أتاحتها السلطات المحلية.

- إدارة التمدّن والهجرة نحو المدن: بالتوازي مع التطوير الزراعي والصناعي، بدأت المدن تظهر أكثر فأكثر، وهذه كانت إحدى علامات تقلّص معدلات الفقر في الريف. فحتى عام 2000 كان أكثر من نصف الصينيين المنحدرين من عائلات فقيرة، لديهم فرد على الأقل يعمل خارج مدينته «مهاجر أو نازح»، علماً أن دخل المهاجرين العاملين ازداد أربعة أضعاف بين عامي 2005 و2019. التحويلات المالية من المهاجرين والنازحين إلى أسرهم كانت سبباً مباشراً في انتعاش الريف. وارتفعت حصة الأسر في الريف من مداخيل المهاجرين والنازحين، من 40% في عام 2004 إلى 55% في عام 2012، أما العائلات التي كان بين أفرادها مهاجر أو نازح، فقد كان لديها ناتج محلي فردي أكبر بنسبة تراوح بين 8,5 و13,1% من العائلات التي ليس لديها أفراد مهاجرون أو نازحون. وبحسب الباحث «كيتان وانغ»، فإن زيادة بنسبة 1% في حجم القوى العاملة الريفية المهاجرة أو النازحة إلى المدينة، تؤدي إلى انخفاض في فرص الوقوع في الفقر بنسبة 3,2%، كما أن زيادة مماثلة في القوى العاملة الريفية المهاجرة أو النازحة إلى المدينة، تؤدي إلى انخفاض في نسبة البقاء في الفقر بنسبة 3,5%.

> **مساهمة القطاع الزراعي في تقليص الفقر بين عامي 1978 و2001 كانت أكثر بأربع مرات من مساهمة قطاعي الصناعة او الخدمات**

- الاستثمار الواسع في البنى التحتية: لعب الاستثمار الواسع والمطّرد في البنى التحتية الصينية دوراً أساسياً في دمج السوق المحلية وإتاحة الفرصة أمام الفقراء لعرض منتجاتهم في الأسواق الكبرى والحصول على حاجاتهم منها أيضاً.

■ ثانياً: اعتمدت الحكومة الصينية سياسات لتقليص الفقر تستهدف تحسين جودة الحياة لسكان المناطق الريفية من خلال الآتي:

- استراتيجيات اقتلاع الفقر المناطقي: أطلقت الصين البرنامج الوطني لتقليص الفقر والتنمية في منتصف الثمانينيات لتلبية الحاجات الاقتصادية الخانقة عقب الإنكماش في المداخيل. أولاً استُهدفت المناطق الشرقية والداخلية للبلاد. ثم حُدّدت المقاطعات الفقيرة بناءً على الدخل الفردي العام في كل مقاطعة. وعلى هذا المعيار، استُهدفت 700 مقاطعة من أصل 2100 مقاطعة في الصين. وفي عام 1994، أُطلقت خطة جديدة سُمّيت «8-7 poverty reduction plan»، التي هدفت إلى رفع مداخيل 800 مليون شخص وانتشالهم من تحت خط الفقر الوطني المقدّر لعام 1985. قامت هذه الاستراتيجيات على تطوير الزراعة وتعزيز فرص الأعمال غير الزراعية في البنى التحتية والخدمات العامة بشكل عام، مثل الكهرباء والماء والصحة والتعليم الأساسي والصحة.

- سياسات الضمان الاجتماعي: حتى منتصف العقد الأول من الألفية، كانت الحماية الاجتماعية متروكة على عاتق البلديات الريفية في الصين، لكن عندما أُقرّت الإصلاحات الاقتصادية التي أتاحت للبلديات المشاركة في عملية الإنتاج، أُجبرت الحكومة على المشاركة أيضاً في السياسات الاجتماعية عبر برامج تمويلية واسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، أصبح تعويض الشيخوخة سياسة جديدة تغطّي الريف الصيني. وبين عامي 2009 و2012 قامت الحكومة الصينية بزيادة التغطية لتعويضات الشيخوخة بنسبة 300%، وفي عام 2020 جرت تغطية كل المرشحين. في النتيجة، تبيّن أن التحويلات الحكومية ساهمت، مباشرة، في عام 2013 في تقليص معدّلات الفقر في الريف بنسبة 4%.

- استراتيجيات اقتلاع الفقر الموجّهة: جاءت هذه الاستراتيجيات طبقة إضافية فوق الاستراتيجية السابقة بهدف رفع مداخيل المواطنين بشكل عام، وليس فقط أولئك الذين يعانون من الفقر المناطقي، وجرى التركيز على عمليات التدخل الحكومي المباشر في مجال الإسكان مثلاً، وتنمية المهارات... وفي عام 2014 وصل التمويل للقضاء على الفقر إلى 1,6 تريليون يوان. هناك تقديرات تشير إلى أن برامج مكافحة الفقر الموّلة من الحكومة والبلديات، كان لها أثر إيجابي على الحدّ من الفقر أكبر النموّ الاقتصادي بشكل عام.

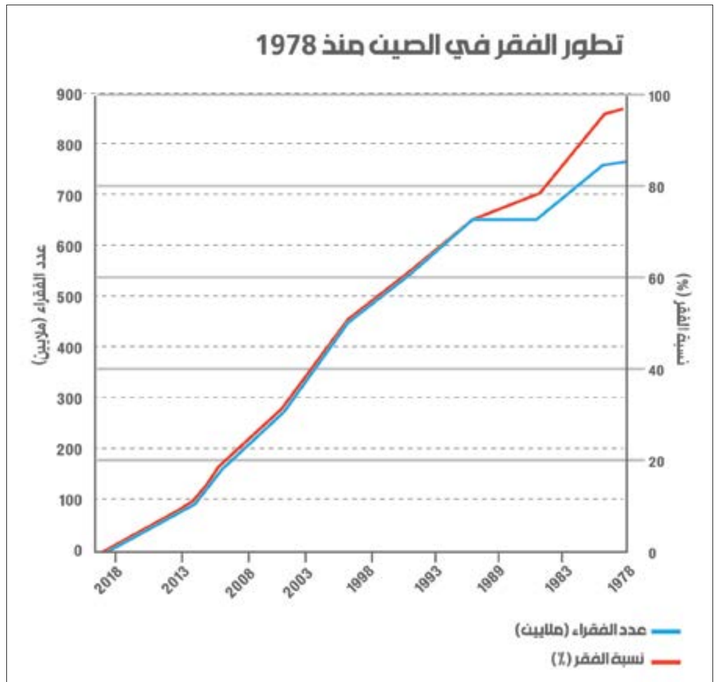


**70%**
من مجمل انخفاض اعداد الفقراء حول العالم مصدره انخفاض معدلات الفقر في الصين حيث انشأ نحو 800 مليون من تحت خط الفقر المعتمد من البنك الدولي



## قراءات

مقال

# «الصين ليست دولة نامية»
# سرديات الغرب وأجندة واشنطن

**محمد شعباني ***

وافق مجلس النواب الأميركي، أخيراً، على مشروع قانون يلزم الإدارة الأميركية بالسعي إلى إزالة صفة "دولة نامية" عن الصين في المنظمات والاتفاقيات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها، باعتبار أن هذا التوصيف يمنح الصين "معاملة تفضيلية" تضرّ بمصالح واشنطن. هذا التحرّك يأتي في سياق السعي إلى احتواء تنامي القوة الصينية الصاعدة الذي أحيط بسرديات تصنع تصورات قبلية عنه مفادها أن الصين باتت قوة عظمى وندّاً للولايات المتحدة، بل تجاوزتها في قوّتها الاقتصادية.

### تمثيلات معرفية

"دعوا الصين نائمة، فعندما تستيقظ، سوف تهزّ العالم". هذه المقولة لنابليون عن الصين تحوّلت إلى لازمة عند التيار القائل بالصعود الصيني كقطب في مواجهة الولايات المتحدة، والذي يوظفها ضمن سياق السرد التاريخي لعظمة الحضارة الصينية وإنجازاتها واقتصادها الذي كان الأكبر في العالم (33% من الحجم الإجمالي العالمي الصناعي) حتى عام 1750، أي قبل الغزو الغربي والياباني ودخول الصين في ما يسمى "قرن الإذلال" (1849- 1949). يتبع هذا السرد التاريخي عرضاً لتطوّر قوّة الاقتصاد الصيني بوصفه عودة لما كان عليه سابقاً، أي أكبر اقتصاد في العالم، ونذراً للقوى الغربية بأن "العملاق النائم" قد استفاق، وبات يهدد الهيمنة الأميركية على النظام الدولي.

تحدث هذه التصورات إدراكات مشوّهة ليس عن حاضر الصين فحسب بل عن تاريخها أيضاً، إذ تتجاهل القطيعة التي أحدثها الاستعمار الغربي والياباني في تطور الاقتصاد والمجتمع الصيني. فالحقبة الاستعمارية التي مرت بها الصين تزامنت مع الثورة الصناعية الأولى، أي إن صناعتها السائدة آنذاك كانت صناعة حرفية بسيطة، وسبب نسبتها المرتفعة إلى إجمالي حجم الصناعة العالمي يعود إلى كبر حجم الصين نفسها وعدد سكانها الذي كانوا يشكلون ما يزيد عن 25% من سكان العالم.

يُدعى هذا الأسلوب في علم نفس العلاقات الدولية بـ"التمثيلات المعرفية"، وبموجبها يكون فهم حاضر العلاقات الدولية مبنياً على التاريخ في إطار عملية "اقتصاد عقلي" يُستخدم فيه قدر قليل من المعلومات لبناء نموذج موجود مسبقاً، هو نموذج دورة حياة الدول، وفي حالة صعود الصين التي توضع في قالب تاريخي لصعود قوى أخرى.

### الصين- الدولة القارة

لطالما كانت مساحة الإقليم الذي تشغله الدولة وعدد سكانها من عوامل القوة التي ترشح الدول للصعود في ترتيبة النظام الدولي، وهو ما يوظّف في تأكيدات صعود القوة الصينية، بوصفها دولة بحجم قارة. يتعامل هذا المنطق بصورة انتقائية مع الحالة الصينية، فالصين ليست الدولة الوحيدة (القارية) بعدد سكانها ومساحتها، فالهند أيضاً دولة بحجم قارة، واقتصادها اليوم يصنف كثالث أكبر اقتصاد في العالم وفقاً لمؤشّر معادل القوة الشرائية، فلماذا لا يُصار إلى تعريف الهند كقوة تعديلية (للنظام العالمي الحالي) كما تصنّف الصين وروسيا؟ بالإضافة إلى الانتقائية في الأخذ بهذا المعيار، فإن عاملَي المساحة والسكان قد تراجعت أهميتهما كعنصرين لقوّة الدول، بسبب ازدياد أهمية نوعية العنصر البشري، والأسلحة الذكية والعابرة للقارات، وتركّز الهياكل الاقتصادية للدول المتقدمة على المعرفة والابتكار.

### الانطلاق من الحقبة الماوية

تُحدد نقطة الانطلاق تلك بعهد الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الصيني في عام 1978، وهي تبدأ، وبإدراكٍ مشوّه للحقائق، من مستوى منخفض جداً، إذ تصوّر الحقبة الماوية بأنها حقبة جوع وبؤس وويل على الصينيين. بحسب "فولفجانج هيرن" صاحب كتاب التحدي الصيني، فإنه "عندما ننظر إلى فترة حكم ماو بشكل واقعي ومحايد نجد أن 30% من إنجازاته أمور جيدة، و70% الأخرى سيئة تماماً، وأن عقداً كاملاً (1966- 1976) هو عقد "سنوات ماو الضائعة". بطبيعة الأحوال لا يقتصر هذا الأمر على فولفجانج هيرن، بل إن هذا الموقف من الحقبة الماوية هو الأكثر شيوعاً بين الدارسين الغربيين، ومن خلالهم أصبح تقريباً الرأي السائد عن الحقبة الماوية.

إن هذا الموقف من الحقبة الماوية نابع من جهل بتلك الحقبة أو من مواقف أيديولوجية، والأخيرة هي الأكثر ترجيحاً. إذ إن الحقائق والأرقام تخالف كل تلك الآراء التي تصوّر حقبة ماو بصورة التخلّف الاقتصادي والفقر والمجاعات. لن نخوض في نقاش عن الحقبة الماوية فقد سبق وأن فنّد سمير أمين وآخرون تلك المزاعم، إنما خلاصة القول إن الحقبة الماوية أرست البناء الاقتصادي اللازم للفترة التي تلتها، فلم يكن ممكناً أن تمضي حقبة الانفتاح والإصلاح إلى ما وصلت إليه، إلا من خلال البنية التحتية التي أسست لها الماوية.

### أثر المحافظين الجدد

إن المبالغة في تقييم صعود الصين وتفوّقها على الولايات المتحدة يحمل بُعداً سياسياً لا يمكن إخفاؤه، إذ ينطوي على محاولة جرّ الولايات المتحدة إلى سياسة أكثر تدخلية في الشؤون العالمية، وهي سياسة المحافظين الجدد التي ترفض دعوات انكفاء الولايات المتحدة نحو الداخل.

ليست الصين الدولة الوحيدة التي ضخّم المحافظون الجدد من قوّتها. ففي الثمانينيات زعموا أن الاقتصاد الياباني سيتجاوز الاقتصاد الأميركي، وأن اليابانيين سيسيطرون على الاقتصاد الأميركي بفعل استثماراتهم فيه. ولم تخمد تلك الادعاءات حتى تعرض الاقتصاد الياباني لأزمة حادة في التسعينيات، كانت الموجّهة ضدّ اليابان دوراً فيها. كذلك نفخ المحافظون الجدد أكاذيبهم عن وجود ترسانة أسلحة دمار شامل في العراق تهدد الولايات المتحدة وأوروبا.

يظهر تأثير المحافظين الجدد في المدركات المشوّهة عن قوّة الصين، عبر وسائل الإعلام التابعة لهم، التي يأتي على رأسها شبكة فوكس نيوز (أبرز جهة إعلامية داعمة لدونالد ترامب)، كما يظهر تأثيرها عبر مراكز الأبحاث والمجلات المتخصصة في الشؤون الدولية، والأهم من هذا وذاك هو التقارير الاستخبارية التي ظهر تأثيرها خلال الحرب الباردة، وفي الغزو الأميركي للعراق.

> **إن رؤية الصين لنفسها ليست رؤية دولة عظمى على الأقل ليس وفقاً للمفهوم الغربي عن القوى العظمى**

### الاستناد إلى الكمّ على حساب النوع

يوضع إجمالي الناتج المحلي، في صدارة مشهد صعود القوة الصينية. فمنظور تفوّق الصين على الولايات المتحدة قد يكتفون بالإشارة إلى أن حجم إجمالي الناتج المحلي الصيني قد تجاوز نظيره الأميركي منذ عام 2014.

يتجاهل هذا المؤشر التباين الكبير في حجم السكان بين الدولتين، فعند حساب حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الصيني، نجد أن الصين تقع في المركز الـ73 عالمياً، وإن كان هذا الترتيب لا يعكس موقع وقوّة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، إلا أنه يوضح الفرق الذي يمكن أن يشكله تجاهل حجم السكان. كما يتجاهل هذا المؤشر، من ضمن أمور أخرى، الفرق في القيمة المضافة بين إنتاجية العامل الصيني ونظيره في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تفوق إنتاجية العامل الأميركي نظيره الصيني في القطاع الزراعي بنحو 18 ضعفاً، وأربعة أضعاف في القطاع الصناعي.

### الصين «أكبر مما يجب»

درجت الولايات المتحدة على تضخيم قوّة خصومها وأعدائها، في سعي إلى احتواء قوى شركائها الاستراتيجيين. ظهر ذلك بوضوح حيث تسعى الولايات المتحدة إلى صناعة "حلف ناتو آسيوي"، وتدفع إلى تشكيل حلف عسكري يجمع نيوزيلاندا وأستراليا وبريطانيا في عام 2021 منظمة "أوكوس"، كما دفعت اليابان أخيراً إلى رفع ميزانيتها العسكرية في سبيل تطويق الصين، وذلك ليس لأن الصين ندٌ للولايات المتحدة، ولا لأنها تبدي سلوكاً عدوانياً تجاه الولايات المتحدة، فالسياسة الخارجية الصينية بصورة عامة هي سياسة غير مبادرة في الشؤون الدولية، ولا تسعى إلى أخذ دور قيادي، كما أنها لم تبدِ سلوكاً عدوانياً تجاه أي دولة، بل إنها في سعيها إلى استعادة جزيرة تايوان، والتي هي جزء من أراضيها باعتراف الأمم المتحدة لم تتخذ، حتى الآن على الأقل، الخيار العسكري لاستعادتها، وتكتفي فقط بالتلويح باتخاذ إجراءات ديبلوماسية.

(أنجل بوليغاف ـ المكسيك)

إن مشكلة الولايات المتحدة مع الصين هي أنها "أكبر مما يجب". بعبارة أخرى، إن الصين بقوّتها الظاهرة والكامنة، تشكل تهديداً لاستمرار الهيمنة الأميركية في شرق آسيا، شأنها شأن القوى الإقليمية الأخرى التي يمكن تمثيلها بمجموعة البريكس إلى جانب إيران وتركيا، تلك الدول باتت تتجاهل، وإن بحدود معينة، الهيمنة الأميركية، فلم تعد قراراتها في السياسة الخارجية تؤخذ بعد الاستماع إلى رأي واشنطن أو أخذ مصالحها في الحسبان. فالعالم الذي أجمع تقريباً على إدانة الحرب السوفياتية في أفغانستان، ليس نفسه العالم الذي حافظت فيه العشرات من الدول من شرق آسيا وحتى أميركا الجنوبية على علاقات جيدة مع روسيا رغم حربها في أوكرانيا.

### كيف ترى الصين نفسها

إن السياقات الفكرية المعروضة هي سياقات الفكر الغربي الذي به أصبح الفكر السائد عن الصين، في تجاهل حتى لرؤية الصين لذاتها، أي كيف ينظر الصينيون إلى أنفسهم. وفي هذا الشأن نجد الصينيين أكثر تواضعاً في وصف واقعهم وأكثر وعياً لتحديات تجربتهم التنموية. يشير الرئيس الصيني شي جي بينغ في كتابه "أفكار حول تعميق الإصلاح" إلى مشكلات الفساد التي تعاني منه الصين، ومسألة تفاوت التنمية الإقليمي. كما يصف الصين في أكثر من مناسبة، بأنها تنتمي إلى دول العالم الثالث. وهو التوصيف الذي نجده أكثر دقّة، رغم التفاوت الكبير بين ما وصلت إليه الصين مقارنة بمعظم دول العالم الثالث الأخرى. كذلك على مستوى الأكاديميين الصينيين، نجد تصوراً لتحديات الصين، بما فيها التحديات التي تهدّد وحدة أراضيها.

باختصار إن رؤية الصين لنفسها ليست رؤية دولة عظمى، على الأقل ليس وفقاً للمفهوم الغربي عن القوى العظمى. إن فهم القوى الصينية يجب أن ينطلق من دراسة موضوعية لواقع الصين وآفاق تجربتها التنموية بكل ما تحمله من تحديات، وبتجاوز للتصورات التي تضعها الرؤية الغربية عنها.

* باحث دكتوراه في الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية في كلية الاقتصاد- جامعة حلب

بورتريه

# الياس سابا
## جرأة الوقوف ضدّ الارتهان المالي

**محمد وهبة**

لو توجّب تأريخ حركة المعارضة لارتهان لبنان المالي إلى الخارج، فالاسم الذي سيظهر في مراحل مختلفة من عمر لبنان هو الياس سابا. نعم، الآن ثمة معارضون كثُر، بينهم من يملك الكفاءة والخبرة، وبينهم معارض بالقومية الوطنية والعربية، إنما لم تمتدّ جذور الوعي المعارض لأيٍّ منهم على التحوّلات الكبرى التي شهدها لبنان منذ الخمسينيات لغاية اليوم. وفوق هذا، يندر أن يملك أياً منهم ميزة ألّا يكون ابن المدينة، كما كان عليه سابا ابن الكورة. جذوره شكّلت جزءاً لا يتجزّأ من وعيه، ومنها إلى أوكسفورد في عزّ الفورة الكينزية وحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد في عام 1950. ابن الريف خريج أوكسفورد، أبدى كفاءة استثنائية في الاقتصاد السياسي، فاستقطبته الكويت ليعيّن في عام 1961، مستشاراً اقتصادياً في وزارة المال الكويتية. في تلك الفترة كان الاقتصاد الكويتي في بداية تشكّله، لكن لبنان أيضاً كان يمرّ بمرحلة تحوّل كبير من الانفصال الجمركي في عام 1950 إلى الصراعات الإقليمية وأزمة 1958 وأزمة إغلاق الحدود في عام 1969... المهم، في تلك الفترة انتُخب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية. لعلّه أول رئيس ماروني من خارج البرجوازية اللبنانية التقليدية، ولعلّه أول من يعبّر فعلاً عما يسمى المارونية السياسية. لكن فرنجية لم يكن لديه فكرة عن الاقتصاد، إنما كان يريد تعيين اقتصادي بارع من الشمال. هكذا اختار الياس سابا ليكون وزيراً للاقتصاد والدفاع. لكن لم يكن الاختيار مبنياً على هذه العلاقة فقط، بل كان مدفوعاً بالقلق والخوف لإنتاج المعرفة وهي حاجة أدركها فرنجية بفطنته وعكسها مباشرة في اختيار باقي وزراء ما سمّي في حينه «حكومة الشباب» والتي تضمّنت حسن مشرفية وجعفر شرف الدين وأميل بيطار وسائر الأسماء التي كانت تملك كفاءة سياسية إلى جانب الخبرة التقنية.

في ذلك الوقت كان اقتصاد لبنان، كما رآه سابا، مهدّداً بالارتهان المالي للخارج، وهو الأمر الذي عارضه مباشرة اعتباراً من لحظة التعيين الأولى. فلبنان الذي خرج حديثاً من الانفصال الجمركي مع سوريا، كان يحتاج إلى كبح الاتجاه الذي يسلكه نحو الارتهان المالي. فالانفصال كان يعكس توجهات متناقضة حول مفهوم الدولة والاقتصاد في لبنان وسوريا. سوريا كانت تريد عملة متوافقة مع عمليات الإنتاج المحلية وزيادة القدرة التصديرية لاحتواء المناطق الريفية ضمن الدولة، بينما في لبنان كانت القيادة في الاقتصاد السياسي للتجّار وأصحاب الأعمال الذين عملوا على تعزيز الليرة اللبنانية وإضعاف التصدير والاعتماد أكثر فأكثر على الاستيراد والتدفقات المالية الآتية من الخارج. وكان سابا يرى أن الأسعار الداخلية في لبنان بدأت تسجل ارتفاعات لا قدرة على الاقتصاد المحلي على استيعابها، وبالتوازي كانت التدفقات المالية تأتي من الخليج بوفرة، وكانت القطاعات الإنتاجية تذبل وتنتهي بوتيرة متسارعة. وحتى لا نشعر أننا أغنى مما كنّا عليه بالفعل، كان يجب عليه التدخّل لحماية الإنتاج المحلي. هكذا اختار لائحته لزيادة الرسوم الجمركية على نحو 580 سلعة. بهذا العقل وفي إطار هذا الهدف، جاء اقتراحه بزيادة الرسوم الجمركية التي تعدّ أول خطوة مسجّلة في اتجاه مكافحة اتجاه الارتهان المالي للخارج.

استثار الأمر جماعة التجّار الذين أعلنوا الإضراب لمدّة تسعة أيام. ذلك الحدث أسّس للاختلاف الجوهري حول مفهوم الدولة والاقتصاد. الدولة التي يفترض أن تتحكّم بمواردها وتمنع اقتصادها من السقوط في فخّ

> في عام 2004 أثناء تولّيه وزارة المال في حكومة عمر كرامي قاد سابا جلسات تفاوض مع صندوق النقد والبنك الدوليَّين للاتفاق على تصحيح إرادي

الارتهان الخارجي، وبين واقع النفوذ الذي أودى بنا إلى ما نحن عليه اليوم. فالانهيار ليس وليد مرحلة ما بعد الطائف فقط، وليس وليد تراكم الحرب الأهلية ثم تحالف الميليشيات مع رجال الأعمال، إنما يعود إلى ذلك المفصل الذي أسّس له سابا في حكومة فرنجية.

بمعزل عن نهاية القصّة الحزينة ونجاح اللوبي السياسي الذي قاده التجّار في «فركشة» مشروع سابا، فإن الاختلاف الفعلي كان أعمق. سابا وقف ضدّ الخيار اللبناني بعد الانفصال عن سوريا. وبالمناسبة، فإن الثقل الاقتصادي الذي نتج بفعل الانفصال تركّز في لبنان للاستفادة من الخيار اللبناني الرامي إلى إرساء عملة قويّة وتجارة ومصارف، وتحقيق فوائض في الموازنة تموّل شراء الذهب. وهذا الانفصال لم يخرّب فقط الحدود الجمركية بين البلدين، ولا أنشأ عملتين متناقضتين باقتصادين مختلفين، إذ كان أقوى وأشمل لأنه كان يضم وحدات اقتصادية وقطاعات متوافقة بشكل يفوق ما هو موجود اليوم في الاتحاد الأوروبي، فالعملة والجمارك والنقل والبريد وسائر النشاطات كانت كلّها واحدة. كان الوزن الاقتصادي لكل القطاعات مشتركاً والتحكّم بالموارد أيضاً. في ذلك الوقت لم تكن التقسيمات الجغرافية، التي تختلف عما هي عليه اليوم، مانعاً أمام الوحدة الاقتصادية والمالية.

كان سابا في بداية مشواره عندما خسر المعركة الأولى، لكنها لم تكن الخسارة الأخيرة بوجه خيار الارتهان المالي للخارج. فعندما أدرك أن هذه الطغمة اللبنانية ستضحّي بكل شيء من أجل استمرارية نموذج فاشل يرهن لبنان للخارج، لعب دوراً أساسياً في صياغة قانون منع المسّ بالذهب من دون إذن في مجلس النواب. كان قلقه في محلّه لأننا اليوم ننفق آخر ما تبقى لدينا من موجودات بالعملة الأجنبية، وقريباً لن يكون لدينا سوى الذهب لتمويل استيراد المواد الأساسية للعيش.

استمرّت معارك سابا الواحدة تلو الأخرى، إلا أنه خاضها هذه المرّة بعد الحرب الأهلية من موقع مجلس النواب. يومها كان من بين النواب الذي عيّنوا في مجلس النواب حين طرح القانون 117 الذي يمنح شركة خاصة امتياز إعادة إعمار وسط بيروت والمسماة اليوم «سوليدير». وقف سابا ضدّ المشروع باعتبار أنه سيسلب ملكيات أصحاب الحقوق، واقترح أن يستبدل الامتياز بالتزام بناء وتسليم، بدلاً من أن يكون امتيازاً غير محدود هيكلياً كما هو عليه الآن. فالشركة ليس لديها مهل تسليم لمشروع إعادة الإعمار، وهي للآن ما زالت جاثمة فوق وسط بيروت.

لم تكن مقاومة الخيار اللبناني في الارتهان المالي للخارج أمراً سهلاً، وتسارعت المحطات التي تثبت هذه الوجهة. ففي عام 1997 جاءت محطّة الاستدانة من الخارج، وكان سابا خارج السلطة، إلا أنه استخدم علاقاته ضمن نفوذ عائلات الشمال لكنه مع آخرين خاضوا معركة انتهت بفوز تحالف الميليشيات مع رأس المال.

تسنّت له فرصة جديدة في عام 2004 آتياً في ظل تحوّلات كبرى أيضاً. ففي تلك المرحلة كان لبنان ضمن عاصفة الـ1559، وكان التمديد للرئيس إميل لحود هو محور النقاش السياسي المحلي والخارجي. ووقتها كان ارتهان لبنان المالي للخارج قد بدأ يظهر بوضوح في الأرقام والمؤشرات. أتى سابا وزيراً للمالية آنذاك في حكومة عمر كرامي ورئاسة إميل لحود. أعدّ مشروعاً للموازنة العامة أدخلت فيه سلّة من الإصلاحات فيها حسم لتوزيعات الأموال على الجمعيات، وإصلاحات في مجال الفيول والكهرباء، وقانون لإعادة ترتيب المباني الحكومية والمدارس لتصبح ملائمة للمعوقين، وأعدّ مشروعاً لنظام التقاعد والشيخوخة ضمّنت فيه غاية أساسية تتعلق بلجم التوسّع النقدي، واقترح تعديلات على نظام ضمان حماية الودائع حتى تكون الحماية منفصلة عن الخسائر المحتملة. أما أبرز ما قام به سابا في تلك الفترة، وهو العمل الأكثر جرأة، أنه أطلق عملية تصحيح إرادي. يومها كان عمر الرزاز مديراً لمكتب البنك الدولي في لبنان، وكان على علاقة جيّدة مع شربل نحاس الذي كان مستشاراً مع سابا. انطلق سابا إلى واشنطن بمساعدة الرزاز ونحاس يرافقهم المدير العام للمالية آلان بيفاني، لمتابعة جلسات التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعنوان «التصحيح الإرادي». نوقشت الكثير من المسائل ومن ضمنها المصارف والنقد والتسليف والأجور، حتى إنه جرى التحوّط لمخاطر عملية التصحيح من خلال الاتفاق على خطّ ائتماني بالعملة الأجنبية مع البنك الدولي. يومها طلبت وزارة المال حسابات الدين العام من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إلا أن هذا الأخير رفض، لكن سابا أجبره على تسليم الحسابات. لم يكتف بذلك، بل طلب سابا من صندوق النقد الدولي بعثة لوضع حسابات مجمّعة للدولة اللبنانية يكون مصرف لبنان ضمنها، وأجريت هذه الحسابات لأول مرّة في تاريخ لبنان رغم ممانعة سلامة، وعلى أساسها استكملت مفاوضات «التصحيح الإرادي». حكومة كرامي لم تستمر أكثر من خمسة أشهر، لكنها كانت ورشة لا تهدأ بفعل ما قام سابا.

من المعارك الأخيرة بوجه الارتهان المالي للخارج، كانت الدعوى القضائية التي رفعت لوضع حراسة قضائية على السلطة التنفيذية وسلوكها في إنفاق المال العام. ثم انتابت سابا حالة من اليأس والألم، إذ بلغت حالة الارتهان حدّ الانفجار الذي أصبح أزمة متواصلة منذ النصف الثاني من عام 2019 لغاية اليوم. كان دائماً يردّد عن قوى السلطة في لبنان: «هم مقيّدون بمصالح وكل عقلهم يعمل على موجة الخارج». ولو تسنّى لأي منّا رؤية سابا في جلسات التفاوض مع صندوق النقد الدولي لفهم سريعاً ما معنى «الجرأة».